السبت 24 شباط 2024
العدد 5140 السنة الثامنة عشرة
Samedi 24 Février 2024 no 5140 18ème année

24 صفحة
50000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

كلمات

عقد على رحيل أنسي الحاج وجوزيف حرب

مافيا الدراجات النارية في فوج حرس بيروت تقتل «على الهوية»! [14]

عامان على حرب «التنجيم الاستراتيجي»

أوكرانيا مقبرة الطموحات الغربية [8]

«باريس 2»
لا دخان أبيض بعد

(أ ف ب)

طوفان الأقصى

غموض حول «باريس 2»

المقاومة ثابتة على موقفها

شهدت العاصمة الفرنسية، مساء أمس، النسخة الثانية من «اجتماع باريس»، والتي شارك فيها ممثلون عن إسرائيل والولايات المتحدة ومصر وقطر، وذلك بهدف تثبيت «الإطار التفاوضي» الذي سيقود عملية التفاوض غير المباشر بين المقاومة الفلسطينية والعدوّ الإسرائيلي. لكن، بعدما تراجع الجانب الإسرائيلي، في المرة

نتنياهو قرّر إرسال وفد تفاوض تحت ضغوط شعبية وأميركية، ولأنه لا يوجد خيار آخر

السابقة، عمّا تمّ الاتفاق عليه في باريس، بتوجيه ودفع من رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، الذي منع وفده المفاوض من العودة إلى القاهرة لاستكمال المباحثات، وكان قد جرّده من صلاحياته وأوفد مستشاره الخاص معه، بات صعباً الوثوق بالتزام الاحتلال حتى بما سيتّفق عليه هو والوسطاء، في «باريس 2». من هنا، فإن التفاؤل يبقى حذراً جداً، وخصوصاً أنه لا تغيّرات جوهرية في موقف أيّ من الطرفين، سوى بعض «المرونة»، كما سمّاها الوسطاء، من قبل إسرائيل والمقاومة على السواء.

ويلخّص ما قاله مسؤول إسرائيلي كبير، لوسائل الإعلام العبرية، المشهد في باريس، حتى قبل أن تخرج وقائعه إلى العلن، إذ أوضح أن «هنالك تفاؤلاً، لكننا في مرحلة البداية فقط. المحاولة هي وضع مخطّط أساسي بمعايير واضحة لما تنتهي مناقشته، وما لا تتمّ مناقشته. لا توجد صفقة وشيكة حتى الآن، ولكن الهدف هو تحقيق واحدة قبل بدء شهر رمضان». بالنسبة إلى العدوّ، فإن «نتنياهو يُحَمّل وفده إلى أيّ مفاوضات قادمة 4 لاءات: لا وقف للعدوان، لا انسحاب من القطاع، لا عودة للنازحين إلى الشمال، ولا صفقة تبادل حقيقية»، بحسب ما أكّد القيادي في حركة «حماس»، أسامة حمدان، في مؤتمر صحافي أمس. وفي المقابل، بالنسبة إلى المقاومة، فإن المطالب هي: «وقف العدوان، وعودة النازحين وإيواؤهم، ورفع الحصار لإعمار ما دمّره العدوان»، كما قال حمدان أيضاً. أما «إذاعة الجيش الإسرائيلي»، فنقلت عن مصادر إسرائيلية قولها إنه «بالإمكان إطلاق سراح 40 أسيراً إسرائيلياً، وهنالك استعداد (إسرائيلي) لتقديم تنازلات بشأن مدة وقف إطلاق النار وانسحاب الجيش من قطاع غزة». وفي المقابل، فإنّ «حماس على استعداد لأن تكون مرنة في ما يتعلّق بعدد الأسرى الذين سيتمّ إطلاق سراحهم في المرحلة الأولى من الصفقة». كما أفادت «قناة كان» العبرية بأن «على جدول النقاش في باريس: زيادة المساعدات الإنسانية، وإعادة السكان إلى شمال غزة، ومواصلة وقف إطلاق النار، وعدد الأسرى الذين ستُطلق إسرائيل سراحهم»، في حين نقلت «القناة 12» عن مصادر إسرائيلية قولها إن «الوفد الإسرائيلي حصل على تفويض بموقف أكثر ليونة حول أعداد الأسرى وأيام التهدئة والمساعدات الإنسانية».

أما «يديعوت أحرونوت» فنقلت عن مصادر في الوفد الإسرائيلي في باريس، قولها إن «حماس لا تزال تطالب بأن ينتهي الاتفاق بالانسحاب من غزة»، بينما نقلت «يسرائيل هيوم» عن مصدر مشارك في المحادثات في باريس تأكيده «وجود بوادر تفاؤل بشأن القدرة على المضيّ قدماً نحو مفاوضات جادّة». كذلك، نقلت «القناة 12» العبرية عن مسؤول إسرائيلي إشارته إلى «احتمال أن يحقّق اجتماع باريس اختراقاً في اتجاه التوصّل إلى صفقة تبادل الأسرى»، وأن «هدفنا هو التوصّل إلى صفقة تبادل أسرى قبل شهر رمضان»، لكن مسؤولين أميركيين أوضحوا، في حديث إلى «إي بي سي» الأميركية، أن «هناك تقدّماً تدريجياً في مفاوضات التبادل»، لكن «لا نرى في موعد شهر رمضان، موعداً نهائياً صارماً»، في إشارة إلى إمكانية تمديد التفاوض ربما إلى الأيّام الأولى من الشهر، قبل التوصّل إلى اتفاق.

وفي سياق متّصل، قال باراك رافيد، في موقع «والا» العبري، إن «نتنياهو قال خلال اجتماع المجلس الوزاري السياسي والأمني (أول من) أمس، إن قرار إرسال وفد إلى المحادثات في باريس يهدف إلى إعطاء فرصة للمفاوضات حول صفقة تبادل جديدة، قائلًا: «سنستمع إلى الجانب الآخر لنرى ما إذا كان هناك أي شيء للحديث عنه»». لكن موقع «المونيتور» نقل عن مصدر مقرّب من نتنياهو قوله إنه «لا صحّة بأن حماس أظهرت مرونة أو قدمت تنازلات في المفاوضات، ونتنياهو قرّر إرسال وفد تفاوض تحت ضغوط شعبية وأميركية، ولأنه لا يوجد خيار آخر». وأشار المصدر إلى أن «مقاطعة اجتماع باريس كانت مستحيلة مع قدوم مدير CIA ورئيس الوزراء القطري».

على خط موازٍ، وبينما ظلّت المناقشات التي جرت مع رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس»، إسماعيل هنية، في القاهرة، على مدار 3 أيام، أجواء «إيجابية»، حيث تخلّلها نقاش مفصّل وموسّع لعدة خيارات وسيناريوات مع مسؤولي المخابرات المصريين، أجرت مصر اتصالات أخرى مع عدد من الفصائل. وبحسب المعلومات التي اطلعت عليها «الأخبار»، فإن «القاهرة حاولت تقريب وجهات النظر، خلال مختلف اللقاءات التي جرت، سواء بشكل افتراضي أو حضوري، مع مسؤولين إسرائيليين وأميركيين». وتعوّل مصر بشكل أكبر على ضغوط واشنطن، لتليين الموقف الإسرائيلي، حيث تراها «قادرة على إلزام تل أبيب بالموافقة على تقديم تنازلات لهدنة متوسّطة المدى، تتضمّن إدخال المساعدات إلى القطاع، بما فيها مساعدات من خلال المعابر التي يسيطر عليها الاحتلال بشكل كامل وبمساعدة أممية». أما الدوحة فتضغط بدورها على واشنطن من أجل تسريع الوصول إلى تهدئة، فيما ترى المصادر المصرية أن الوضع الحالي سيمتدّ لنحو أسبوعين آخرين ما لم تقع أحداث جوهرية.

وبحسب مصادر «الأخبار»، يعتزم المسؤولون المصريون، في الأيام المقبلة، اللجوء إلى «فتح مزيد من قنوات التواصل مع الداخل الأميركي لتشكيل حلقة ضغط داخلية على الإدارة الأميركية»، بالإضافة إلى «إعادة آلية الضغط العربية عبر لقاءات واتصالات، ليس فقط على المستوى الاستخباري، ولكن أيضاً على المستوى الدبلوماسي عبر وزراء الخارجية العرب». وتستهدف هذه الخطوة، وفقاً للمسؤولين، «توسيع دائرة الرأي العام العالمي الذي يدين الاحتلال وجرائمه، وتراجع حجج الدفاع عنه في المحافل الدولية بما قد يشكل نقاط ارتكاز قوية في المفاوضات».

أما في ما يخصّ رفح، فأشارت مصادر مصرية إلى أن الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، كان قد تلقّى في الأيام الماضية تقرير «تقدير موقف» من المخابرات العامة، تضمّن توصيات بضرورة «طلب إرسال تعزيزات عسكرية إلى الحدود، وإبلاغ الجانب الإسرائيلي بها، وتسليح القوات الموجودة هناك بأسلحة خفيفة لتفريق أيّ تجمّعات محتملة»، وذلك «حماية للأمن القومي المصري»، علماً أن التوصيات المذكورة، جاءت بعد ساعات من وقوع اضطرابات على الشريط الحدودي من الجانب الفلسطيني. وفيما صدرت تعليمات «عدم إطلاق النار» على أي فلسطيني من جانب قوات «حرس الحدود» المصرية، تؤكد المصادر الأمنية أنه «لن يُسمح بمرور أي شخص من القطاع، إلا من خلال المعبر»، وهو الأمر الذي يجري التشديد عليه بشكل يومي في التواصل بين اللجان المعنية.

(الأخبار)

قطع متظاهرون متضامنون مع عائلات الأسرى في غزة طريقاً أساسياً في تل أبيب وطالبوا بإبرام صفقة على الفور (أ ف ب)

المقاومة «تُصبّح» العدوّ بعشرات المهمّات: تدمير «حماس» بعيد بعيد

غزة - **يوسف فارس**

في اليوم الأربعين بعد المئة من الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، شهد الميدان تصاعداً في وتيرة الفعل المقاوم، إذ بدأت الأذرع العسكرية لفصائل المقاومة، في ساعات مبكّرة من صباح أمس، بالإعلان عن العشرات من المهمات القتالية. وكانت لافتة مشاركة عدد أكبر من التشكيلات الفصائلية في الجهد الميداني، فضلاً عن استخدام مختلف التكتيكات القتالية، من تفجير الدبابات بالعبوات والقذائف المضادة للدروع، إلى الالتحام المباشر، وإطلاق الرشقات الصاروخية المدى وقذائف الهاون. تلك الوقائع دفعت بالمسؤولين الإسرائيليين إلى الإقرار، في تصريحات إلى صحيفة «نيويورك تايمز»، بأن «إسرائيل بعيدة كل البعد عن تحقيق أحد أهداف الحرب وهو تدمير حركة حماس»، فيما قدّرت مصادر استخبارية أميركية بأن إسرائيل لن تتمكن من تحقيق هدف القضاء على «حماس» في المدى المنظور. ونقلت الصحيفة الأميركية عن ضابط في الاستخبارات الإسرائيلية قوله «إننا نعتقد بأنّ ما لا يقلّ عن 5 آلاف مقاتل ما زالوا في شمال غزة. الآلاف من مقاتلي حماس لا يزالون يعملون فوق الأرض وتحتها. وما زال معظم شبكة أنفاق الحركة سليماً».

وبالعودة إلى الميدان، ففي محور القتال شمال وادي غزة، وتحديداً في حيّ الزيتون في الجنوب الشرقي للمدينة، نفّذت كل من «كتائب القسام» و«سرايا القدس» مجموعة من العمليات القتالية، إذ أعلن «الإعلام العسكري لكتائب القسام» تمكّن مقاومي الكتائب من استهداف مجموعة من الجنود الذين كانوا يتحصّنون داخل أحد المنازل بقذيفة مضادة للأفراد، ما تسبب بإيقاع أفرادها بين قتيل وجريح. كذلك، فجرت «كتائب القسام» دبابة «ميركافا» بقذيفة «الياسين 105». بدورها، أعلنت «سرايا القدس» أنها استهدفت دبابة «ميركافا» بقذيفة «آر بي جي»، ودكّت تحشّدات العدوّ بوابل من قذائف الهاون عيار 60 ملم. وفي المساء، أعلن الإعلام الحربي التابع لـ«السرايا» أيضاً، تمكّن مقاوميها من إيقاع دبابتين إسرائيليتين في كمين محكم، حين نفّذت كل من «كتائب القسام» و«سرايا القدس» مجموعة من العمليات القتالية، إذ أعلن «الإعلام العسكري لكتائب القسام» تمكّن مقاومي الكتائب من إيقاع دبابة إسرائيلية بقذيفة «تاندوم»، وبثّت مشاهد تظهر تمكّنها من السيطرة على طائرة «كواد كابتر» كانت تقوم بمهمة في القاطع الشرقي لمدينة غزة.

«نيويورك تايمز»: 5 آلاف مقاوم يقاتلون في شمال غزة ومعظم شبكة الأنفاق ما زال سليماً

وفي محور القتال جنوب قطاع غزة، وتحديداً في مدينة خانيونس، أعلنت «سرايا القدس» أنها أوقعت قوة هندسية تابعة لجيش العدو، ترافقها جرافة «D9»، في كمين محكم في منطقة عبسان الكبيرة شرق المدينة. كذلك، فجّرت السرايا دبابة «ميركافا» بعبوة «العمل الفدائي» في منطقة حيّ الأمل غرب المدينة. وأكدت «كتائب شهداء الأقصى»، بدورها، أن مقاتليها تمكنوا من استهداف ناقلة جند بقذيفة «آر بي جي»، في محور التقدم شرق خانيونس. وكان لافتاً في نحو 12 مهمة قتالية نفّذها المقاومون خلال 24 ساعة، حضور كاميرات الإعلام العسكري والحربي لفصائل المقاومة، والذي بثّ نصف تلك المهمات. إذ نشرت «سرايا القدس» مشاهد تظهر مقاوميها وهم يقصفون تحشّدات العدو بقذائف الهاون النظامية. كذلك، نشرت «كتائب القسام» مشاهد أظهرت مقاوميها وهم يلتحمون من مسافة قريبة جداً، مع الدبابات المتوغّلة في حيّ الزيتون. ويحقق هذا الحضور، الذي يظهر فيه المقاوم وخصمه، أعلى مستويات التمايز عن الدعاية الإسرائيلية، التي يخرج فيها جنود الاحتلال وحدهم، وهم يطلقون النار والقذائف، نحو اللاشيء. ويقول مصدر مطّلع، لـ«الأخبار»، إن «الأجهزة الإعلامية للمقاومة، تنشر أقلّ من ثلثي ما يتم توثيقه في الميدان. والمشاهد المُخبّأة لفترة ما بعد الحرب أكثر صدمة وإثارة».

إستراتيجية تعميم الفوضى: إسرائيل تستثمر جوع الغزيّين

غزة ـ **يوسف فارس**

بينما ينهش الجوع أجساد أكثر من نصف مليون إنسان في مناطق شمال وادي غزة، وتبذل اللجان الشعبية وعدد محدود من عناصر الأجهزة الأمنية جهوداً مضنية لضبط الأسعار التي قفزت إلى أكثر من 50 ضعفها الطبيعي، يسعى جيش الاحتلال إلى الاستثمار في جوع الناس، عبر إثارة الفتن وتوجيه الغضب نحو حركة «حماس» وأجهزتها الأمنية. قبل أيام، أشيعت في مخيم جباليا أقصى شمال القطاع، أنباء عن وجود كميات من الطحين والمعلبات في مخازن تابعة لتلك الأجهزة. وفي وسط الليل الحالك، انطلقت مسيرة شعبية طافت الشوارع، وانتهت بمشاحنات مع العناصر الأمنيين، فيما أقدم أحد المشبوهين على إلقاء عبوة صوتية لزيادة تأزيم المشهد. وفي صباح يوم الخميس، تمكنت الأجهزة الأمنية من مصادرة كميات محدودة من السكر وطحين الذرة المصنوع من علف الدواجن، كان يحتجزها تجار محتكرون، وحددت نقاطاً لبيعها بأسعار معقولة. وفيما تزاحم الآلاف الجوعى على النقاط المشار إليها، نفذت الطائرات الحربية الإسرائيلية عدة غارات، طاولت أولها سيارة تابعة للشرطة الفلسطينية في حي السكة شرقي مخيم جباليا، واستهدفت ثانيتها مبنى مركز شرطة جباليا المحاذي لمركز «المشغل» التابع لـ«وكالة غوث وتشغيل اللاجئين» (أونروا).

ورغم أن الفوضى هي النتيجة الموضوعية للجوع ونقص السلع، فإن ما يشير إليه سلوك العدو الإسرائيلي في المناطق الشمالية المحاصرة، هو منع أي مسعى لتنظيم وصول المساعدات والسلع، وتقويض محاولات ضبط السوق، بهدف توجيه النقمة الشعبية تجاه المقاومة وخيارها. وفي هذا الإطار، تعمل المئات من الصفحات عبر مواقع التواصل الاجتماعي على الترويج لعنوان واحد: «حماس تجوعكم... حماس دمرت مستقبلكم»، فيما يتقمّص أصحابها أسماء مبادرات مناوئة لسلوكيات المنظومة الحكومية في غزة. كانت قد نظمت في السنوات الماضية فعاليات للمطالبة بالكهرباء والعمل والعيش الكريم. واحدة من تلك المبادرات هي «بدنا نعيش»، التي صدر حديثاً بيان منسوب إليها يدعو إلى تنظيم مسيرات احتجاجية تطالب بإسقاط حركة «حماس». لكن «الأخبار» تواصلت مع أحد نشطاء ذلك الحراك، ليؤكد أنه لم يسمع بأن أحداً من رفاقه أصدر هكذا بيان. وأوضح المصدر أن «لهجة البيان تشير إلى أنه صيغ بواسطة ضباط الشاباك الإسرائيلي، هناك الكثير من الخلافات مع حماس، صحيح، لكن كل ذلك الخلاف لا يصل بنا إلى أن نطعن شعبنا في خاصرته، ونبرئ إسرائيل من دمنا وجوعنا، ونلقي المسؤولية على كاهل حركة حماس، هذه هي الخيانة بعينها». أما في المناطق الجنوبية لقطاع غزة، فتنشط الدعاية الإسرائيلية على نحو أكبر، إذ يُصدر جيش الاحتلال، بشكل دوري، صحفاً ومنشورات مطبوعة، ويلقي منها مئات الآلاف من النسخ، وآخرها واحدة تحمل اسم «الحقيقة»، نُشرت على صفحتها الأولى صورة قائد «حماس»، يحيى السنوار، بهدف تأليب الناس عليه، لكن هذا المنشور تسبب بحالة معاكسة لما أريد منه، إذ اطمأن أنصار المقاومة إلى أن السنوار لا يزال بخير، وشاهدوه وهو ينتقل في نفق تحت أرضي، مرهقاً وليس منعماً، ملاحقاً بالغارات التي دفنت المئات من المقاومين تحت الأرض، وليس آمناً بالقدر الذي يروج له جيش العدو. وسط ذلك كله، لا يتردد الحاج الخمسيني أبو محمد، والمقيم في وسط مخيم جباليا، في حديثه إلى «الأخبار» في القول: «بناكل علف حيوانات، بنموت من الجوع، بنوجه رسالة لحماس، لا تتنازلي إلا لما كل الأسرى يطلعوا، حتى إلي بيبدخنوا حشيش، يطلعوا، إحنا أولى بحبسهم مش الإسرائيليين، فش أكل، حتى لو أكلنا الرمل، بنقول لليهود، سبعة أكتوبر خلصنا منه، جاي ثمانية وتسعة وعشرة».

وثيقة نتنياهو لـ«اليوم التالي»: وهم النصر المطلق

بيروت حمود

طرح رئيس وزراء العدو، بنيامين نتنياهو، بعد منتصف ليل الخميس – الجمعة، وثيقة تتضمّن مجموعة من المبادئ عمّا يسمّى «اليوم التالي لحماس»، لنيل مصادقة المجلس الوزاري للشؤون السياسية والأمنية (الكابينيت) عليها. وتشترط الوثيقة، التي تعكس بحسب زعم مكتب نتنياهو، «توافقاً شعبياً واسعاً في إسرائيل على أهداف الحرب والبديل المدني لحكم حماس»، والمقسّمة على ثلاث مراحل، «مواصلة الجيش الإسرائيلي لحربه حتى تحقيق أهدافها، بتدمير القدرات العسكرية والبنية التحتية السلطوية لحركتي حماس والجهاد الإسلامي، وإعادة المحتجزين الإسرائيليين، ومنع أي تهديد مستقبلي من قطاع غزة». وفي المرحلة المتوسطة، نصّت الوثيقة على احتفاظ إسرائيل بـ«حريّة عملياتية في جميع مناطق غزة، من دون قيود زمنية، بهدف منع تجدد الإرهاب»، مضيفة أن «المنطقة الأمنية التي سيتم إنشاؤها في المنطقة المتاخمة لإسرائيل ستظل قائمة، ما دام أن هناك حاجة أمنية إليها». كما جاء في أحد المبادئ أن «إسرائيل ستقيم حاجزاً جنوبياً على الحدود بين غزة ومصر، بهدف منع العناصر الإرهابية من إعادة بناء القوة»، وأن الهدف من هذا «العائق» هو أن يمنع قدر الإمكان، بالتعاون مع مصر وبمساعدة الولايات المتحدة، «التهريب (من مصر)، تحت الأرض وفوق الأرض، بما في ذلك عبر معبر رفح».

وكررت الوثيقة ما عكف نتنياهو ومسؤولوه على ترداده سابقاً، من أن «إسرائيل ستسيطر أمنياً على كامل المنطقة الواقعة غرب الأردن، بما في ذلك محيط غزة (براً وبحراً وجواً، والطيف الكهرومغناطيسي)، لمنع العناصر الإرهابية من بناء قوّتها في الضفة الغربية أو قطاع غزة». وأضافت أنه «سيتم نزع السلاح وتجريد غزة من أي قدرة عسكرية بشكل كامل، باستثناء ما هو مطلوب لاحتياجات الحفاظ على الأمن العام»، مشيرةً إلى أن «مسؤولية تحقيق ذلك، والإشراف عليه في المستقبل المنظور، تقع على عاتق إسرائيل». أمّا بالنسبة إلى الجانب المدني، فأوردت أن «الإدارة المدنية والمسؤولية عن النظام العام في القطاع، سترتكز على محليين من ذوي الخبرة الإدارية، قدر الإمكان؛ بشرط ألا يكون هؤلاء مرتبطين بدول أو كيانات تدعم الإرهاب أو تتلقى منها أي أموال». ويترافق ذلك مع الدفع بمخطط شامل لـ«مكافحة التطرف» في جميع المؤسسات التربوية والثقافية والدينية والتعليمية في غزة، بمشاركة دول «لها باع طويل في تعزيز مكافحة التطرّف على أراضيها»، في إشارة إلى دول كالإمارات والسعودية، اللتين عدّلتا برامجهما التعليمية، بما يتلاءم مع المصالح الإسرائيلية. ويشمل هذا المخطط، أيضاً، إغلاق وكالة «الأونروا» واستبدال وكالات أخرى بها، علماً أن إسرائيل تتّهم بعض موظفي «وكالة غوث وتشغيل اللاجئين» بـ«التورّط في مجزرة 7 أكتوبر»، وبأنها «تدرّس في مدارسها مضامين تحرّض على الإرهاب».

أمّا في خصوص عملية إعادة إعمار القطاع وتأهيله، فلا تبدأ وفقاً للوثيقة «إلا بعد إنجاز عملية نزع السلاح واجتثاث التطرّف»، على أن تموّل إعادة الإعمار دول «مقبولة بالنسبة إلى إسرائيل»، في إشارة إلى تلك التي

كررت الوثيقة ما عكف نتنياهو ومسؤولوه على ترداده سابقاً، من أن «إسرائيل ستسيطر أمنياً على كامل المنطقة الواقعة غرب الأردن»

وقّعت اتفاقيات تطبيع. كما تطرقت الوثيقة إلى مسألة المرحلة النهائية، مؤكدة «رفض إسرائيل بشكل قاطع الإملاءات الدولية بشأن التسوية الدائمة مع الفلسطينيين»؛ إذ إن «مثل هذه التسوية لن يتم التوصل إليها إلا عبر المفاوضات المباشرة بين الطرفين، من دون شروط مسبقة»، مشددةً أيضاً على أن «إسرائيل ستواصل معارضتها للاعتراف الأحادي الجانب بالدولة الفلسطينية».

وتعليقاً على ما تقدّم، اعتبر رئيس جهاز «الموساد» سابقاً، أفرايم هليفي، في مقابلة مع «إذاعة الجيش»، أن «وثيقة نتنياهو تنطوي على تناقض ضمني، فالمفاوضات الاستراتيجية التي من المفترض أن يشرع فيها الطرفان، للتوصل إلى تسوية، ثمة جهة واحدة معروفة فيها وهي إسرائيل، أمّا الجهة الأخرى وهي الجانب الفلسطيني، فهي غير معروفة»، لافتاً إلى أن «إسرائيل تقترح تولي جهات مدنية في القطاع، ولا تتطرق إلى السلطة الفلسطينية (حتى المتجددة)، ما يعني أن تلك الجهة المحلية ستنصّبها إسرائيل، أي إنّ الأخيرة ستفاوض نفسها، وهذا ما لن يكون مقبولاً بالنسبة إلى الفلسطينيين». أمّا في خصوص «العائق الجنوبي»، فرأى هليفي أنه لا يقدّم استجابة للمطالب الأمنية، مؤكداً في الوقت نفسه حاجة إسرائيل إلى مصر في هذا الجانب. لكنه تطرق إلى «سلوك غريب انتهجته القاهرة في السنوات الماضية، دلّت عليه نوعية الأسلحة ومعامل تصنيعها في القطاع، والتي استولى عليها الجيش الإسرائيلي أثناء عملياته العسكرية»، إذ ثبت أن جزءاً كبيراً منها وصل من الخارج، «فيما لا يوجد منفذ برّي ولا بحري لإيصال هذه الأنواع من الأسلحة والأدوات القتالية المختلفة. وبالتالي، فمن غير المعروف إلى أي مدى كانت مصر مُطّلعة على ما يحصل (من عمليات التهريب) على حدودها في سيناء».

وردّاً على سؤال في خصوص حاجة إسرائيل إلى إتمام عمليتها العسكرية البرية في جنوب القطاع، أكد هليفي أن «هدف تدمير القدرات العسكرية لحماس لم يتحقق إلى الآن، وهو ما لن يتم إلا عبر الاجتياح البري لرفح»، آملاً في هذا السياق ألا توقف الولايات المتحدة دعمها غير المشروط لإسرائيل، رغم أن لديها «الكثير من المسائل التي تشغلها في الشرق الأوسط غير إسرائيل، خصوصاً في العراق، وما يجري في اليمن والبحر الأحمر، وعلاقاتها مع السعودية».

من جهته، رأى محلل الشؤون السياسية في صحيفة «إسرائيل اليوم»، ارئيل كهانا، أن الأمر المبشّر في وثيقة نتنياهو هو أنها تقول إن «نهاية الحرب بدأت تُلحظ في الأفق»، غير أنها «لا تقدّم استجابة واضحة بشأن العبر المستخلصة من هجوم 7 أكتوبر، وهي أن نثبت لأعدائنا أن ما حصل لن يتكرر». واقترح أن تكون الإجابة عن ذلك عبر الاستيطان في غزة وتعميقه، والذي «سيثبت لهم أن إسرائيل باقية هنا ولن تذهب إلى أي مكان، وهذا هو النصر الحقيقي».

تتقسم وثيقة نتنياهو على ثلاث مراحل (أ ف ب)

طوفان الأقصى

السعار الاستيطاني يشتدّ: مخطّط لآلاف الوحدات الجديدة

رام الله ـ **احمد العبد**

لا تُلقي إسرائيل بالاً لكل المواقف الدولية المنددة بالاستيطان في الضفة الغربية، بما فيها القدس المحتلة، إذ تمضي يوماً بعد آخر في تنفيذ مخططاتها الاستيطانية، بما يجلّي كذب الادّعاءات الغربية، ويشكّل تحدّياً أمام مَن يروّج للعمل على إحياء «حل الدولتين»، والاعتراف بالدولة الفلسطينية، حين ينتهي العدوان على قطاع غزة. والواقع أن المشروع المشار إليه لا يعدو كونه محاولة مستجدّة لبيع الأوهام، علّ ذلك يوفّر بعض الوقت لإسرائيل لتحقيق أهداف حربها المستمرّة على القطاع، علماً أن الوقائع التي فرضها كيان الاحتلال على الأرض، يستحيل معها أن يقبل العدو بإقامة دولة فلسطينية مستقلّة وذات سيادة،

> **يأمل سموتريتش إظهار نفسه كقائد للمشروع الاستيطاني، بما يضمن له شعبية انتخابية في المستقبل**

على حدود عام 1967. وتمثّل آخر تلك المخطّطات، في ما كشف عن نية حكومة بنيامين نتنياهو الدفع ببناء 3,344 وحدة استيطانية جديدة، بدعوى «الردّ» على عملية «معاليه أدوميم» شرقي القدس المحتلة، أول من أمس، والتي أسفرت عن مقتل جندي وإصابة 8 مستوطنين.

وجدت أن حكومة الاحتلال وجدت في تلك العملية الفدائية ذريعة لتمرير المخطّط الاستيطاني، الذي كان جاهزاً سلفاً، إذ قال وزير المالية الإسرائيلي، بتسلئيل سموتريتش: «ليعلم كلّ مخرّب يخطّط لإيذائنا أن أيّ يد تُرفع ضدّ مواطني إسرائيل، ستُقابَل بضربة قاتلة وإبادة وتعميق قبضتنا الأبدية على أرض إسرائيل بأكملها»، علماً أن الوزير نفسه سعى أخيراً إلى تمرير المخطّط المذكور، لكن الحكومة

وجدت حكومة الاحتلال في عملية «معاليه ادوميم» ذريعة لتمرير المخطّط الاستيطاني (أ ف ب)

على المشروع الجديد، الذي يتوزّع على مستوطنات «معاليه أدوميم»، بواقع 2,350 وحدة استيطانية، و«كيدار» 300 وحدة، و«إفرات» 694 وحدة.

هكذا، وفي محاولته إظهار أن المخطّط الاستيطاني الجديد جاء رداً على عملية القدس، يربط سموتريتش بين فرض السيادة وتعزيز الأمن بالنسبة إلى إسرائيل، والاستيطان، علماً أن الخطط الاستيطانية لم تتوقّف يوماً، بل إن الوزير اليميني المتطرّف يسعى إلى تعزيزها منذ اليوم الأول لتشكيل الحكومة. وفي إطار هذا الربط، يرى سموتريتش أن تكثيف الاستيطان في كل مكان، من شأنه أن يوفّر الأمن لإسرائيل والمستوطنين، ويعتبر أن حالة المقاومة المتصاعدة في شمال الضفة الغربية، وتحديداً في جنين وطولكرم، مردّها «عدم وجود استيطان يهودي». أيضاً، يدفع سموتريتش إلى إعادة قادة المستوطنات؛ إذ أثنى «رئيس مجلس الاستيطان»، شلومو نُمان، والظهور في القطاع.

ولسموتريتش، الذي يقود الإدارة المدنية الإسرائيلية، كوزير ثان، آمال أخرى، من وراء مساعيه، وتتمثّل في إظهار نفسه كمدافع أول أو كقائد للمشروع الاستيطاني في الضفة، بما يضمن له شعبية مستقبلية، في أوساط المستوطنين الذين رجّحوا فوزه في الانتخابات الإسرائيلية. وبالفعل، تنال سياسته هذه تقديرَ قادة المستوطنات؛ إذ أثنى «رئيس مجلس الاستيطان»، شلومو نُمان، على قرار انعقاد «مجلس التخطيط الأعلى»، قائلاً إن «تعزيز الاستيطان يُعدّ ردّاً مناسباً على كل مَن يحاول المسّ بنا أو بزعزعة حقّنا في البلاد. نحن نأمل في أن تتمّ المصادقة في أقرب فرصة ممكنة على باقي الوحدات السكنية التي تنتظر الموافقة، ولا حاجة إلى انتظار عملية دموية أخرى. على أعدائنا إدراك أنه لا يمكن ردعنا عبر العمليات، ويتوجب علينا الاستمرار وتعزيز قبضتنا على جميع أرجاء البلاد». وضمن السياق نفسه، كان سموتريتش قد تعهّد، قبل أيام، بتحدّي قرار الرئيس الأميركي، جو بايدن، بفرض عقوبات على 4 مستوطنين، إذ قال إنه ماضٍ في تعزيز الاستيطان اليهودي في جميع أنحاء إسرائيل، حتى لو كان الثمن عقوبات اميركية، منتقداً قرار الإدارة، بالقول: «من العار أن تتعاون حكومة بايدن مع حملة ضدّ المستوطنين»، ومتّهماً الرئيس الأميركي بالعمل مع «معادي السامية»، و«إضفاء الشرعية» على الهجمات ضدّ المستوطنين الإسرائيليين.

اغتيال جديد في جنين

على خطّ موازٍ، اغتال جيش الاحتلال، مساء أول من أمس، أحد قادة «كتيبة جنين» الميدانيين، ياسر حنون، والمقاوم سعيد جرادات، بعد قصف مركبة كانا يستقلّانها وسط المخيم، بصاروخين من طائرة مسيّرة. وأصيب في القصف الذي تسبّب في احتراق المركبة وجسد الشهيد حنون، 15 آخرون، بينهم خمسة أطفال بجروح بعضها خطير. ونعت «سرايا القدس»، في بيان، شهيديها حنون وجرادات، مؤكّدة أن «دماء أبطال كتيبة جنين لن تذهب هدراً وستزهر نصراً قريباً»، وأن مسيرة الجهاد والمقاومة مستمرّة. وسبقت عملية الاغتيال هذه، بـ24 ساعة، عملية اقتحام واسعة للمخيم استمرّت لأكثر من 8 ساعات، تخلّلها اشتباكات مسلحة وصفت بالعنيفة جداً، فيما فشلت قوات الاحتلال خلالها في الوصول إلى مقاومين.

تواصل فضح إسرائيل تحت قوس «العدل الدولية»

تواصلت، أمس، لليوم الرابع على التوالي، جلسات الاستماع التي تعقدها «محكمة العدل الدولية» في لاهاي لمناقشة التبعات القانونية الناشئة عن سياسات إسرائيل وممارساتها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك بعد تصريحات المندوبين الفلسطينيين في 19 من الشهر الجاري. وفي الجلستين الصباحية والمسائية ليوم الجمعة، تقدّمت 12 دولة بإفاداتها، وهي: ناميبيا، النرويج، عُمان، باكستان، إندونيسيا، قطر، المملكة المتحدة، سلوفينيا، السودان، سويسرا، سوريا وتونس، على أن تستمر الجلسات حتى الاثنين المقبل، لتدلي بقية الدول بإفاداتها. وبالمجمل، نَدّدت جميع الدول بجرائم الاحتلال، ولا سيما التوسع الاستيطاني، مطالبة المحكمة بتقديم رأيها في العواقب القانونية للانتهاكات الإسرائيلية.

بداية، قالت دولة ناميبيا إنه «لا يمكن لأحد ينادي بالسلام تجاهل المذبحة التي تجري في قطاع غزة»، مشيرة إلى أن الفلسطينيين يُقتَلون «تحت القصف غير المسبوق في تاريخ البشرية». كما نَدّدت بسياسة الاستيطان، مؤكدة أن «مواثيق الأمم المتحدة يجب أن تطبق على الجميع». من جهته، قال ممثل دولة سلطنة عُمان إن «أكثر من 75 عاماً مضت، والشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي ويواجه الظلم»، مشيراً إلى أن «العالم، ولأكثر 4 أشهر، يشهد على أسوأ الفظائع وأشكال الإبادة الجماعية»، داعياً إلى «إجبار إسرائيل على الامتثال للقانون». أما ممثل باكستان، فلفت إلى أن بناء المستعمرات «من شأنه أن يعرقل أي إمكانية لحل الدولتين». بدورها، أكدت ممثلة إندونيسيا أن «الاحتلال غير قانوني، ويجب أن يتوقف»، مشددةً على أن «إسرائيل يجب أن تنسحب من غزة فوراً، وتقدم التعويضات للشعب الفلسطيني».

وفي الاتجاه نفسه، بيّنت قطر أسباباً خمسة تبرهن عدم مشروعية الاحتلال، بالقول إن «إسرائيل لا تحترم حقّ الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، واحتلال إسرائيل ينتهك معاهدة حظر الفصل العنصري، ويقوم على استخدام القوة، وضم الأراضي، وتنتهك إسرائيل بذلك معاهدة حظر السيطرة على الأراضي بالقوة، إضافةً إلى أن احتلال إسرائيل ليس احتلالاً مؤقتاً بل مستدام»، مطالبةً المحكمة بأن تأخذ هذه الحجج بعين الاعتبار في رأيها. أما المملكة المتحدة، فقالت إن للشعب الفلسطيني الحق في ممارسة تقرير المصير وإقامة دولته، إلا أنها رأت أنه «يجب التوصل إلى معالجة لمسألة اللاجئين الفلسطينيين، إضافة إلى تسوية وضع القدس من خلال المفاوضات لكي تصبح مدينة القدس عاصمة للدولتين»، فيما أكدت سلوفينيا أن «ما يقوم به الاحتلال هو اختراق للقانون الدولي». كما طالبت سويسرا بتبني «إجراءات إيجابية من شأنها ضمان حقوق المواطنين المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة».

من جانبه، فند السودان في مرافعته رأي العديد من الأطراف التي عارضت انعقاد جلسات المحكمة، مشيراً إلى أنه «لا يوجد أي سبب يمنع هذه المحكمة من استخدام القدرة الاجتهادية لإصدار قرارها». وإذ اعتبر أن «الشعب الفلسطيني برمته لرؤية الحرية، وبالتالي فإن معارضة النظر في الطلب المقدم من الأمم المتحدة إنما يعني تجاهل الأوضاع السائدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة»، فهو أشار إلى أن المحكمة «لديها صورة كاملة وبيّنات حول ما يحدث على الأرض ولا ينقصها الدليل المادي حول ما ترتكبه إسرائيل في الأراضي الفلسطينية». كذلك، أكدت سوريا على «حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وأن جريمة الاحتلال مستمرة بقوة السلاح، وهي أكبر جريمة في تاريخ البشرية»، مشيرة إلى أن «إسرائيل تواصل سرقة الأرض الفلسطينية». وبالمثل، أكدت تونس أن «من حق الشعب الفلسطيني تقرير مصيره»، مشيرة إلى أن «إسرائيل تقوم بمذابح وجرائم إبادة جماعية في قطاع غزة، وتسرق وتضمّ الأرض الفلسطينية».

(الأخبار)

48 عملية بحرية في 3 أشهر: واشنطن تموّه نتائج الحرب

صنعاء - **رشيد الحداد**

تتعمّد البحريتان الأميركية والبريطانية إخفاء الكثير من الحقائق حول العمليات شبه اليومية التي تنفّذها القوات البحرية اليمنية ضدّ السفن التابعة لهما في البحر الأحمر وخليج عدن. وعلى رغم أن الأسطول الأميركي الخامس الذي يتخذ من البحرين مقراً له، اعترف أخيراً بصعوبة المواجهة مع الجانب اليمني، إلا أنه لم يتطرق إلى الضربات التي طاولت البوارج والمدمّرات الأميركية.

في المقابل، يؤكد الخبير العسكري في قوات صنعاء، العميد عزيز راشد، لـ«الأخبار»، أن هناك عمليات عسكرية متصاعدة ضد السفن والبوارج العسكرية الأميركية والبريطانية. ويُرجع ذلك إلى «حسن إدارة غرفة العمليات العسكرية للمناورات العسكرية التي تجري بين البحرية اليمنية، وتلك القوات الأجنبية، وإدارة الاشتباك الفني باقتدار كبير أدى إلى إرباك قوات العدو وأفقدها فاعليتها». ويشير إلى أن «قوات صنعاء تمكّنت خلال الفترة الماضية من تحييد الدفاعات الجوية للبوارج والمدمّرات، وهدّدت حاملات الطائرات الأميركية في البحر الأحمر»، متحدثاً بالخصوص عن محاولات لسحب حاملة الطائرات الأميركية «أيزنهاور» تجرى منذ أسابيع. لكنه يؤكد أن حاملة الطائرات البريطانية البديلة تعثّر تحريكها حتى لا تقع في نفس موقف «أيزنهاور»، لافتاً إلى أن «القوات البحرية اليمنية تمتلك خيارات ردع بحرية وجوية يساندها العامل الجغرافي».

وتقدّر مصادر عسكرية في صنعاء، في تصريح إلى «الأخبار»، مجمل العمليات التي طاولت السفن التجارية والعسكرية وأعلن عنها، بأكثر من 48 عملية حتى الأربعاء الماضي، تضاف إليها نحو 14 عملية جوية طاولت أهدافاً تقول «أنصار الله» إنها حيوية في منطقة أم الرشراش (إيلات) جنوب فلسطين المحتلة، إلا أن العمليات العسكرية غير المعلنة التي استهدفت سفناً وبوارج عسكرية أميركية وبريطانية كان لها النصيب الأكبر. ويقدّر خبراء عسكريون بمئيون الهجمات التي تطاول السفن العسكرية الأميركية والبريطانية، بضعف تلك التي نُفّذت ضد سفن الكيان الإسرائيلي والسفن التجارية الأميركية والبريطانية.

وتكتفي القيادة المركزية الأميركية بالحديث عن حالات الاعتراض التي تقوم بها تلك البوارج. وفي هذا السياق، ذكرت، في بيان، أنها دمّرت يوم أمس وقبله «أربع طائرات مسيّرة وصاروخي كروز مضادين للسفن تابعين لجماعة الحوثي في كل من اليمن والبحر الأحمر، بعدما تبين لها أنها تمثل تهديداً وشيكاً للسفن التجارية وسفن البحرية الأميركية». وقالت إن «الضربات

> **صنعاء تصعّد عملياتها العسكرية ضد السفن والبوارج الأميركية والبريطانية**

اعترفت إسرائيل بالتأثير الكبير لهجمات القوات البحرية اليمنية في البحر الأحمر، على حركة السفن التجارية من موانئها وإليها. ونقل موقع «واينت» عن مسؤولين في ميناء حيفا قولهم إن الهجمات المستمرة التي يشنّها اليمنيون على تلك السفن، تقطع شرايين حيوية للاقتصاد العالمي، ما يُجبر شركات النقل البحري على تحويل خط سيرها عن باب المندب، بشكل يضاعف ثلاث مرات مسافة السفر إلى الموانئ الإسرائيلية.

وأكد الموقع أن موانئ دولة الاحتلال شهدت اضطرابات مهمة في عملياتها في البحر الأحمر، مستهدفة السفن المتّجهة إلى فلسطين المحتلة، ناقلاً عن ختام سلامة، التي تعمل في قسم التخطيط الإستراتيجي في ميناء حيفا، القول إن هذه الهجمات «لها أثر عميق»، و«إنها تؤثر على عملنا. وأعتقد أنها تؤثر على المنطقة برمتها». وأشارت سلامة إلى الأوقات الطويلة التي تستغرقها السفن للوصول إلى الميناء، مضيفة أنّ «السفينة التي كانت تستغرق أسبوعاً للوصول، الآن تستغرق ثلاثة أسابيع». ولفتت إلى أن الموانئ الإسرائيلية «عملت على التكيّف مع الوضع عبر دمج الطلبات وخفض عدد السفن القادمة، ولكن التأخير مستمر مع ذلك».

وأدى تعطيل الموانئ الأخرى إلى زيادة النشاط التجاري في ميناء حيفا الذي تشغله «مجموعة شنغهاي الدولية للموانئ». وبحسب واصف أنطون، الذي يشغّل رافعة حاويات في الميناء، فإن «العمل هنا ازداد لأن السفن التي كانت تذهب إلى أشدود، الآن تأتي إلينا». ودفع الوضع الأمني شركات التأمين إلى فرض زيادات على رسوم الحاويات، ما أدى إلى رفع كلفة النقل البحري. وهذا بدوره دفع إلى مضاعفة العمل في الميناء، إذ أكدت سلامة الحاجة إلى العمل على مدار الساعة لتلبية الطلب على الشحن البحري. وأشارت «واينت» إلى أنه رغم التحديات، فإن سلطات الضرائب الإسرائيلية توفّر تعويضاً كاملاً عن الأضرار التي تلحق بالسفن بسبب الصراع، مستدركاً بأن استمرار الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، بالإضافة إلى ربط صنعاء وقف هجماتها بإنهاء الحصار على القطاع، يعقّدان الوضع.

(الأخبار)

إسرائيل تعترف: الهجمات اليمنية ضاعفت مدّة الشحن 3 مرات

تقرير

آخر فصول المأساة: أسانج يقترب من استنفاد أوراقه

لندن - **سعيد محمد**

يسيطر مزاج من التشاؤم الشديد على أنصار مؤسس موقع «ويكيليكس»، جوليان أسانج، بعدما أُعلن عن تردّي حالته الصحية في محبسه في سجن بلمارش، شمال لندن، حيث يقبع أسيراً منذ اعتقاله قبل خمس سنوات. ونقلت الصحف عن فريق محاميه، قوله إن الصحافي والناشر الأسترالي لن يتمكّن، بسبب اعتلاله، من حضور مرافعات حول طعن نهائي تقدّم به لدى أعلى محكمة بريطانية في قرار وزيرة الداخلية السابقة، بريتي باتيل، عام 2022، الموافقة على طلب أميركي لتسليمه إلى الولايات المتحدة، حيث يواجه لائحة اتهامات تحت «قانون التجسّس». ويُعدّ قرار الترحيل، وفق خبراء قانونيين، تجاهلاً فاضحاً للمادة الرابعة من اتفاقية تسليم المتهمين بين الولايات المتحدة وبريطانيا لعام 2003، والتي تحظر التسليم في حالة الجرائم السياسية.

واستمعت المحكمة، طوال يومَي الثلاثاء والأربعاء الماضيَين، إلى مرافعات فريق الدفاع عن أسانج، كما المجادلات من وكلاء واشنطن القانونيين ضدّها. وقالت كلير دوبين، المدعية التي تمثّل وزارة العدل الأميركية، إن التهم الموجّهة إلى أسانج ليست ذات مضمون سياسي، وأبلغت المحكمة بأنه لا يمكن الولايات المتحدة ضمان ألّا يواجه أسانج عقوبة الإعدام إذا تم توجيه تهم إضافية إليه بعد تسليمه. وستستغرق مداولات القاضيَين الموكلَين النظر في هذا الطعن عدّة أيام على الأقل، قبل إصدار قرارهما، وربّما تمتدّ لعدّة أشهر، فيما يتكهّن مراقبون بأن سرعة اتّخاذ القرار ستراعي في المحصلة مطالب الإدارة الأميركية في ما إذا كانت ترغب في تسريع الأمر، أو ربّما تأجيله إلى ما بعد الانتخابات.

وفي حال قبول المحكمة طلب الطعن في قرار باتيل، فإن ذلك سيفتح الباب أمام تقديم استئناف جديد يعيد فتح القضية برمّتها، في محاولة لانتزاع اعتراف صريح بأن مقاضاة أسانج مستمرّة بسبب نشاطه الصحافي وآرائه السياسية، لكن احتمال ردّ الطعن هو الأغلب. وفي هذا السيناريو الأخير، يكون أسانج قد استنفد عملياً كل الوسائل القانونية الممكنة للاعتراض على تسليمه، ما سيدفع فريق الدفاع عن مؤسس «ويكيليكس» إلى اللجوء إلى «المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان» سعياً للحصول على حكم ضدّ قرار القضاء البريطاني. لكن خبراء يقولون إن لندن لن تغامر بإغضاب الإدارة الأميركية، بل إنها ستسارع إلى تسليم أسانج قبل موعد انعقاد جلسة المحكمة الأوروبية (المتوقّع في وقت لاحق من آذار المقبل)، فضلاً عن أنها قد تتجاهل أيّ أحكام تصدر عنها.

ويقبع الصحافي والناشر البالغ 52 عاماً، في سجن مخصّص لعتاة المجرمين، يخضع لإجراءات أمنية مشدّدة، ومن دون توجيه أيّ تهم قانونية محدّدة إليه، وذلك في انتظار انتهاء إجراءات تسليمه إلى الولايات المتحدة. وكانت الأجهزة الأمنية البريطانية قد أسرت أسانج في عام 2019، إثر طرده من مقرّ لجوئه في السفارة الإكوادورية لدى بريطانيا، وعُرض حينئذٍ على محكمة ابتدائية قرّرت إطلاقَ سراحه بالإشارة إلى تدهور صحته العقلية نتيجة العزلة الطويلة وتقييم الأطباء بأنه سيقدم على الانتحار في حال تسليمه. لكن سفارة الولايات المتحدة سرعان ما تقدّمت بطلب رسمي لدى الحكومة البريطانية لاسترداده من قِبَل القضاء الأميركي لمحاكمته بـ17 تهمة تتمحور حول نشره أسراراً رسمية للدولة.

وكان موقع «ويكيليكس»، الذي أسّسه أسانج عام 2006، قد تسبّب بضجة عالمية، بعدما نشر شريط فيديو لطاقم مروحية أميركية، وهو يقتل المدنيين عمداً - ومنهم صحافيون - خلال تحليق لطائرته (في عام 2007) فوق ميدان رئيسي في العاصمة العراقية المحتلّة، بغداد. لكن الموقع نشر اعتباراً من عام 2010 عشرات الآف الوثائق العسكرية الأميركية المتعلّقة بالعدوان على كل من أفغانستان والعراق، إلى جانب برقيات وزارة الخارجية الأميركية التي قامت بتسريبها تشيلسي مانينغ، المجندة في الجيش الأميركي. ومنذ ذلك الحين، ظلّ أسانج مطارداً من قِبَل وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، فيما ناقش مسؤولون على أعلى المستويات في إدارة الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، أفكاراً لاختطافه وتصفيته جسدياً.

وتسقط مطاردة أسانج التي استمرّت لما يقرب من 15 عاماً، أوراق توت كثيرة عن أوهام طالما صدّقها كثيرون حول العالم، بما فيها وجود صحافة حرّة في الغرب، وادعاء الأنظمة الحاكمة هناك بحماية الديموقراطية وحقوق الإنسان، ومزاعم دولها بفصل السلطات الثلاث بما يضمن استقلال القضاء، ومهزلة القانون الدولي، فضلاً عن التقصير الذريع للحكومة الأسترالية في تقديم الحماية القانونية والدبلوماسية التي يستحقّها مواطنها، الموجّهة ضدّه اتهامات وفق مواد «قانون التجسّس» الأميركي لعام 1917، من دون أن يكون مواطناً أميركياً، أو يشارك بنفسه في التجسّس على الأميركيين، كما أنه حتماً لم يكن مقيماً في الولايات المتحدة لدى تسلّمه الوثائق السرّية، بل إن دوره اقتصر على نشرها.

ستستغرق مداولات القاضيين الموكلين النظر في الطعن عدة أيام على الأقل (أ ف ب)

ملف

سنتان على حرب «التنجيم الإستراتيجي»: أوكرانيا تدفن طموحات «الريادة الأبدية»

وليد شرارة

من ينتظر إقراراً من المسؤولين الغربيّين وجيوش خبرائهم ومراكز دراساتهم، بعدم صحة، أو في الحد الأدنى عدم دقة، توقعاتهم بالنسبة إلى المآلات «الحتمية» للنزاع الذي اندلع في أوكرانيا منذ سنتين مع روسيا، سينتظر طويلاً. حال هؤلاء في الواقع كحال المنجّمين؛ كثيراً ما تكذّب التطورات غالبية «تنبؤاتهم»، لكنهم يستمرون في إطلاق غيرها، ويجدون من ينصتُ إليها باهتمام بالغ. طوال هاتين السنتين، كنا أمام ضرب من ضروب «التنجيم الإستراتيجي» يقدّم إلى المستمعين الغربيين ما يشتهون ويتمنون: هزيمة وانـدحار من أوكرانيا، يليهما سقوط للنظام في موسكو، وربما أيضاً تفكك للوحدة الترابية لروسيا. كذّبت مجريات الميدان هذه «التنبؤات» بمجملها، وكشفت، بالتوازي مع متغيرات سياسية واقتصادية دولية مرتبطة بها، عن تحولات متسارعة في موازين القوى لغير مصلحة الولايات المتحدة ومعسكر «الغرب الجماعي» الذي تتزعمه.

لقد بات واضحاً أن روسيا ليست «سعـودية مـع سـلاح نـووي»، كما اعتـاد عـدد مـن «المنجـمين الإستراتيـجيين» تسميتها، وأن قدراتها العسكرية والاقتصادية، وشبكات شراكاتها الدولية، أكبر وأمتن ممّا روجوا له. تبدت، كذلك، في خضم هذه الحرب التي تخاض بالوكالة عن حلف «الناتو»، مجموعة من الأعطاب البنيوية التي تعانيها اقتصاديات بلدانه، وأبرزها انحسار قاعدتها الصناعية العسكرية، ما يفسر عجزها عن تلبية حاجات حلفائها الأوكرانيين من الذخيرة وأنواع مختلفة من الأسلحة. أضحى من الثابت اليوم أن الهجوم المضاد الأوكراني الذي بدأ في ربيع 2023، كان بمثابة الكارثة الإستراتيجية، وأنه تحطم في مواجهة خطوط الدفاع المنيعة لروسيا، وأن الأخيرة انتقلت مجدداً إلى سياسة القضم المـدروس، التي تجلّت في بسط سيطرتها على مدينة أفدييفكا في محافظة دونيتسك. أما على الجبهة السياسية، فقد تجلى بوضوح رفض بلدان الجنوب العالمي، أي غالبية بلـدان المعـمورة، الانـجـرار خلف الولايات المتحدة في مجابهتها مع روسيا، واستمرارها في التعاون الاقتصادي والتجاري مع الأخيرة، وهو ما أدى إلى تعزيز نمو اقتصاد موسكو بمعدل 3,5% في 2023. كما أتت حرب الإبادة الإسرائيلية ضد غزة، والتي تتم بشراكة أميركية كاملة، لتوجه ضربة قاضية إلى صدقية خطاب إدارة بايدن على صعيد الكوكب، عن دفاعها عن «قيم حقوق الإنسان والديموقراطية» وتصدّيها للنظم الشمولية ذوداً عنها. بالنتيجة، سنتان بعد انفجار الحرب، واشنطن ومعسكرها في مأزق لا يحسدون عليه.

تعليقاً على الحرب الدائرة في أوكرانيا، رأى ويليام بيرنز، مدير وكالة المخابرات المركزية المصنف «كبير العقلاء» في إدارة بايدن، أن هذه الأخيرة «تسببت في مقتل أو جرح 315000 جندي روسي، وبتدمير ثلثي مدرعات هذا الجيش، وبإجهاض عملية تحديث قدراته التي تفاخر بها بوتين وامتدت عقداً كاملاً». ويضيف غراهام أليسون، المؤرخ الأميركي ومسؤول التخطيط الأسبق في البنتاغون، الذي أورد كلام بيرنز في مقال في «ذي ناشيونال إنتريست» بعنوان «ما يدين به الأمريكيون لأوكرانيا»، أن جميع هذه «الإنجازات» تحققت «من دون خسارة حياة أي جندي أميركي، ما سمح بإضعاف تهديد بوتين العسكري للناتو بشكل جدي». اليسون بدوره يعتبر من «العقلاء»، وسبق أن ألّف كتاباً في 2017 بعنوان «محكومون بالحرب؟ كيف تستطيع الولايات المتحدة والصين تجنب فخ توسيديديس»، الغاية منه إقناع صناع القرار الأميركيين باعتماد سياسات أقل عدوانية تجاه بكين لمنع التدحرج نحو صراع مدمر معها. لكن إذا توافرت الإمكانية لخوض حرب مروعة بالوكالة، و«من دون مقتل أي جندي أميركي»، ضد المنافسين الإستراتيجيين في روسيا والصين وقت لاحق. وإذ تردّدت أصداء تلك الدروس في التصريحات التشاؤمية من ناحية، على أمل استدرار المزيد من دعم الحلفاء الخارجيين، والمنطق التبريري من ناحية أخرى، لتفادي الانتقادات الشعبية مع اقتراب موعد الانتخابات نهاية آذار المقبل، فهي انعكست بوضوح في الانسحاب من أفدييفكا، والذي يمكن عبره قياس كيفية اشتغال القائد العسكري الجديد على ردم الفجوة بين تطلعات مؤسسة الرئاسة، والموارد العسكرية المتضائلة لدى الجيش.

خلاصة تود هي ان روسيا ستخرج منتصرة من المواجهة الراهنة (أ ف ب)

وفي هذا الإطار، اعتبر القائد الجديد للقوات الأوكرانية أن قرار إخلاء أفدييفكا جاء بدافع «تجنّب حصار جنوده والحفاظ على حياتهم كأولوية قصوى»، بعدما كان قد أكد، في مقابلة مع قناة «ZDF» الألمانية، أن «العدو يتقدّم حالياً على طول خط الجبهة تقريباً»، وأن قواته بصدد «التحوّل عن أسلوب العمليات الهجومية نحو إستراتيجية ذات طابع دفاعي». ووسط تكتم روسي وتحفّظ أوكراني على حصيلة الخسائر البشرية لهذه المعركة المحتدمة منذ الخريف المنصرم، والمقدّرة بعشرات الآلاف، وفقاً لتقارير غربية، أنهم سيرسكي القادة العسكريين الروس بالاستهتار بأرواح جنودهم، عبر اتّباع تكتيك «هجمات اللحم الحي». ومن جهته، أرجع زيلينسكي، لدى مشاركته في «مؤتمر ميونيخ للأمن» (16-18 الجاري)، تراجع قواته في أفدييفكا إلى نقص الذخيرة، وتراجع المساعدات العسكرية الغربية، زاعماً أن عدد قتلى الجانب الروسي فاق عدد قتلى قواته في المدينة بنحو سبعة أضعاف، مع العلم أن تقديرات الاستخبارات الأميركية لإجمالي الخسائر البشرية في الحرب، تتحدث عن نحو 315 ألف عنصر بين قتيل وجريح من الجيش الروسي، ونحو 130 ألف قتيل وجريح من الجيش الأوكراني.

> اضطرت كييف إلى تقنين استخدام ذخائر المدفعية، بمعدلات رمي تصل إلى خُمس معدلات الرماية المدفعية للجيش الروسي

على أي حال، يتنامى القلق لدى كييف، التي قرعت جرس الإنذار من قرب نفاد مخزونها من صواريخ الدفاع الجوي بحلول شهر آذار المقبل، بعدما وجدت نفسها أخيراً مضطرة إلى تقنين استخدام ذخائر المدفعية، بمعدلات رمي تصل إلى خُمس معدلات الرماية المدفعية للجيش الروسي، في حين تراوح معدّل استهلاك جيشها لهذا النوع من القذائف، على مدى أشهر خلت، ما بين 4000 و7000 قذيفة في اليوم الواحد. وما يفاقم هذا الواقع «الصعب»، إخفاق الكونغرس في تمرير حزمة دعم لأوكرانيا بقيمة 60 مليار دولار، وعدم إيفاء البلدان الأوروبية بوعودها بتوفير مليون طلقة ذخيرة بحلول الشهر المقبل، وهو ما خلّف شعوراً بالخذلان لدى كييف.

كييف: من الهجوم إلى الدفاع

مع إتمام الحرب عامها الثاني، ثمّة واسهمت في توهين استعدادات الأوكرانيين لشنّ «هجومهم المضاد». ولذا، مع حلول 2024، شرع القائد الجديد للجيش، المعروف بـ«مهندس الدفاع عن باخموت»، في تنفيذ إستراتيجية مناقضة لتلك المتّبعة سابقاً، وهذا ما تجلّى في قراره الانسحاب من أفدييفكا، التي اختزلت خسارتها جملة تحدّيات تواجه الوافد الجديد، أولها احتدام الخلافات بين أطراف النخبة السياسية في أوكرانيا، المتمسكة حتى اللحظة بتوهمها إمكانية تحقيق نصر عسكري على روسيا، رغم ارتفاع خسائرها، ووقوعها الاقتصادي المترهّل (بلغ عجز الموازنة الأوكرانية قرابة الـ40 مليار دولار هذا العام)؛ وثانيها تضاؤل اهتمام الداعمين الغربيين، وعلى رأسهم واشنطن، بمساندة كييف.

> من يرى أن القيادتَين العسكرية والسياسية في أوكرانيا استفادتا من دروس باخموت، التي كان لعدم سحب القوات منها، في وقت مبكر من عام 2023 (على وقع خلافات بين زيلينسكي المتمسّك بخيار البقاء، وزالوغني الأكثر ميلاً وقتذاك إلى خيار الانسحاب)، تداعيات كارثية على معنويات الجيش الأوكراني، وقدرته العسكرية واللوجستية على تزخيم الهجوم المضاد في وقت لاحق، إما واهم أو مكابر

وإستعادة قرابة ستة آلاف كيلومتر من أراضيه، في إنجاز يُنسب جانب كبير منه إلى قائد القوات البرية الأوكرانية، أولكسندر سيرسكي، المعيّن حديثاً قائداً عاماً للجيش، خَلَفاً لفاليري زالوغني، جاء العام التالي ليحمل مفاجآة باخموت. إذ رغم تمكّن كييف من اتّباع «إستراتيجية استنزاف» ضدّ الروس في النصف الأول منه هناك، إلّا أنّ موسكو قلبت المعادلة في النصف الثاني في المدينة المذكورة، وأحكمت سيطرتها عليها، ما أتاح لها تحقيق تقدّم على امتداد الجبهة، وصولاً إلى تخوم مدينة أفدييفكا، التي تحوّلت إلى ما يشبه «باخموت 2»، بعدما تمكّنت القوات الروسية من تطويقها، وقطع خطوط إمدادها، ما اضطر القيادة العسكرية الأوكرانية إلى اتخاذ قرار بالانسحاب منها، تفادياً لوقوع كارثة عسكرية.

عاد الحديث عن ضرورة البحث عن حل سياسي للصراع، في الدوائر الغربية (أ ف ب)

أوكرانيا في العام الثالث
9 تنسى كأنّك لم تكن!

خضر خروبي

لم يكن 2023 عاماً عادياً بالنسبة إلى الأوكرانيين؛ فبعدما تمكّنوا في 2022 من وقف هجوم روسي وصل إلى تخوم العاصمة كييف، واستعادة قرابة ستة آلاف كيلومتر من أراضيهم، في إنجاز يُنسب جانب كبير منه إلى قائد القوات البرية الأوكرانية، أولكسندر سيرسكي، المعيّن حديثاً قائداً عاماً للجيش، خَلَفاً لفاليري زالوغني، وصل إلى تخوم العاصمة كييف، وتمكّنوا من تحرير 50% من الأراضي التي كانت تحتلها موسكو، وإجبارها على الانسحاب من جزيرة القرم، أو المواقع الحربية ومنشآت مدنية حيوية داخل روسيا، وذلك لتقليص الفجوة في التسليح، كمّاً ونوعاً، والذي تجلّيه تقديرات استخبارية بسقوط ما لا يقلّ عن 800 قنبلة موجهة، زنة الواحدة منها تراوح بين 550 و3300 رطل خلال معارك أفدييفكا، أو فوارق القوة النارية التي بلغت نسبتها عشرة إلى واحد في المدينة نفسها. وعليه، لم يبدُ مفاجئاً إعلان أوكرانيا، أواسط الشهر الجاري، استهداف سفينة الإنزال الروسية «القيصر كونيكوف» (البالغ طولها 360 قدماً) قبالة ساحل شبه جزيرة القرم، عبر مسيّرة بحرية هجومية من طراز «Magura V5» محلية الصنع. وصاحَب ذلك حديث رئيس الوزراء الأوكراني، دينيس شيمهال، عن ضرب «ما لا يقلّ عن 14 ألف هدف من الأصول الحيوية الروسية عبر المسيّرات، وهي أهداف راوحت بين خنادق وتحصينات، ومعدات عسكرية حديثة من ضمنها نظام "Buk M2" للدفاع الجوي، وطائرة "Su-35"». ووفقاً لشيمهال، تمكّنت المسيّرات البحرية من «شلّ أسطول العدو في البحر الأسود وضمان أمن الممر اللوجستي المائي»، في إشارة إلى المنفذ البحري الذي تواصل عبره أوكرانيا تصدير منتجاتها.

وفي تعليقها على ذلك، ترى وكالة «بلومبرغ» أن الضربات البحرية الأوكرانية ضدّ السفن والمواقع التابعة لأسطول البحر الأسود الروسي، مثل واقعة ضرب سفينة الإنزال الكبيرة «نوفوشتشرسك»، في كانون الأول الماضي، وقبلها ضرب مقرّ الأسطول في سيباستوبول، وقطع بحرية تابعة له في ميناء فيودوسيا، أثبتت فعاليتها إلى درجة أنها ساعدت أوكرانيا في كسر جهود الكرملين لمنع صادراتها من الحبوب عبر البحر الأسود (شحنت كييف 10 ملايين طن من السلع، معظمها من الحبوب، منذ آب الماضي)، فيما اضطرت روسيا إلى نقل سفنها بعيداً من أماكن الاستهداف، والاكتفاء بشنّ أنظمة دفاعية حول قواعدها البحرية. وتابعت «بلومبرغ» أن الهجمات الأوكرانية المشار إليها، سواء في مع المقاومة العراقية في العراق وسوريا، إضافة إلى المعركة التي لا تقل أهمية على الجبهة السياسية والدبلوماسية، إذ باتت معزولة تماماً في مجلس الأمن عندما استخدمت للمرة الثالثة الفيتو ضد مشروع قرار جزائري لوقف إطلاق النار في غزة.

كذلك، تشكل مواقف دول الجنوب العالمي الوازنة ومبادراتها، كجنوب أفريقيا التي رفعت دعوى أمام «محكمة العدل الدولية» ضد إسرائيل بتهمة ارتكاب الإبادة الجماعية، وخطاب الرئيس البرازيلي، لولا دا سيلفا، الذي وجه الاتهامات نفسها إليها، وكذلك كلام ممثل الصين أمام المحكمة حيث أكّد شرعية المقاومة الفلسطينية المسلحة، صفعات سياسية - ديبلوماسية ليس إلى الكيان الصهيوني وحده، بل إلى الولايات المتحدة، الشريكة الكاملة في حرب الإبادة. محرقة غزة أصبحت بنظر شعوب الجنوب وقطاعات لا يستهان بها من شعوب الغرب، هي الوجه الحقيقي للنظام الدولي الليبرالي الذي تتزعمه واشنطن. تمسكها بمفهوم «الريادة الأبدية» (perpetual preeminence) الذي بلورته نخبها السياسية والعسكرية عندما كانت في أوج سكرة الانتصار في بداية التسعينيات، ويدفعها راهناً إلى إشعال الحروب ورعاية القتل الجماعي رغم صيرورتها إمبراطورية هرمة، سيعجّل من انحدارها وانهيارها. الإمبراطوريات محكومة بالموت. هذا أيضاً هو درس من التاريخ.

> تحطم الهجوم الأوكراني المضاد في مواجهة خطوط الدفاع المنيعة لروسيا

الشعب الفلسطيني في المقاومة. وبعد سنوات طويلة من تكرار مقولة «عدم التورط في حروب الشرق الأوسط مجدداً» من قبل الإدارات الأميركية المتعاقبة، هي تجد نفسها في صدام مباشر مع المقاومة اليمنية، حيث تخوض حسب تعبير أحد ضباط بحريتها، أكبر معركة بحرية منذ الحرب العالمية الثانية، وهي المقاومة العراقية في العراق وسوريا، إضافة إلى المعركة التي لا تقل أهمية على الجبهة السياسية والدبلوماسية، إذ باتت معزولة تماماً في مجلس الأمن عندما استخدمت للمرة الثالثة الفيتو ضد مشروع قرار جزائري لوقف إطلاق النار في غزة.

كذلك، تشكل مواقف دول الجنوب العالمي الوازنة ومبادراتها، كجنوب أفريقيا التي رفعت دعوى أمام «محكمة العدل الدولية» ضد إسرائيل بتهمة ارتكاب الإبادة الجماعية، وخطاب الرئيس البرازيلي، لولا دا سيلفا، الذي وجه الاتهامات نفسها إليها، وكذلك كلام ممثل الصين أمام المحكمة حيث أكّد شرعية المقاومة الفلسطينية المسلحة، صفعات سياسية - ديبلوماسية ليس إلى الكيان الصهيوني وحده، بل إلى الولايات المتحدة، الشريكة الكاملة في حرب الإبادة. محرقة غزة أصبحت بنظر شعوب الجنوب وقطاعات لا يستهان بها من شعوب الغرب، هي الوجه الحقيقي للنظام الدولي الليبرالي الذي تتزعمه واشنطن. تمسكها بمفهوم «الريادة الأبدية» (perpetual preeminence) الذي بلورته نخبها السياسية والعسكرية عندما كانت في أوج سكرة الانتصار في بداية التسعينيات، ويدفعها راهناً إلى إشعال الحروب ورعاية القتل الجماعي رغم صيرورتها إمبراطورية هرمة، سيعجّل من انحدارها وانهيارها. الإمبراطوريات محكومة بالموت. هذا أيضاً هو درس من التاريخ.

نقابة المحامين في بيروت

دعوة هيئة المندوبين إلى اجتماع عادي

عملاً بالمواد ٢٤ و٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ من قانون تنظيم مهنة الهندسة والمادة ٤ ، ٤ و ٢٠١٣ من النظام الداخلي تدعى هيئة المندوبين إلى اجتماع عادي بعقد في دار النقابة ، بيت المهندس الساعة الرابعة بعد ظهر يوم الخميس في ٢١ آذار ٢٠٢٤ وإذا لم تتوفر الأكثرية المطلقة بعقد الاجتماع الثاني الساعة الرابعة بعد ظهر يوم الخميس في ٢٨ آذار ٢٠٢٤ ويبحث قانونياً مهما كان عدد الحاضرين:

جدول الأعمال:

١ ـ الاستماع إلى تقرير مجلس النقابة ومناقشته
٢ ـ التدقيق في حسابات السنة السابقة والمصادقة عليها
٣ ـ المصادقة على موازنة السنة القادمة
٤ ـ الاستماع إلى تقرير لجنة إدارة الصندوق التقاعدي ومناقشته
٥ ـ قطع حساب الصندوق التقاعدي والمصادقة عليه
٦ ـ المصادقة على موازنة الصندوق التقاعدي للسنة القادمة
٧ ـ تعيين خبير مدقق حسابات النقابة.

دعوة الهيئة العامة

عملاً بالمواد ١٨ الى ٢١ و ٢٩ الى ٣٤ من قانون لتنظيم مهنة الهندسة والمواد ٢،١ الى ٢،٥ من النظام الداخلي تدعى الهيئة العامة الى الاجتماع في دورة انتخابية في دار النقابة ، بيت المهندس الساعة التاسعة قبل ظهر يوم الاحد في ٧ نيسان ٢٠٢٤ وإذا لم تتوفر الأكثرية المطلقة بعقد الاجتماع الثاني الساعة التاسعة قبل ظهر يوم الاحد في ١٤ نيسان ٢٠٢٤ ويبحث قانونياً مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين.

جدول الاعمال:

١ ـ انتخاب نقيب المهندسين.
٢ ـ انتخاب ثلاثة ممثلين عن الهيئة العامة لعضوية مجلس النقابة.
٣ ـ انتخاب عضو لمجلس النقابة من بين المرشحين الذين قدمهم فرع المهندسين المدنيين الاستشاريين وعضو لمجلس النقابة من بين المرشحين الذي قدمهم فرع المهندسين الزراعيين وذوي الاختصاصات المختلفة.
٤ ـ انتخاب عضو واحد للجنة إدارة الصندوق التقاعدي من المرشحين الذي سبق لهم أن كانوا أعضاء في مجلس النقابة مدة ثلاث سنوات على الأقل.
٥ ـ انتخاب ثلاثة أعضاء للجنة المراقبة للصندوق التقاعدي.
٦ ـ تقدم الترشيحات لمركز نقيب المهندسين وممثلي الهيئة العامة لعضوية مجلس النقابة وعضوية لجنة إدارة الصندوق التقاعدي وعضوية لجنة المراقبة للصندوق التقاعدي بتاريخ لا يتجاوز يوم الخميس في ١٤ آذار ٢٠٢٤ وحتى الساعة ١٣،٠٠ ظهراً.

تجري الانتخابات على دورة واحدة وبالأكثرية النسبية ويشارك فيها المهندسون المنتسبون الذين سددوا كافة الرسوم السنوية عن السنة المالية المنصرمة قبل أول آذار ٢٠٢٤.

تفتح صناديق الاقتراع ابتداء من الساعة التاسعة صباحاً ولغاية الساعة السادسة مساء حيث تقفل صناديق الاقتراع ويباشر بعملية الفرز.

النقيب عارف ياسين

ملف

ما بعد «أفدييفكا»: زمام المبادرة بيد موسكو

خضر خروبي

مع حلول الذكرى الثانية للحرب في أوكرانيا، يمكن اختزال أبرز تطوّرات الجبهة على مدى عام، بمعركتَي باخموت وأفدييفكا، اللتين شكّلتا «علامة نصر» للروس، رغم تباين الأهمية العسكرية لكلتا المدينتَين، وتفاوُت تقييم أثر كل معركة منهما على مسار الحرب، فضلاً عمّا سجلته فصول مواجهات الجبهة الجنوبية، وتحديداً في بلدة روبوتين، التي تكاد تكون «نقطة الفتح» البتيمة التي سجلها «الهجوم المضاد الأوكراني».

2023: انقلاب الصورة

بعدما شهد العام الأول سلسلة انسحابات للجيش الروسي من بعض المدن التي كان قد ظفر بها، مطلع الحرب، تحت مبررات «تكتيكية» - على غرار خيرسون -، انقلب المشهد بدءاً من العام الماضي، مع خسارة أوكرانيا لباخموت، لتكرّ بعدها، وللمفارَقات عينها، سبحة الخيبات العسكرية الأوكرانية، ومن أبرزها قرار القائد الجديد لقواتها المسلحة، الجنرال أولكسندر سيرسكي، الانسحاب من مدينة أفدييفكا، الواقعة على بعد 20 كيلومتراً شمالي دونيتسك، مركز المقاطعة الأوكرانية المنضمة إلى روسيا حديثاً، والتي تحمل الاسم نفسه. وعلى هذا، يؤسّس دخول الجيش الروسي إلى أفدييفكا، التي سبق أن ذاع صيتها كرمز لـ«المقاومة الأوكرانية»، منذ أن نشر الرئيس فولوديمير زيلينسكي صورة له عند مداخلها ومن خلفه تَظهر لافتة كُتب عليها: «أفدييفكا هي (ما سيحدّد مصير) أوكرانيا»، لمرحلة جديدة من الحرب.

وإذا كان الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، عمل على توظيف انتصاره في باخموت لإعادة تصويب المسار الميداني للحرب، من طريق إجراء تغييرات في التكتيكات العسكرية، شملت تفادي الطلعات الجوية على ارتفاع منخفض، بهدف الحدّ من خطر التعرّض لنيران الدفاعات الجوية الأوكرانية، وتكثيف القوة النارية الجوية والمدفعية، إضافةً إلى الاستعانة بفرق مشاة هجومية صغيرة العدد، والتوسّع عبر بناء الأشراك الدفاعية والخنادق المضادة للدبابات، إلى جانب الشروع في «حرب أنفاق» عند بعض المحاور القتالية، فقد كرّس الرجل جهوداً موازية لمعالجة بعض أوجه الارتدادات السلبية لذلك الانتصار في الداخل، ومن جملتها خلافه مع قائد مجموعة «فاغنر»، يفغيني بريغوجين. وفضلاً عن الاعتبارات الميدانية، التي يسجّل فيها الجيش الروسي تفوّقاً عددياً شاملاً، ونوعياً على أكثر من صعيد، كالتفوّق الجوي والقوة النارية، استفاد بوتين من عوامل سياسية وإعلامية لا تقلّ أهمية لتظهير صورة دحر القوات الأوكرانية من أفدييفكا، يتعلّق أحدها بانشغال الرأي العام العالمي بمتابعة مجريات الحرب على غزة، وما يوفّره ذلك من صرف للأنظار عن «إستراتيجية الأرض المحروقة» التي يخوضها على عدّة جبهات في أوكرانيا، بينما يتّصل الآخر بتضاؤل حجم الدعم الغربي العسكري لكييف، ولا سيّما الأميركي، مع تراجع حرب أوكرانيا على قائمة أولويات الولايات المتحدة وحلفائها الدوليين لحساب تركيز اهتمامهم على دعم إسرائيل. أيضاً، لعبت عوامل أخرى في صالح بوتين، ومن جملتها تحسين أجور العسكريين وكفاءتهم، وإتمام خطة الجيش لتعبئة قرابة 300 ألف عنصر، إلى جانب تكييف القاعدة الصناعية الروسية مع «اقتصاد الحرب»، عقب تخصيص نحو 30% من موازنة العام الجاري لأغراض الدفاع، وهي سياسة تبرزها عدة مؤشرات، كارتفاع معدل إنتاج الدبابات بمقدار خمسة أضعاف لهذا العام، وسط تقديرات بإنتاج روسيا نحو 200 دبابة سنوياً. وتأسيساً على ما سبق، أشارت صحيفة «نيويورك تايمز»، إلى أنّ حسم الروس لما وصفه بوتين نفسه بـ«النصر المهمّ» في أفدييفكا، وما تبعه من انسحاب غير منظّم للعناصر العسكرية الأوكرانية بصورة لم تسمح لهم بإتلاف الوثائق العسكرية، أو إخلاء المصابين، وسحب الأسلحة الثقيلة، وذلك بعد إحكام تطويق المدينة من الشمال، والشرق، والجنوب في الأسابيع القليلة الماضية، أسهم في منح موسكو «أكبر انتصار لها» منذ أشهر، وتوجيه ضربة «استراتيجية» و«رمزية» قاسية لقوات كييف المنهكة، والمحبَطة بسبب النقص في الأسلحة والذخائر. ويمهّد ما تقدّم، لتحديد مدينة دونيتسك عن ضربات المدفعية الأوكرانية، إضافة إلى مواصلة توسيع هامش السيطرة الروسية، سواء غرباً في مقاطعة دونيتسك التي يعتبر إتمام السيطرة عليها أحد الأهداف الرئيسة للحرب، أو شمالاً في اتجاه مقاطعة خاركيف. مع هذا، نقلت الصحيفة عن مسؤولين في إدارة الرئيس الأميركي، جو بايدن، قولهم إنه لم يفت الأوان بعد أمام حلفاء أوكرانيا، لرفدها بالمعدات العسكرية التي تطلبها إذا أمكن إيصالها بالسرعة المطلوبة، وخصوصاً أن توريد قذائف المدفعية والذخائر الأخرى لكييف يمكن أن يحول دون مسارعة القوات الروسية للقيام بهجوم مماثل لما جرى في أفدييفكا، في جبهات أخرى.

تحتفظ روسيا في أفدييفكا بفوات يُقدّر تعدادها بنحو 50 ألف عنصر (أ ف ب)

> عمل بوتين على توظيف انتصاره في باخموت لإعادة تصويب المسار الميداني للحرب

ووسط تشكيك في قدرة الجيش الأوكراني على صدّ هجوم روسي واسع جديد، يوضح الباحث في «معهد أبحاث السياسة الخارجية»، روب لي، أن نجاح روسيا في تجنيد عدد كبير من المتطوعين، في ظلّ مشكلات تواجه أوكرانيا على الصعيد ذاته، تشكّل أحد أبرز العوامل الحاكمة للمشهد الميداني الأوكراني في عام 2023. بدوره، يلفت الخبير المتخصص في الشؤون الروسية في «معهد كارنيغي للسلام الدولي»، مايكل كوفمان، إلى سحب كييف قوات «اللواء 110» خلال معارك أفدييفكا واستبدالها بفرق من «لواء الهجوم الثالث»، وهو أحد ألوية النخبة، كجزء من تناوب القوات على القتال داخل المدينة لتعزيز دفاعاتها، معتبراً أن عملية التناوب تلك لم تكن ناجحة، وتشي بمدى جسامة «الاستنزاف المطرد» الذي لحق بالقوات الأوكرانية في معارك المدينة ذات المساحة المقدرة بنحو 20 كيلومتراً مربعاً.

مرحلة ما بعد أفدييفكا: نصر خارجي وداخلي لبوتين

بالحديث عن تبعات معركة مدينة أفدييفكا، حيث تحتفظ روسيا بقوات يُقدّر تعدادها بنحو 50 ألف عنصر، أو أكبر بقليل حول بلدة روبوتين، على الجبهة الجنوبية، التي باتت هدفاً رئيساً للكرملين، يوضح خبراء عسكريون أن السيطرة على أفدييفكا يمكن أن تمهّد لانتقال تركيز الجهد العسكري الروسي نحو مدن إستراتيجية أخرى واقعة على الطريق الدولي H20 مثل سلوفيانسك، وكراماتورسك، التي تبعد قرابة 50 كيلومتراً إلى الشمال الغربي. ذلك أن سقوط أفدييفكا، وقبلها بلدة مارينكا، يشكّل أحدث المؤشرات إلى استعادة القوات الروسية، المنتشرة على طول خطوط الجبهة، والبالغ تعدادها 617 ألف عنصر، زمام المبادرة عقب فشل الهجوم الأوكراني المضاد. وهنا، يرجّح خبراء عسكريون أن يستكمل الجيش الروسي طريقه على الجبهة الشمالية الشرقية عبر محور كوبيانسك، وهي عقدة لوجستية محورية بالنسبة إلى الجيش الأوكراني، تقع على مسافة 40 كيلومتراً من الحدود الروسية، أو غرباً نحو أحد أهمّ معاقل القوات الأوكرانية على تلك الجبهة، وتحديداً في بلدة بوكروفسك. أما على الجبهات الباقية، وتحديداً جبهة مارينكا، فمن المحتمل أن تكون بلدة نوفوميكالفكا، في اتجاه الجنوب الغربي، أو بلدة فوغلدار الواقعة جنوباً، هي الوجهة المحتملة المقبلة للروس، وخصوصاً أنهم حاولوا سابقاً الإطباق عليها من محاور أخرى. ومن المحاور المرشحة لتكون نقطة ارتكاز لهجوم واسع جديد، بلدة كريمينا، الواقعة على بُعد نحو 100 كيلومتر من كييف، ومن بعد مدينة كوبيانسك شمالاً، أو مدينة ليمان جنوباً.

موسكو - بكين: تحالف «زمن الحرب» يؤرّق الغرب

ريم هاني

منذ أن قررت روسيا بدء عمليتها العسكرية الخاصة في أوكرانيا في شباط 2022، وما أعقب ذلك من حملة عقوبات غربية مكثفة، فشلت في ضرب الاقتصاد الروسي وزعزعة نظام الرئيس، فلاديمير بوتين، بالشكل الذي كان يأمله الغرب، سرعان ما تحول جزء كبير من الغضب في العواصم الغربية، وتحديداً في واشنطن، نحو «الأطراف» التي اعتُبرت مساهِمة في «الصمود» الروسي، وعلى رأسها الصين، التي أصبحت أخيراً تتعرض، أفراداً وشركات، لتهديدات بعقوبات ترقى حتى إلى مستوى تلك التي تُفرض على روسيا. والواقع أن بكين أحجمت، منذ اللحظة الأولى، عن تبني السردية الغربية حول الحرب الروسية - الأوكرانية، بل ونقضتها حتى، مؤكدةً أنّ «المخاوف الأمنية» الروسية، في ما يتعلق بتوسع «حلف شمال الأطلسي» نحو حدودها، «مبرّرة»، ويجب «معالجتها». كما رفضت، في غير محطة، ومن داخل «مجلس الأمن»، المشاركة في أي من العقوبات المالية أو الاقتصادية على موسكو، وعززت في المقابل تعاونها مع الأخيرة في مختلف المجالات.

بناءً على ما تقدّم، كان لا بدّ من أن تُقابل التطورات الميدانية الأخيرة في أوكرانيا، والتي ترجح أكثر فأكثر لمصلحة القوات الروسية، وتحديداً بعد سقوط مدينة أفدييفكا في قبضتها، بتصعيد غربي إزاء الصين.

وفي هذا الإطار، نقلت شبكة «سي أن بي سي» الأميركية، مطلع الأسبوع، عن مسؤولين في الكونغرس قولهم إنّ الولايات المتحدة «تدرس فرض عقوبات على الشركات الصينية التي تعتقد أنها تساعد روسيا في تأجيج حربها في أوكرانيا». ورغم «التحذيرات» الأميركية السابقة من «إرسال بكين أسلحة» لموسكو، أو تعزيزها الروابط الدبلوماسية والاقتصادية معها في «زمن الحرب»، فإنّ الاتهامات الأحدث الصادرة عن واشنطن، تعدّ الأكثر «مباشرة» منذ شباط 2022. وطبقاً لما نقلته الشبكة عن السيناتور الديموقراطي، جيرالد كونولي، عضو لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب الأميركي، السبت، فإن المشرعين يدرسون بالفعل مثل هذه الخطوات، بعدما اقترح الاتحاد الأوروبي، الأسبوع الماضي، إجراءات مماثلة، ستكون، في حال تطبيقها، العقوبات الأولى من نوعها ضد الصين.

واعتبر كونولي، في تصريحات على هامش «مؤتمر ميونيخ للأمن»، أنّه «يتعين على الصين أن تفهم أن أنواع العقوبات نفسها التي فرضت بالفعل على روسيا، وتؤثر على الإنتاجية والأداء الاقتصادي ونوعية الحياة فيها، يمكن أن تُطبق أيضاً على الصين»، على حدّ تعبيره. وفيما يُتوقع أن تنعكس مثل تلك العقوبات سلباً على الولايات المتحدة أيضاً، نظراً إلى العلاقات الاقتصادية «المتشابكة» بين البلدين - وهو ما كان يردع، حتى الساعة، صناع السياسة الأميركيين عن التصعيد اقتصادياً ضد بكين -، فإنّ كولونيو قال إنّ تلك العقوبات قد تأتي «قريباً جداً»، مشيراً إلى أنّه «يأمل أن يكون التلويح بها بحدّ ذاته، جنباً إلى جنب حقيقة أنّ الأوروبيين جديون أيضاً في هذه المسألة، كافياً لتغيير نمط التفكير السائد في الصين».

الاتهامات الغربية

يقترن التصعيد الأميركي بجملة من «المعطيات» التي تداب وسائل الإعلام والجهات الحكومية في واشنطن على بثّها، بالتزامن مع الذكرى الثانية للحرب الروسية - الأوكرانية. إذ نشرت «سي أن بي سي» تقريراً جاء فيه أنّ تحليلاً جديداً كشف عن «أن روسيا لا تزال تحصل على كميات كبيرة من التكنولوجيا الغربية المعنية بالعقوبات، والضرورية لحربها في أوكرانيا»، منهما هونغ كونغ وتركيا والإمارات، والصين تحديداً، بتأدية دور «مهم» في تحويل تلك المكونات إلى موسكو، وفي حين «سلاسل التوريد» تتكيف مع ضوابط التصدير التي تهدف إلى «خنق» الة الحرب الروسية. وأشار التقرير إلى أن التقنيات غربية الصنع شكلت «ما يقرب من نصف الواردات الروسية من المكونات الحيوية والسلع (ذات الأولوية القصوى) في ساحة المعركة، في الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2023، وفقاً لبحث أجراه معهد «كيه اس إي» في كييف، بالتعاون مع مجموعة العمل الدولية «يرماك - ماكفول» المعني بدراسة العقوبات المفروضة على روسيا. كما ركز على الآلات المستخدمة في مجال الدفع وصناعة الطائرات والسيارات، «والتي تتيح إنتاج هياكل الأسلحة وأجزاء الطائرات ومكونات الصواريخ والطائرات من دون طيار والإلكترونيات الدقيقة» (CNC Machines)، لافتاً إلى أنّه رغم الضرر الذي ألحقته العقوبات الأوروبية في هذا المجال، فإنّ الصين «تتدخل على الأرجح لسد الفجوة». وتابع أنّ الشحنات الصينية من الآلات المشار إليها إلى روسيا زادت «عشرة أضعاف»، منذ بدء الحرب في أوكرانيا.

> كان لا بدّ من تقابل التطورات الميدانية الاخيرة في أوكرانيا بتصعيد اميركي إزاء الصين

وفي وقت سابق في تموز 2023، خلص تقرير استخباراتي أميركي إلى أن الصين «أصبحت تشكل، بشكل متزايد، دعامة مهمة لمجهود روسيا الحربي، وربما تزود موسكو بالتكنولوجيا الرئيسة والمعدات ذات الاستخدام المزدوج المستعملة في أوكرانيا». من جهتها، تؤكد بكين أنّ العلاقات التجارية مع موسكو لا تستهدف «أي طرف ثالث»، رافضةً أن يتم «تسليح التجارة». وبالأرقام، أظهرت البيانات التي نشرتها «الإدارة العامة للجمارك الصينية»، في كانون الأول 2023، أن التجارة بين الصين وروسيا وصلت إلى 218,2 مليار دولار بين كانون الثاني وتشرين الثاني 2023، متجاوزة إجمالي قيمتها لعام 2022 بأكمله. ومن جملة المواقف الصينية التي «أزعجت» الغرب أيضاً، تنديد الصين المستمر بالعقوبات «أحادية الجانب» التي تُفرض على روسيا، بالإضافة إلى اللقاءات التي استمرت طوال مدة الحرب الروسية - الأوكرانية، والتي تعهد خلالها الطرفان بـ«تعميق الروابط»، فضلاً عن تأكيد بوتين في لقاء مع وزير الخارجية الصيني، وانغ يي، في سان بطرسبرغ في أيار 2023، أنّ بلاده «تتغلب على صدمة العقوبات الغربية أحادية الجانب»، وأنّها مستعدة «لاستئناف النمو الاقتصادي والتعاون مع الصين في إطار مبادرة (الحزام والطريق)». وإذ حاولت الصين، في أكثر من محطة، «موازنة» العلاقات بين مختلف الأطراف المعنية بالصراع، وطرح نفسها كـ«وسيط للسلام»، مؤكدةً أنّ الشراكة بينها وبين الدول الأوروبية وسائر الدول الأخرى «لا متناهية»، «تماماً على غرار علاقاتها (اللامحدودة) مع روسيا»، فقد اتّضح أنّ الغرب، وفي مقدمته الولايات المتّحدة، لم يستسغ موقف الصين الرافض للانضمام إلى محاولات معسكره «عزل» روسيا عن الساحة الدولية. إذ رأى وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، في شباط 2023، أنّ خطة السلام التي طرحتها بكين، تهدف إلى «صرف انتباه العالم عن دعم الأخيرة للرئيس الروسي، فلاديمير بوتين». واللافت أن تصريحات الصين التي تتحدث عن ضرورة الحفاظ على علاقات جيدة مع الغرب، «واحترام سيادة الدول»، جاءت بمعظمها كـ«تبرير» لتصريحات كانت قد صدرت عن بعض المسؤولين الصينيين المنتمين إلى جناح «أكثر تطرفاً» في دعمه لروسيا، من مثل السفير الصيني لدى فرنسا، لو شاي، الذي قال، في مقابلة تلفزيونية، في نيسان عام 2023، إن الدول المنبثقة عن «الاتحاد السوفياتي» لا تتمتع بوضع فعلي في القانون الدولي، «لأنه لا يوجد أي اتفاق دولي يكرس وضعها كدول ذات سيادة»، ما دفع بوزراء خارجية إستونيا ولاتفيا وليتوانيا إلى استنكار تلك التعليقات، وبالخارجية الصينية والسفارة الصينية في فرنسا إلى «تبريرها»، والتأكيد أنّها تعبر عن «رأي شخصي».

«الوساطة» الصينية

في الشهرين الماضيين، بدت أوكرانيا مصرة على أن تؤدي دولة واحدة دور الوساطة في حربها مع روسيا، وهي الصين. وتجلى هذا الإصرار الأوكراني، وخصوصاً، في «منتدى دافوس الاقتصادي»، في كانون الثاني الماضي، عندما أكّد الرئيس الأوكراني، فولوديمير زيلينسكي، ووزير الخارجية وعدد من المسؤولين الأوكرانيين الآخرين، أنّه على الصين «المشاركة بقوة في خطة السلام الأوكرانية». على أنّ بعض وسائل الإعلام اتهمت بكين، التي غادر رئيس وزرائها، لي تشيانغ، دافوس، من دون منح المسؤولين الأوكرانيين أي فرصة لتبادل حديث ولو على هامش المنتدى، بـ«تجاهل» كييف عمداً. وعليه، يرى بعض المراقبين أنّ الصين، التي قوبل عرضها، سابقاً، برفض من المسؤولين الأميركيين والأوكرانيين، لم تعد متحمّسة للتوسط في اتفاق سلام، بعدما أصبحت «الدفة» تميل لمصلحة روسيا بالفعل، وسط شحّ الإمدادات الأوكرانية، والإشغال الدولي الذي تسببه الحرب الدائرة في غزة. وطبقاً لأصحاب هذا الرأي، فقد تحول تركيز بكين نفسها إلى غزة، ما قلّل حتى من احتمال انخراطها في محادثات جديدة حول الملف الأوكراني، يمكن أن تخلق، بالإضافة إلى ذلك، توتراً في العلاقات مع حليفتها موسكو.

استراحة

إعداد **نعوم مسعود**

كلمات متقاطعة 4533

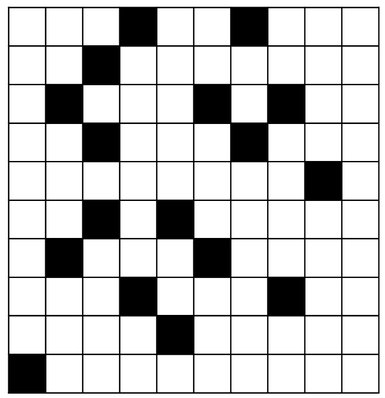

أفقيا

1- مدينة مصرية – من الحبوب – فزع – 2- من الطيور – يجري في العروق – 3- ينبوع بالأجنبية – سلاح قديم – 4- في العود – ماركة سيارات – أرشد – 5- بلدة لبنانية في قضاء زحلة – 6- الفولاذ – سقي – 7- إثنان من أشهر المصوّرين الإيطاليين في عصر النهضة – فقد توازنه وسقط أرضاً – 8- صاح التيس – حرف أبجدي – مدينة في نيجيريا – 9- مسمرّ نعال الدابة ومعالجها – ضرب من الجراد – 10- زعيم فلسطيني راحل

عمودياً

1- والد سليمان الحكيم – 2- مسرحية لشكسبير – دولة عربية – 3- هرّة أهلية – رتبة عسكرية – إناء من نحاس لغسل الأيدي – 4- في القميص – مصممة رقص لبنانية – 5- إله مصري – عظم ناشز فوق القدم – أولاد بقر الوحش – 6- والد يوحنا المعمدان – واحد بالأجنبية – 7- شعوب فلسطينية قديمة – يبس ونشف – 8- بلدة لبنانية في البقاع الغربي – 9- حب – مسكن الرهبان – ظهرت من بعيد – 10- من قمم جبل المكمل

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- الزبداني – 2- رفسنجاني – 3- ليال – جاروش – 4- يردّون – موكا – 5- أجشّ – خميس – 6- أوتار – نلفت – 7- له – IIIII – 8- المد – 9- بور سعيد – آت – 10- ياسين بقوش

عمودياً

1- إيليا النبيّ – 2- يرجوه – وا – 3- زرادشت – أرسَ – 4- بغلو – أطلسي – 5- دسّ – نخر – معن – 6- أنجّ – أديب – 7- نجامينا – دق – 8- ياروسلاف – 9- نوك – فا – أشّ – 10- ميشال تابت

sudoku 4533

			3				9	6
	6			4	7	8		
		3	8					2
3	5		9		2		8	
	1	4		3				5
2		8	4				1	
	3						6	
	8		6				5	
4				8	3	1		

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4532

4	2	9	6	5	7	1	3	8
3	8	5	4	2	1	9	6	7
6	1	7	9	3	8	5	2	4
1	5	6	3	7	4	8	9	2
2	7	8	1	6	9	3	4	5
9	3	4	2	8	5	6	7	1
5	6	1	7	4	3	2	8	9
7	9	3	8	1	2	4	5	6
8	4	2	5	9	6	7	1	3

مشاهير 4533

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

أديب وشاعر لبناني (1840-1895). له ديوان شعري بعنوان « أنيس الجليس»

4+1+6+2+3+9 = حكيم وعالم ■ 11+10+5+8 = عطاء ■ 9+7+6 = خيبة

حل الشبكة الماضية: **غرازييلا سيف**

فواز طرابلسي عن «زمن اليسار الجديد» [6]

أسعد أبو خليل *

الحديثُ هنا عن كتاب فواز طرابلسي الجديد، «زمن اليسار الجديد»، الصادر عن دار رياض نجيب الريّس. تعلم في سرديّة طرابلسي أن تنظيم «اليسار الجديد» لم يعد جديداً (ولم يكن ثوريّاً أصلاً) بحلول 1972، سنة الانتخابات النيابيّة الأخيرة قبل الحرب. وكانت مجموعة «لبنان الاشتراكي» قد هجرت التنظيم، لكنه استطاع الصمود عبر ضمّ عناصر جديدة إليه. كان التمايز بين التنظيمَين (الحزب الشيوعي والمنظّمة) من منظور اليسار صعباً على الذي يبحث في سوق التنظيمات اليساريّة عن ملاذ له. طرابلسي عارض المشاركة في الانتخابات النيابيّة، فيما أيّدها محسن إبراهيم وأحمد بيضون (رشيد درباس كان مرشحاً على قائمة نقولا الشاوي نفسه في تلك السنة، ص. 146، قبل سنوات من اكتشافه لسحر اليساريّة الحريريّة). تلاقت المنظمة مع الحزب الشيوعي على ضرورة «الارتقاء» إلى «المستوى السياسي الوطني» في العمل، والذي تُرجم في عام 1975 في «البرنامج المرحلي» للحركة الوطنيّة.

يأتي طرابلسي على ذكر إضراب معمل غندور الشهير في عام 1972 وكان للمنظمة دور فاعل فيه. أطلقت سلطة «الزمن الجميل» النار على المُضربين من العمّال. ردة الفعل الغاضبة جمّعت عشرات الآلاف من الناس في تظاهرة احتجاج كبيرة لا أزال أذكرها. كان ذلك الإضراب درساً للذي كان يبحث عن دلائل عن تحالف السلطة مع البورجوازيّة أو عن فهم الدولة كأداة قهر طبقي. هنا تنتفي الطائفيّة في لبنان. انشقّ وضّاح شرارة عن المنظمة وتحرّك ضمن ما عُرف بـ«المجموعة المستقلّة». اتهمت المجموعة المنظمة بـ«التحريف والإصلاح والقُطريّة». طالب التنظيم الجديد بـ«فرز» عناصر لبنانيّة للعمل في صفوف المنظمات الفلسطينيّة. يُلاحظ في حينه أن اليسار آنذاك، حتى في جناحه الذي اعتبر نفسه البديل الجذري، كان يخشى من طرح فكرة الكفاح المسلّح ضد السلطة أو تنظيم مجموعات مسلّحة خارج نطاق المقاومة الفلسطينيّة. يقول طرابلسي إن المنظمة خسرت «نحو نصف الأعضاء، إن لم نقل الثلثَين» (ص. 157) في سلسلة الانشقاقات والمغادرات. يعترف طرابلسي بأن تأثير الانشقاقات كان سلبيّاً: عداء شديد نحو المثقّفين (إذا كان ذلك سلبيّاً بالفعل) وإعادة بناء التنظيم على أسس شديدة المركزيّة الأوامريّة. أصبح محسن إبراهيم «أبا خالد» وأصبح «أبو خالد» الآمر الناهي في التنظيم، وباتت القيادة تقرّر مسائل الانتخابات داخل التنظيم (لم يختلف الوضع في باقي التنظيمات اليسارية).

يتحدّث طرابلسي عن النزعة المحافظة في موضوع المرأة. شكّلوا «لجنة نسائيّة» برئاسة رجل (طرابلسي) لكن القيادة استبدلت طرابلسي بشقيق محسن إبراهيم عندما بدأت اللجنة بإثارة قضايا حسّاسة مثل التحرّر الجنسي (ص. 158). والمحافظة في هذه القضيّة لم تكن حكراً على المنظمة وإنما سادت في كل الأحزاب والتنظيمات الشيوعيّة، الإصلاحيّة والثوريّة على حد سواء. كان للمنظمة سمعة أنها الأكثر نجاحاً في اجتذاب الرفيقات، وكان بعض الشباب ينضمّون إليها فقط لهذا السبب. الوجود النسائي كان منعدماً في القيادة في معظم التنظيمات، وكان تبجيل العمل المسلّح حجّة لاستبعاد المرأة مع أن الكثير من القيادات الشيوعيّة من الذكور لم يحمل سلاحاً أو يتعلّم على الرمي (كان هذا من ضمن تقسيم العمل في هذه التنظيمات، القتال والموت للأعضاء المعتّرين). في هذا، إنّ تجربة «حماس» وحزب الله مختلفة للغاية، وهي صمدت واستمرّت بسبب التصاق القيادة بالقاعدة في مجابهة الأخطار ونمط العيش.

يتحدّث عن مباشرة التدريب المسلّح بعد 1973 و«بإمكانيّات متواضعة جداً» (ص. 158). رعاية تسليح وتدريب ميليشيات اليمين كانت متعدّدة ومتنوّعة، عربيّة (الأردن والسعوديّة) وإقليميّة (إيران الشاه) وغربيّة وجنوب أفريقيّة. كانت أميركا عندما تريد أن تسلّح فريقاً في دولة ما، تجرّ معها صفّاً كاملاً من الحلفاء والوكلاء حول العالم للمشاركة. «الكتائب» كانوا بالنسبة إلى أميركا منذ الستينيّات مثل الـ«كونترا» في نيكاراغوا في الثمانينيّات. لكن لم يكن هناك من خطة لحمل السلاح من قبل المنظمة: كان الهدف في البداية حماية الأحياء المُحيطة بالمخيمات (ص. 159). فقط التنظيمات الثوريّة الصغيرة آمنت بحمل السلاح ليس فقط لمؤازرة الثورة الفلسطينيّة، بل لإسقاط النظام اللبناني. منظمة العمل الشيوعي لم تكن في هذا الوارد. ساهمت الجبهة الديموقراطيّة و«فتح» في تسليح وتدريب أعضاء المنظمة. تأخر التدريب العسكري عند كل تنظيمات الحركة الوطنيّة، ما أعطى الزخم في بداية الحرب إلى الفريق الانعزالي. وهذا الضعف زاد من اعتماد الأحزاب اللبنانيّة على قيادة المنظمة التي كانت تقطّرُ (بأمر من عرفات) في التسليح (كان كلوفيس مقصود يروي لنا، كشاهد، مشهد اجتماع لقيادة الحركة الوطنيّة والمقاومة الفلسطينية، وكان كمال جنبلاط يشكو فيها من استيلاء «فتح» على باخرة سلاح في مرفأ صيدا لحساب الحركة الوطنيّة. وكان عرفات يلفّ ويدور ويراوغ ويكذب، وكان جنبلاط يضيق ذرعاً منه).

يتحدّث عن المنافسة بين «أمل» (التي طرحت نفسها كبديل من الإقطاع ومن الحركة الوطنيّة في آن) وبين اليسار والتقدميّين. بحلول 1975، كان اليسار أقوى وخصوصاً بعد تمسّك «أمل» بالتحالف مع النظام السوري بعد تدخّله العسكري في 1976. لم يكن المزاج العام يقبل ذلك، وتسبّب ذلك في معارك أدّت إلى إغلاق مكاتب «أمل» في مناطق الجنوب وبيروت الغربيّة (لكن «أمل» ستعود بعد بضع سنوات لتثأر من الضيم الذي لحقها، بنظرها). سياق الصراع بين «أمل» والحركة الوطنيّة يغيب عن سرديّات مستحدثة وخبيثة عن اغتيال شيوعيّين في ذلك الزمن.

يقول فوّاز طرابلسي: لم نتوقّع «الحرب» وما أحد توقّع «الحرب» (ص. 162). هذه الجملة أثارت استغرابي كثيراً وهي تدلّ على حالة التفوّق التي سادت في الميدان السياسي والعسكري عند اشتعال الحرب لمصلحة القوى الانعزاليّة. كيف يمكن أن يغيب عن توقّع النخبة اليساريّة المثقّفة، التي كانت تتابع الصحافة العربيّة والعالميّة، أن أميركا وإسرائيل ووكلاءهما في لبنان كانوا يعدّون للحرب؟ كانت الصحف اللبنانيّة تنشر تحقيقات مصوّرة عن مخيّمات التدريب الكتائبيّة والشمعونيّة في ميروبا وفي غيرها. وكانت ظاهرة التسلّح اليميني بادية للعيان. و«الكتائب» بدأت بمحاولة إطلاق شرارة «عين الرمّانة» منذ عام 1969 على كوع الكحّالة وفي محيط تلّ الزعتر. كما أن حملات التحريض ضد الوجود الفلسطيني كانت واضحة في مراميها ومتناغمة مع إعلانات المسؤولين الإسرائيليّين عن الوجود الفلسطيني في لبنان. لم تكن قوى «الكتائب» و«الأحرار» تخفي مخطّطها، بل تعلنه أمام الملأ وخصوصاً بعد فشل الجيش اللبناني في تطويع المقاومة الفلسطينيّة بالنيابة عن إسرائيل في 1973. وليس صحيحاً أبداً أنه لم يكن هناك توقّع باشتعال الحرب. مجلّة «الهدف» كانت تحذّر باستمرار من مخطّط يهدف إلى إشعال الحرب وتصفية القضيّة (عدد 6 ديسمبر من مجلّة «الهدف» في 1969 يحذّر من مخطّط أميركي خطير في لبنان). كانت خطب جورج حبش تتكرّر في تحذيراته من مخطّط الفتنة الكتائبيّة. وحزب العمل الاشتراكي العربي - لبنان (وهو حزب صغير رديف للجبهة الشعبيّة) طرح منذ 1971 مشروع الكفاح المسلّح لإسقاط السلطة ودحر قوى اليمين الفاشي. كل الإشارات كانت موجودة وكان هناك حديث عن المؤامرة من القوى الوطنيّة، لكن الأحزاب والتنظيمات الوطنيّة لم تأخذ تلك المؤامرة على محمل الجِدّ (نعلم الكثير اليوم عن تلك المؤامرة، من خلال ما كتب ونُشر وخصوصاً من الأرشيف الأميركي، حيث كان هناك ضابط أميركي رفيع على كوع الكحالة وكان مقاتلو «الكتائب» يكمنون لقوافل فلسطينيّة في محاولات لإشعال الحرب. الذي يقرأ عن محاولات مبكرة لا يجادل في مسؤوليّة «الكتائب» في بوسطة عين الرمّانة).

المؤامرة لم تكن خافية، لكن كان عقلاء الحركة الوطنيّة حسني النيّة وعوّلوا على دور مُنقذ للدولة كمُقيِّد لتفلّت وتمرّد ميليشيات اليمين، فيما كانت مخازن الجيش اللبناني مفتوحة لميليشيات اليمين، وكانت مخابرات الجيش قد أنشأت بنفسها ميليشيا «التنظيم» (وكانت الأقرب إلى إسرائيل بين ميليشيات تدين بالولاء لإسرائيل). الحركة الوطنية كانت قد حسمت أمرها بضرورة العمل على تحسين النظام اللبناني باتجاه ليبرالي، بدلاً من شعار إسقاط النظام الذي لم توافق عليه المنظمة أو الحزب أو معظم أحزاب الحركة الوطنيّة. في النظرة إلى الخلف، كان يمكن وقف الحرب مبكراً لو أن قوى اليسار والقومية باشرت بالتسلّح في الستينيّات وأخذت خيار الدفاع عن النفس. كان ذلك سيضمن هزيمة «الكتائب» بحلول 1975، ما كان وفّر الكثير من الويلات على الشعب اللبناني. تنظيمات الحركة الوطنية كانت جديّة في حرصها على السلم الأهلي، بينما كان تفجير الحرب أولويّة لـ«الكتائب» ورعاتها الغربيّين وفي تل أبيب. والمقاومة الفلسطينيّة، أو «فتح» بقيادة عرفات تحديداً، لم تكن في وارد الانخراط في الحرب في لبنان، بل هي كانت تنصح بالتهدئة وتعمل من أجلها (كان أبو صالح يعمد إلى قصف الشرقيّة في الأيام التي كان عرفات غائباً فيها عن لبنان).

ويضيف طرابلسي عن الحرب «لم نتوقّع مدتها». صحيح، لم يكن أحد يتوقّع مدّتها لأن الحسم العسكري كان ممنوعاً، من قبل النظام السوري ومن قبل عرفات ومن قبل إسرائيل التي كانت تتدخّل في الحرب لمصلحة أدواتها منذ البداية. هذا يعزّز الخطأ الذي ارتكبته الحركة الوطنيّة في إدارتها للصراع. هي رفعت شعار عزل «الكتائب»، فيما كان قادة الحركة الوطنيّة (كمال جنبلاط ووليد جنبلاط) والمقاومة الفلسطينيّة يتفاوضون سراً مع قادة ميليشيات اليمين. لكن طرابلسي يعترف بأن نظرة الحركة الوطنيّة كانت مبسّطة من ناحية توقّع رضوخ البورجوازيّة اللبنانيّة لمطالب الإصلاح (ص. 163). ويخصّص طرابلسي المسؤوليّة بالحزب الشيوعي والمنظمة وكمال جنبلاط. لم يكن التحليل الماركسي السائد يقبل بوجود تناغم بين المشروع الفاشي والبورجوازية اللبنانيّة (كان الصناعي بطرس الخوري حليفاً وثيقاً لرشيد كرامي، والمُموِّل الأساس لميليشيات اليمين اللبناني).

السلاح (عند الحركة الوطنيّة) لم يكن أكثر من أداة «تهويل» (حسب ما يصف طرابلسي، ص. 163) لفرض إصلاح النظام ولم يكن أبداً أداة لإسقاط النظام، كما أراد الثوريّون في التنظيمات الشيوعيّة المتطرّفة (وكان بعضها، مثل حزب العمل الاشتراكي - العربي - لبنان، ممثلاً في الحركة الوطنيّة ما يضعف حجّتهم في إسقاط النظام لأنهم كانوا ملتزمين بالبرنامج المرحلي للحركة). ومنظمة العمل لم تتورّع عن تطمين البورجوازيّة حول مصالحها، إذ إن تقريراً للمنظمة من آب 1975 يقول إن «أي تغيير لن يمسّ الطبيعة الطبقيّة للسلطة، وإنما سوف يمسّ الشكل السياسي للسيطرة البورجوازيّة» (ص. 164).

ويعترف طرابلسي أيضاً بأن تصنيف اليمين الفاشي بالانعزاليّة (والانعزال كان عن العروبة) افترض من الحركة الوطنيّة أن الدول العربيّة كانت ستحتضن نضال الحركة الوطنيّة، فيما أيّدت بعض الأنظمة العربيّة «الكتائب» و«الأحرار» وسلّحتهم).

(يتبع)

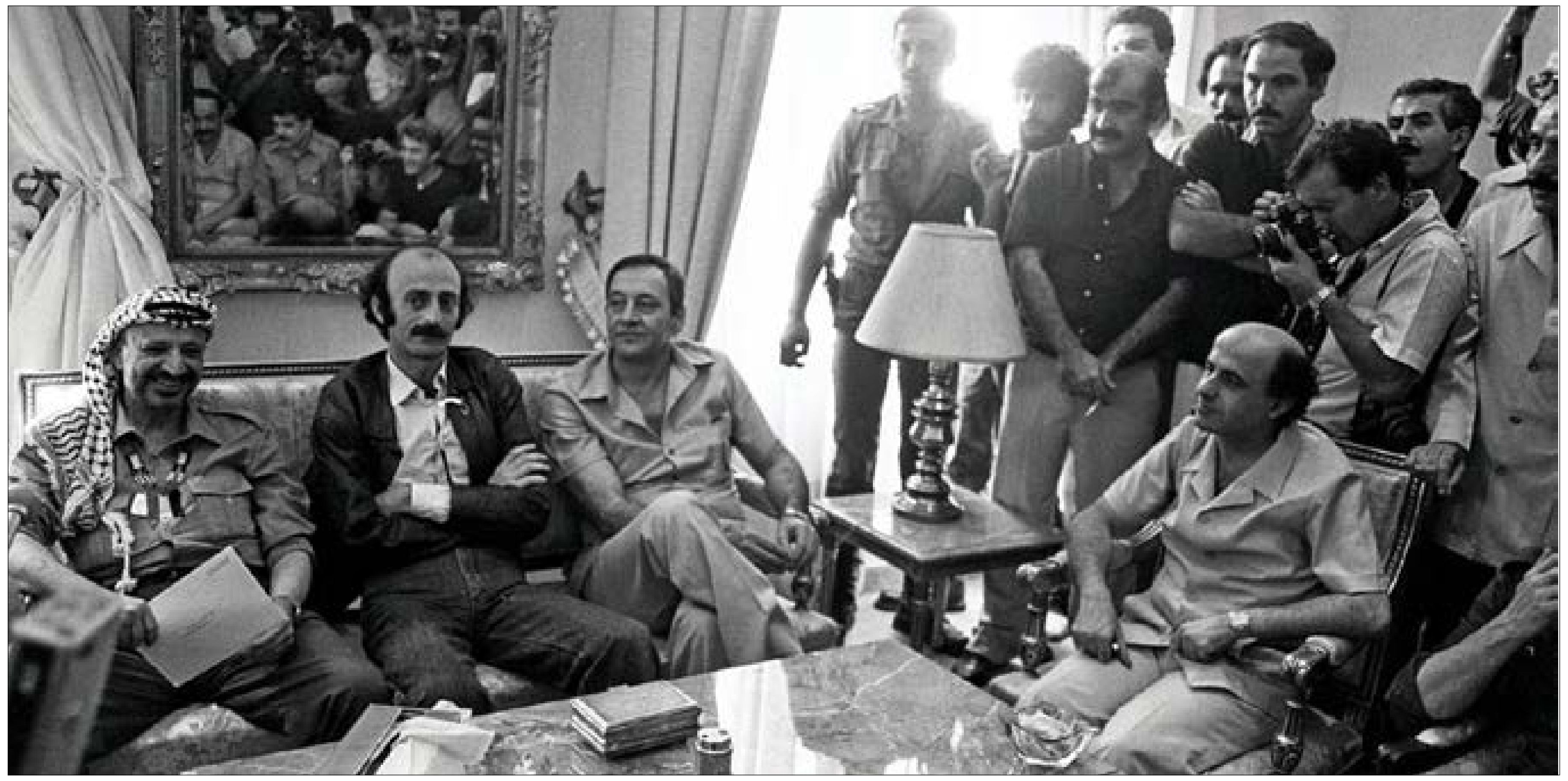

> كيف يمكن أن يغيب عن توقّع النخبة اليساريّة المثقّفة، التي كانت تتابع الصحافة العربيّة والعالميّة، أن أميركا وإسرائيل ووكلاءهما في لبنان كانوا يعدّون للحرب؟

* كاتب عربي - حسابه على تويتر
@asadabukhalil

صلبوا المسيح... واتّهموه بثقافة الموت

سركيس أبو زيد *

فجأة أعلن بعض اللبنانيين حبهم للحياة والعيش «على المزاج» والتمتّع بالمرح والفرح والطرب. هكذا، أزاحوا غبار الماضي عن ملامحهم ونهضوا من توابيتهم ليشنّوا حملة إعلانية تبثّ «السرور والانشراح» رافعين شعار «أنا أحب الحياة» ومروّجين له. كذلك واكبت هذه الموجة كتاباتٌ وكليباتٌ تمجّد ثقافة الحياة وتتّهم اللبناني الآخر باحتراف «الحزن» وثقافة الموت. وهكذا، انقسم اللبنانيون كما هم منقسمون على كل شيء وأي شيء، بين فريق يحب الحياة بأي ثمن وكيفما كانت، وفريق آخر يحب الحياة بكرامة وبلا ديون معبّراً عنها بحملة إعلامية مضادة.

لا شك في أن شعار «حب الحياة» هو شعار معبّر ومغر، وهو مبادرة ذكية وخبيثة ضد الاستشهاد والمقاومة والثورة ورفض الذل والاستسلام، ومحاكاة موفّقة لغريزة العيش والاستمتاع والروح الأبيقورية، إلا أنه كذلك يثير أسئلة بديهية وعفوية: من هم هؤلاء الذين يدعوننا إلى «حب الحياة» وما تاريخهم؟ من جعل الحياة في بلادنا لا تطاق؟ من منعنا وحرمنا حب الحياة؟ ما الذي دفعنا إلى المقاومة والاستشهاد والعمليات الاستشهادية؟ لماذا نثور ونموت مناضلين أو «مقنَّصين»؟ هل اخترنا نحن بإرادتنا هذه الطريق الشائكة والمزروعة بالدم والرصاص والآلام؟ أم أميركا وإسرائيل والاستبداد الغربي والعربي والعبودية وغرق بلادنا في الحقد والفتن والجثث؟ أليس ظلم الإقطاع وفتن الطائفيين وجشع الرأسمالية المتوحشة ودبابات الاغتصاب هي التي قنصت الفرح في ملاعب الطفولة وحقول المزارعين ومصانع العمال وشوارع الحارات وهجّرت الشباب وهدّمت المنازل وصبّت الدموع في أعين الأمهات والآباء؟ لماذا نلوم الثائر والمقاوم في سبيل الكرامة والحياة والحرية، ولا نتّهم الغاصب والمستعمر والمستكبر والطائفي والمستبد؟

والأنكى من ذلك أن الذي يعظنا اليوم بحب الحياة هو نفسه إقطاعيّ الماضي، ومستبده، هو نفسه الذي هجّر وقتل على الحواجز وباع الوطن بكرسي ورزمة دولارات. هو نفسه الميليشيوي وقاطع الطرق والقناص والخاطف والجزّار. هذا الذي يدعو اليوم إلى الحياة، هو نفسه الجلاد يلبس ثوب الضحية. لهؤلاء نقول، نعم نحن نحب الحياة، ولكنّنا نحب الحياة بلا طائفية وإقطاعية ورأسمالية متوحشة، بلا ذل واستسلام وخضوع، بلا دم ودموع.

هذه الطبقة السياسية المجرمة تثأر من التاريخ والمنطق والحق، تقتل الذاكرة وتدفن الأخلاق وتقنص كرامة الإنسان، وكأنها تحاكم أهل صور لأنهم أغلقوا بوابات المدينة وأحرقوها ولم يُدخلوا الإسكندر الغاصب، لأنهم صمدوا وكسروا الغزاة. وكأن هذه الطبقة تريد محاكمة المسيح لأنه اختار أن يصلب ويعذّب على أن يخنع للقيصر. هم يحاكمون سقراط لأنه فضّل طعم السم على طعم خيانة الحق. إنهم اليوم يريدون محاسبة المناضلين والثوار والأحرار في العالم وعبر التاريخ، لأنهم فضّلوا الموت بكرامة على الحياة بذلّ.

الدعوة إلى حب الحياة هي دعوة مباركة عندما توجّه ضد الاستبداد والاحتلال والظلم، لا عندما يبشّرون بها بغية السير بالحياة إلى مقصلة الفتنة. والدعوة إلى حب الحياة تكون في محلها عندما توجّه ضد أنظمة الاستبداد والاحتلال التي تحرمنا الحياة حتى قبل أن نحبّها.

اليوم، هؤلاء الذين يذمّون ثقافة الشهادة، يدركون أن دمها هو الذي يعبّد طريق الحياة والحرية والعزة، لكنهم مع ذلك، يصمّون آذانهم ويغلقون أعينهم، وكما خانوه سابقاً، يخونون جراحات المسيح ويتنكّرون لها، إنهم يقتلون المسيح مرتين.

* كاتب وناشر لبناني

«الشرق الأوسط الكبير» مجدداً
في شمولية المعركة والاستهداف

سعد الله مزرعاني *

لعل من أهم وأخطر نتائج عملية «طوفان الأقصى»، في 7 تشرين الأول الماضي، أنها كشفت، بالكامل، إلى العلن والضوء، ما كان يُعدُّ ويحضّر في الغرف السُّود: في كل من واشنطن وتل أبيب خصوصاً. بيد أن هذا الانكشاف نسبي. وهو، بالتالي، لم يكن خافياً كلياً، وليس مفاجئاً تماماً. كان ثمة ضباب، كثيف أحياناً، من المؤامرات والمناورات والأضاليل، ما أدى إلى تحقيق خطوات مهمة وخطرة في نطاق المخطط الأميركي الصهيوني للسيطرة على المنطقة بكل ثرواتها ومصائرها. إعلان انضمام السعودية إلى المطبّعين، قبل بضعة أشهر، شكل العنصر الأكثر خطورة وأهمية، لما تمثله المملكة من وزن اقتصادي وجيواستراتيجي وروحي (بسبب وجود أهم الأماكن الإسلامية المقدسة فيها).

العامل الأكثر مفاجأة، في الواقع، كان عملية 7 أكتوبر: بضخامتها، وإتقانها، وسرعتها ومكاسبها. لكنها، جاءت أيضاً، حلقةً انعطافية في نطاق استشعار الشعب الفلسطيني للخطر الداهم. وهو استشعار بدأ في الضفة (في جنين خصوصاً). ثم في غزّة المخنوقة والمحاصرة والتي تمكَّنت، مع ذلك، بصحة الموقف والتحضير والعلاقات، من أن تكون هي صاحبة المبادرة والفعل والإنجاز الأكبر.

«طوفان الأقصى» دفع رئيس الوزراء الإسرائيلي، منفعلاً ومهدداً و«معترفاً»، للقول: «سنعيد رسم خريطة الشرق الأوسط»! هنا تكمن القضية الأساسية! حضور قادة «الأطلسي» الكبار، وفي مقدمهم بايدن وأركان إدارته، وضع الخطوط التنفيذية «الطبيعية» للرد الذي تجاوز غزة إلى فلسطين كلها، وتجاوز فلسطين إلى المنطقة جميعاً. هكذا كان الأمر بالنسبة إلى مشروع «الشرق الأوسط الكبير» الذي أداره بوش الابن و«المحافظون الجدد»، بعد احتلال العراق ومن خلاله، والذي كان يشمل المنطقة الممتدة من موريتانيا إلى باكستان. وهكذا كان الأمر أيضاً، بالنسبة إلى مشروع «صفقة القرن»، صيغة الرئيس ترامب، المتحدية والوقحة، لذلك المشروع! «الشرق الأوسط الكبير» استند إلى «استراتيجية الأمن القومي الأميركي» لعام 2002. كانت أولى خطوتَيه احتلال أفغانستان، ومن ثم العراق في ربيع عام 2003. في السياق، تم تهديد سوريا من قبل واشنطن. غزت إسرائيل لبنان عام 2006 في محاولة لتصفية المقاومة فيه. بعد ذلك، كانت التغييرات التي انطلقت باسم «الربيع العربي» باستغلال واشنطن أزمات متعددة (تتحمل مع أتباعها مسؤولية حصولها وتغذيتها): سياسية واقتصادية وإدارية، فضلاً عن الفساد والنهب والقمع والاستبداد... من أجل خلق «فوضى خلاقة». في السياق نفسه، وبسبب مقاومة الاحتلال الأميركي وتعثره، كانت «الخلافة الإسلامية» و«داعش» التي ما زالت تُستغلّ، حتى اليوم، وسيلةً «نقّالة» لتبرير الاحتلال والتدخل الأميركيين: سياسياً وعسكرياً ومخابراتياً... تمكنت واشنطن، في المحصلة، رغم خسائرها واضطرارها إلى الانسحاب غير المشرِّف من أفغانستان والعراق، من نشر الفوضى والانقسامات والحروب، ومعها الشلل والخسائر والتعطيل والنزف في دول: العراق وسوريا وليبيا والسودان واليمن...

من جهته، ذهب ترامب مباشرة إلى إلغاء بعض الخطوط الحمر الأميركية وليس العامة فقط. اعترف بالقدس عاصمة للكيان الصهيوني. اعترف بـ«يهودية» الدولة الإسرائيلية وبضم الجولان السوري المحتل. فرض خوة على الحماية الأميركية: من السعودية إلى أوروبا (وهو يلوّح بها، الآن، مجدداً!). في السياق، دفع التطبيع الخليجي، مع الكيان الصهيوني، خطوات كبيرة إلى الأمام. إلى ذلك، هو توسّع في سياسات الحصار والعقوبات والتطويق (ضد سوريا)، والإفلاس (ضد لبنان)، وابتزاز دول الخليج والمشاركة في القتل والاغتيالات وتغذية الانقسامات وعدم الاستقرار... وواصلت إدارة بايدن كل هذه السياسات (خصوصاً الضغط لتوسيع «التطبيع»)، مع بعض «الروتشة» البسيطة هنا وهناك.

> مخطط تل أبيب وواشنطن هجومي وشامل. كل تجاهل لهذه الحقيقة هو من قبيل ذرّ الرماد في العيون

هكذا كان المشهد حين انتقلت الأكثرية التمثيلية، في الكيان الصهيوني، إلى يد مجموعات فاشية متطرفة، تولى نتنياهو تشجيعها وتكتيلها في تحالف بقيادته، أمّن عودته إلى السلطة، ويؤمن حالياً حمايته من السقوط، فالسجن! وهي واصلت السياسات السابقة، مضيفة إليها الإرهاب المباشر، والتنكُّر لكامل حقوق الشعب الفلسطيني، وتوسيع سياسة الاستيطان والإرهاب والتمييز العنصري والتصفية، وتنفيذ استفزازات وإطلاق التهديدات المتكررة ضد السلطات الإيرانية، كل ذلك بدعم أميركي وتخلٍّ رسمي عربي موزع بين العجز والتواطؤ والخيانة. وحين حصلت عملية «طوفان الأقصى» في غلاف غزة، سارع نتنياهو إلى تحويل محنته إلى فرصة، من خلال الحرب عليها، واستحضار ودفع المشروع الصهيوني إلى مداه الكامل «الميعادي» (من النيل إلى الفرات) الذي «صار تحقيقه وشيكاً» كما أكّدت السفيرة الأميركية في القاهرة آن باترسون. كذلك استحضر بايدن «الصهيوني» وبلينكن «اليهودي» (كما وصفا نفسيهما!) مشروع الهيمنة الأميركية: في صيغة جديدة وبأشد أدوات الخداع والقتل والإبادة والتهجير والتجويع... وأكثرها إجراماً ووحشية وفاشية وعنصرية!

مخطط تل أبيب وواشنطن هجومي وشامل. كل تجاهل لهذه الحقيقة هو من قبيل ذر الرماد في العيون. نتنياهو أعلن الحرب لـ«تغيير خريطة الشرق الأوسط»، وليس فقط لتدمير المقاومة الغزاوية. بايدن أشهر ذريعة «حق الدفاع عن النفس»، تحرسها الأساطيل الأميركية والغربية والمساعدات الهائلة من كل نوع. الوزير بلينكن يواصل لقاءاته لبلورة وإدارة الخطوات العملية المنسقة ما بين تل أبيب والمطبعين العرب والقدماء والجدد، ومن أجل أن يكون «اليوم التالي» أميركياً صهيونياً، بالدرجة الأولى. آخر الحلقات، لحماية استمرار العدوان، حتى «سحق حماس» والمقاومة عبر حرب الإبادة والتهجير والتجويع، استخدام حق النقض الأميركي في مجلس الأمن، مرة ثالثة (منفردة!) ضد المشروع الجزائري يوم الثلاثاء الماضي.

لكن، رغم ضراوة ووحشية وهمجية العدوان وشمولية أهدافه، ورغم الدعم الهائل، من قبل واشنطن وأتباعها دولياً وعربياً، ورغم الآلام والخسائر، فثمة مقاومة فلسطينية (خصوصاً في غزة) بطولية ومدهشة للاحتلال ولمشروعه ولداعميه. كذلك ثمة مقاومة غير فلسطينية، ولو غير شاملة، مكّنت من عدم استفراد المقاومة في غزة. إن تعدد الجبهات ليس رداً هجومياً، بل هو، في حقيقة الأمر، توسيع لنطاق الدفاع، في وجه هجوم بربري ذي أهداف شاملة. سيكون، من قبيل الخطأ الفادح تصنيف كل دعم، وخصوصاً في المجال العسكري، خارج نطاق الفعل أو رد الفعل الدفاعيين والمشروعين عن النفس. من الشائع (والمعيب) أن يتواطأ مع الصهاينة أتباع واشنطن، أنظمة وقوى سياسية أدمنت الالتحاق بالسياسات الأميركية والاستعمارية. أما تردد وارتباك قوى وطنية تحررية، فهو أمر غير مبرر وغير مفهوم خصوصاً من قبل بعض يساريين يتصرفون، منذ الانهيار السوفياتي، كأنهم كانوا مجرد أتباع للسلطة السوفياتية: فإذا سقطت سقطوا! لا موقع طبيعياً وصحيحاً للقوى الوطنية والقومية التحررية غير ذلك الذي يقع في صلب مواجهة مشروع الاغتصاب والتوسع الصهيوني، ومشروع الهيمنة الأطلسي على الشرق الأوسط وعلى العالم، بقيادة الولايات المتحدة الأميركية.

* كاتب وسياسي لبناني

المشهد السياسي

أسئلة غربية لبيروت: متى يفاوض حزب الله؟

فُتحت الأسئلة حول مصير الجبهة الجنوبية التي فُعّلت إسناداً للمقاومة في غزة، في ظل محاولات التوصّل إلى تهدئة («مؤقتة») وصفقة لتبادل الأسرى مع «حماس». وعلى وقع السيناريوات التي يجري تداولها، برزت خشية من أن تستغلّ حكومة الكيان فرصة الهدنة في غزة لمزيد من التصعيد في جنوب لبنان. وهذه هي «زبدة» الرسائل التي لا يزال الموفدون الغربيون يحملونها الى بيروت، مع استمرار مساعيهم لإقناع حزب الله بـ«فصل الجبهات»، وبدء مفاوضات سياسية للوصول الى حلّ يضمن وقفاً دائماً لإطلاق النار بين لبنان والعدو الإسرائيلي. ومن ضمن هذه المحاولات، سلّمت باريس أخيراً الجانب اللبناني النسخة «الرسمية» من الاقتراحات الخاصة بمعالجة التوتّر التي سبق أن قدّمها (بطريقة غير رسمية) وزير الخارجية الفرنسي ستيفان سيغورنيه خلال زيارته الأخيرة للبنان قبل أسبوعين. وحملت الورقة، وفقَ ما ذُكر سابقاً، عنوان السفارة الفرنسية في لبنان، وتسلّمها لبنان باللغات العربية والفرنسية والإنكليزية. وعلمت «الأخبار» أن المقترحات التي لم تشهد أيّ تعديلات عن تلك التي نُقلت سابقاً إلى لبنان، هي مدار بحث بين الرئيس نجيب ميقاتي ونبيه بري ووزير الخارجية عبد الله بوحبيب، تمهيداً للردّ الرسمي اللبناني عليها، علماً أن السقف الذي وضعته المقاومة للبحث في الاتفاق السياسي ليس متوافراً بعد. وعليه، ينشط العصف السياسي والأمني لتحديد موقف الحزب، محاطاً بعلامات استفهام كثيرة عن «التوقيت الذي سيراه الحزب مناسباً لفتح الباب للنقاش في الطروحات الغربية بشأن خفض التصعيد على الجبهة الجنوبية». فهل ذلك مرهون فعلاً بتوقّف كلّي وكامل ورسمي للحرب الإسرائيلية على غزة، أم هو رهن تحوّلات في شكل الحرب؟ وإذا ما تمّ التوصل فعلاً إلى اتفاق تهدئة مؤقتة وتبادل للأسرى مع المقاومة في غزة، كيف سيكون وضع الجبهة الجنوبية حينها؟ هل سيكتفي الطرفان بالهدوء مقابل الهدوء؟ أم أن العدو الإسرائيلي سيُنفّذ التهديدات التي أطلقها وزير الحرب في الكيان يوآف غالانت بأن إسرائيل لن تُوقف النار في الجبهة مع لبنان، حتى لو تمّ التوصل الى صفقة في غزة. وهو ما يُترجم محاولات إسرائيلية لتطبيق استراتيجية فصل الجبهات، بالنار، مقابل تكريس «محور المقاومة»، وبشكل خاص حزب الله، لوحدة الساحات بالنار أيضاً عقب عملية «طوفان الأقصى»؟

> **باريس سلّمت لبنان اقتراحها الرسمي والأميركيون يقلّلون من شأن المسعى الفرنسي**

بالنسبة إلى فرنسا وبريطانيا، وبعض الدول الغربية والعربية الأخرى، هناك اعتقاد بأن حزب الله يُمكن أن يقبل بالتفاوض بعيداً عن مجريات المعركة في قطاع غزة. وعلى هذا الأساس، اختارت باريس إعطاء وساطتها إطاراً رسمياً تمهيداً لفتح باب التفاوض، وحجز مكان متقدّم لها في الوساطة. بيد أن الأميركيين يبدون مقتنعين بأن لا إمكانية ولا جدوى من بحث في أيّ حلول وترتيبات بخصوص الجبهة اللبنانية، قبل تبلور الموقف بشكل واضح في قطاع غزة، مع إمكانية أن تكون هناك محاولات أميركية مباشرة أو غير مباشرة لقياس ردّ فعل حزب الله، تبعاً لكل مرحلة أو شكل تنتقل إليه الحرب أو المفاوضات في غزة خلال الفترة المقبلة. وهذا ما يُفسّر «اللجو» الأميركي الذي ينقله مسؤولون لبنانيون، لمسوا إصراراً أميركياً على التقليل من شأن المسعى الفرنسي الحالي، باعتباره «غير قابل للنجاح».

وعليه، فإن أجوبة الأسئلة أعلاه، هي في الحقيقة جوهر ما يبحث عنه كلّ الموفدين العرب والغربيين، وكل فرق استخبارات الدول في بيروت. وكذلك، هي ما يبحث عنها العدوّ الإسرائيلي، ويحاول استكشافها، مرّةً بالسياسة والرسائل الديبلوماسية غير المباشرة، وأخرى بالنار والتصعيد في الميدان.

وبالتزامن مع تزخيم المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية بوساطة مصر وقطر ورعاية الولايات المتحدة، وانعقاد اجتماع «باريس 2»، أمس، في محاولة للوصول الى صفقة جديدة، يجري على خطّ موازٍ تداول أفكار ومقترحات يُمكن الاستناد إليها خلال المرحلة المقبلة، لإطلاق مسار تفاوضي غير مباشر، بين لبنان وإسرائيل، يكون موازياً للمسار الفلسطيني - الإسرائيلي، بعدَ اتّضاح صورة الموقف في المسار الأخير.

(الأخبار)

تقرير

قواعد حزب الله فرضت قتالاً على «أرض» العدوّ وقيّدت خياراته

التصعيد الإسرائيلي محسوب... ولا يزال «محدوداً»

علي حيدر

تشكل جولات التصعيد على جبهة جنوب لبنان تجسيداً لديناميات «الحرب المحدودة» التي تخوضها المقاومة، وتؤكد فشل جيش العدو في فرض وقائع تسمح له بتحقيق إنجازات استراتيجية، سواء في الجنوب أو لجهة ارتباطها بجبهة غزة. وتُجسّد هذه الجولات أيضاً نجاح حزب الله في تحويل الجبهة الجنوبية الى مسار ضغوط متصاعدة على مؤسسة القرار والجيش والرأي العام في كيان العدوّ. والأبرز أنه نجح في هذه المعادلة عبر فرض قواعد اشتباك تستند الى قوة ردع استراتيجي حالت حتى الآن دون التدحرج نحو حرب شاملة.

في الموازاة، نجح حزب الله في تحويل هذه الجبهة الى ساحة استنزاف في أكثر من اتجاه، ما فرض على قيادة العدوّ إنشاء حزام أمني داخل «الأراضي الإسرائيلية». وهي سابقة تتجاوز مفاعيلها ورسائلها البعد العملياتي، الى تقويض صورة قوة الردع الاستراتيجي لكيان العدو، وتُعزّز صورة المقاومة في المبادرة والردع مقابل سياسة التهويل التي يستند فيها قادة العدو الى أدائهم الإجرامي في قطاع غزة. وفي السياق نفسه، يأتي أيضاً تهجير عشرات الآف المستوطنين والتدمير الواسع في المستوطنات إلى جانب الأضرار الاقتصادية اللاحقة بسكان الشمال، ودور جبهة لبنان بين العوامل الأخرى التي أدّت إلى تخفيض درجة الائتمان لإسرائيل للمرة الأولى منذ عشرات السنين (بحسب دراسة صادرة عن معهد أبحاث الأمن القومي في تل أبيب). ومن إنجازات الجبهة اللبنانية، أيضاً، بلورة واقع ميداني ضاغط على كيان العدوّ في وجه محاولاته لفرض معادلة جديدة في جنوب لبنان كجزء من تداعيات «طوفان الأقصى». وفي هذا المجال، لفت معهد أبحاث الأمن القومي إلى أن حزب الله يقاتل في سياق الأهداف الاستراتيجية التي يسعى إليها، ومن بينها «الحفاظ على توازن القوى وتوازن الردع، وتحسينهما لمصلحته في ما يتعلق باليوم التالي للحرب»، وهو معطى يكشف حضور البعد الاستراتيجي المتعلق بمستقبل الوضع في لبنان والمعادلات التي ستحكمه بعد انتهاء الحرب، بما يحفظ المصالح الاستراتيجية للمقاومة ولبنان.

وتقرّ دوائر القرار في كيان العدوّ، بعد نحو خمسة أشهر على القتال، بأن الجيش لم ينجح في تحقيق الانجاز الاستراتيجي المؤمّل بردع حزب الله، بسبب مجموعة عوامل رئيسية، من بينها قوة ردع حزب الله التي تشكل العامل الرئيسي لارتداع كيان العدوّ حتى الآن عن شن حرب شاملة على المقاومة. وهو حرص لا تزال قيادة العدوّ السياسية الأمنية تتمسك به، ويعكس تقديراتها ومخاوفها من تداعيات هذه الحرب على الأمن القومي الإسرائيلي. كما يعود الى القواعد التي فرضها حزب الله وأدّت الى تقييد خيارات الجيش وقلّصت نطاق ضغوطه، ورغم ارتقاء أدائه العدواني بشكل محسوب ومضبوط في أكثر من محطة، إلا أنه بقي محدوداً حتى الآن.

> **بعد خمسة أشهر على القتال، لم ينجح الجيش في تحقيق الإنجاز الاستراتيجي المؤمّل بردع المقاومة**

وبحسب قراءات إسرائيلية، أيضاً، «لدى النظر إلى الميزان المؤقت لنتائج القتال، من الواضح أن الجانبين تعرّضا لضرر كبير في الأملاك والمعدات، لكن الضرر الذي أصاب البنى التحتية لحزب الله كان أكبر»، ربطاً بالتطور التكنولوجي لدى العدو. لكن هذا التفسير يتجاهل أيضاً العامل المتمثل بالتزام حزب الله قواعد اشتباك تتصل بالنطاق الجغرافي والوسائل القتالية والأهداف، بهدف حماية البيئة المدنية واحتواء التصعيد، من دون أن يكون ذلك على حساب الاستراتيجية التي ينتهجها.

بموازاة ذلك، شكّل صمود حزب الله وبيئة المقاومة أحد أهم عوامل فشل العدوّ، الذي راهن على تأليب هذه البيئة ضد المقاومة. وتحوّل هذا الصمود الى قاعدة تستند إليها المقاومة في ضرباتها المدروسة والمحسوبة.

أمام هذا الواقع الشديد التعقيد، تواجه مؤسسة القرار السياسي والأمني في كيان العدوّ تحدّياً جوهرياً يتمثل بكيفية تحقيق الأهداف الإسرائيلية وتجسيد القدرة العملياتية لجيش العدوّ بمستويات أشدّ، من دون أن يؤدي ذلك الى نشوب حرب شاملة مع لبنان على الجبهة الشمالية، قد تتدحرج الى حرب إقليمية.

في كل الأحوال، تشكل هذه المرحلة من المواجهة مع إسرائيل حلقة في صراع مستمر، لكنها تجسّد تطوراً نوعياً بالقياس الى المراحل السابقة. وتؤسس لمعادلات ومرحلة جديدة ستتبلور معالمها في ضوء نتائج «طوفان الأقصى» والحرب على غزة وامتداداتها من البحر الأحمر الى جبهة لبنان.

(الأخبار)

استشهاد مقاوم ومُسعفَين... والمقاومة ترد

شنّت المقاومة الإسلامية أمس مزيداً من العمليات النوعية على امتداد الجبهة الجنوبية التي شهدت في اليومين الماضيين تصعيداً ملحوظاً، رداً على تمادي العدو الإسرائيلي في استهداف المدنيين، ومناطق بعيدة من خطّ الاشتباك. وبدأت عمليات أمس في الصباح الباكر، باستهداف مقرّ قيادة المجلس الإقليمي في كريات شمونة بمسيّرتين انقضاضيتين، رداً على «الاعتداءات الإسرائيلية على القرى والمنازل المدنية، وآخرها الاعتداء على مركز الدفاع المدني في بليدا». وأكد «الإعلام الحربي» أن المسيّرتين «أصابتا هدفهما بدقة». وبعد الظهر، استهدفت المقاومة موقع المالكية بصاروخَي «بركان». ثمّ قصفت موقعَي رويسات العلم والرادار في مزارع شبعا اللبنانية المحتلّة بالأسلحة الصاروخية. وأعادت استهداف موقع المالكية مرة ثانية.

في المقابل، نفذ العدو الإسرائيلي غارات جوية على بلدتَي كفركلا وعيتا الشعب. وشنّت مدفعيته قصفاً على عدد من البلدات والقرى الحدودية.

ونعى حزب الله المقاوم محمد حسن طرّاف (بليدا)، وأعلنت «الهيئة الصحية الإسلامية» استشهاد المسعفَين: محمد يعقوب إسماعيل (بليدا) وحسين محمد خليل (برعشيت).

(هيثم الموسوي)

في الواجهة

انتخاب الرئيس: تجميع نقاط في الوقت الضائع

ليس انتخاب رئيس للجمهورية في الوقت الحاضر في حسابات اي فريق لبناني ينظر اليه على انه استحقاق دستوري، مقدار مقاربته في صلب صراع خيارات حاسمة لا المواصفات. ذلك ما يحمل المرشحين الجديين المتنافسين، معلنين ومفترضين، على مراكمة النقاط ليس الا

نقولا ناصيف

ثلاثة اعشية غير متباعدة فَصَلَ شهر او يكاد بين كل منها، كافية لحمل رئيس تيار المردة سليمان فرنجية على المضي في ترشيحه الى اشعار آخر. اولها في ضيافة قائد الجيش العماد جوزف عون في اليرزة في 20 كانون الاول. ثانيها في ضيافة الرئيس السابق للحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط في كليمنصو في 15 كانون الثاني. ثالثها في ضيافة الرئيس سعد الحريري في بيت الوسط في 13 شباط. نزل فرنجية، مرشح الثنائي الشيعي، ضيفاً عليهم فيما هو في الضفة المقابلة للثلاثة على السواء. معظم ما شاع عن الاعشية الثلاثة انها لم تخض في انتخابات رئاسة الجمهورية واكتفت بالشق الاجتماعي وتطبيع العلاقات الشخصية. الا ان تعاقبها يجعل من وقوعها الحدث لا مضمونها فحسب. قد لا يكون لها تاثير مباشر على الاستحقاق الرئاسي ما دامت لم تفض الى مواقف صريحة تكسر الجمود المحوط به منذ جلسة 14 حزيران. لكنها ادخلت معطيات جديدة تؤخذ في حسبان المرحلة المقبلة:

اولها، الارتياح الذي عبّر عنه فرنجية ولا يزال امام المحيطين به، واستمراره انه يظل مرشحاً افتراضياً الى حين اوان التسوية، رغم وفرة ما يشاع ان معظم الدول الخمس إما تتقاطع على انتخابه او متحمسة له. وتدرك في الوقت نفسه ان العقبة التي تحول دون وصوله هي الثنائي الشيعي. على نحو كهذا يتشابه مأزقا المرشحَين الرئيسيين فرنجية وعون: بينما يفتقر الاول الى غطاء مسيحي يتيح انتخابه، يصطدم الثاني بغطاء شيعي غير متوافر له. كلاهما يحتاج الى حضور 86 نائباً على الاقل لالتئام جلسة الانتخاب من غير ان يكون في حوزة اي منهما الى الآن اي من الغالبيتين المؤهلتين للفوز: الثلثان في الدورة الاولى ثم الاكثرية المطلقة في الدورات التي تلي.

الرجلان تصالحا قبل اكثر من شهرين، الا انهما ينتظران احد طرازَين من التسوية المحتملة: داخلية يرضى بها الخارج توصل فرنجية الى قصر بعبدا، او خارجية يسلّم بها الداخل - واوله الثنائي الشيعي - تؤدي بدورها الى انتخاب قائد الجيش. ذلك ما يعني ان لكل منهما ظرفاً مختلفاً عن الآخر دونما ان يكونا متنافسَين ووجهاً لوجه. ما دام فرنجية مرشحاً معلناً يصعب انتخابه، لن يسع عون سوى ان يظل مرشحاً افتراضياً.

ثالثها، يقضي تفسير عشاءَي فرنجية مع جنبلاط والحريري انه اقترب من 65 صوتاً او ربما اكثر بقليل. كلاهما معنيان بحجب اصوات طائفتيْهما او تجييرها. مع ذلك لا يتشابه الزعيمان الدرزي والسنّي: افضل ما قدمه جنبلاط لفرنجية - وإن بمردود شخصي متأخر بعد اقل من شهر هو تعيين رئيس للاركان - الانتقال من رفض ترشيحه الى عدم ممانعة التصويت له. في جلسة 14 حزيران صوتت كتلة اللقاء الديموقراطي لازعور بعدما اكد رئيسها النائب تيمور جنبلاط اكثر من مرة ذهابها الى اي خيار معاكس للزعيم الزغرتاوي. مصالحة فرنجية وجنبلاط الابويْن اقترنت بمصالحة مكملة للابنيْن بعد زيارتين اولى في بنشعي واخرى في كليمنصو. ما يسع جنبلاط الاب ان يطلبه من كتلة نجله، وهو يفصل بينه وبين الدور المستفيض المعطى الى خَلَفه في قرارات الحزب والكتلة، يُنظر اليه بتحفظ حيال الحريري.

ليس عند رئيس تيار المستقبل ما يملكه كي يعطي. لا كتلة نيابية له منذ اعتزاله. الصوت السنّي مشتت على الثنائي الشيعي والمعارضة المسيحية وعند السنّة المصطفّين في كتلة الاعتدال الوطني ومن حولها. تاكيد الحريري انه مستمر في اعتزاله السياسي ابقى المرجعية السنّية لدى السفير السعودي وليد البخاري. بدد في الوقت نفسه ظنوناً اوحى بها عشاء بيت الوسط باحتمال استعادتهما تجربة تشرين الثاني 2015.

تعقد بعيداً من الاضواء تدرس خطة عمل سياسي واعلامي جديدة حيال ترشيحه، يراد منها مقاربة مختلفة للقطيعة القائمة بينه والكتل والاحزاب المسيحية انطلاقاً من الماضي في الترشح. يُلام فرنجية في اوساطه على انه يتفرّج على مَن يخوض نيابة عنه معركة وصوله الى رئاسة الجمهورية، منقطع عن التواصل مع المرجعيات وذوي التاثير الداخلي، تلك الملامة مصدر البحث عن اداء مختلف بازاء الاستحقاق.

ثانيها، ليس خافياً ان قائد الجيش هو المرشح الجدي المنافس لفرنجية، دونما ان يكونا في صدد مواجهة في جلسة انتخابية على غرار جلسة 14 حزيران بين فرنجية والوزير السابق جهاد ازعور. مرشح افتراضي للرئاسة اكثر منه مرشحاً مُعلناً. لم يفصح عن ترشحه ولا يملك ان يفعل في ظل قيود دستورية صارمة ما دام في منصبه، ولا رشحه اي من الكتل المناوئة لفرنجية. لا يملك اصواتاً، ولم يختبر تمرين التصويت له في مجلس النواب في الجلسات الاثنتي عشرة المنصرمة. من غير المنطقي كذلك توقّع انتخابه رئيساً في ظروف عادية في جلسة يدعى النواب الى الاقتراع له. وحدها تسوية تنشأ عن وضع استثنائي في الغالب يتسم بالسخونة، يتشابك الداخل فيها بالخارج، توفر له حظ الوصول ليس الا. لقائد الجيش بذلك خصوصية انه يظل مرشحاً افتراضياً الى حين اوان التسوية، رغم وفرة ما يشاع ان معظم الدول الخمس إما تتقاطع على انتخابه او متحمسة له. وتدرك في الوقت نفسه ان العقبة التي تحول دون وصوله هي الثنائي الشيعي.

> **ما دام زعيم المردة مرشحاً معلناً يظل قائد الجيش مرشحاً افتراضياً**

تقرير

«تكتل الاعتدال» يطرح مخرجاً لا يحرج أحداً
مبادرة رئاسية «عفوية» أم بإيعاز سعودي؟

غسان سعود

فور إعلان نتائج انتخابات 2022، انبثق تكتل نيابي لم يُحسب له حساب قبل الانتخابات، أطلق على نفسه اسم «تكتل الاعتدال»، ونصّ البند الأول في أول بياناته على الالتزام ببناء دولة السيادة والقانون والمؤسسات المتصالحة مع محيطها العربي والمتفاقة مع المجتمع الدولي والمحايدة في الصراعات الإقليمية، وعلى «حصر السلاح بيد الدولة اللبنانية التي يفترض أن تملك قرار الحرب والسلم». وشدّد - في البند نفسه - «على رفض التوطين باعتبار أنّ قضية فلسطين وحقوق شعبها غير قابلة للمساومة».

إذا كان القسم الأول من هذا البند يتناغم مع البيانات المتتالية لـ«الخماسية» («الولايات المتحدة، فرنسا، مصر، السعودية وقطر»)، فقد بدا «إقحام» رفض التوطين والتمسّك بالقضية الفلسطينية في القسم الثاني غريباً وخارج السياق الدولي - الخليجي العام الذي يدعو إلى التطبيع بما يمثله من ضرب للقضية الفلسطينية وتجاوز حق العودة.

> **تقترح المبادرة «نصف حوار» يوصل إلى جلسة رئاسية مفتوحة**

التكتل الذي يضم 6 نواب (نواب كتلة الاعتدال المكارية الأربعة: محمد سليمان - سني، وليد البعريني - سني، سجيع عطية - أرثوذكسي، أحمد رستم - علوي، والنائبين السنيين أحمد الخير - المنية وعبد العزيز الصمد - الضنية)، عيّن فور ولادته النائب السابق هادي حبيش أمين سر له. أسماء النواب وأمين السرّ أوحت بأن التكتل مجرد واجهة لكتلة المستقبل النيابية، مع علامات استفهام كثيرة حول ما يجمع هؤلاء رغم التناقض في علاقات كلّ منهم مع الأفرقاء السياسيين: البعريني، مثلاً، قريب جداً من رئيس تيار المردة سليمان فرنجية عبر الوزير السابق يوسف فنيانوس، ولعائلة الصمد مصالح تجارية في دول خليجية تؤمّن تصدير الجزء الأكبر من الإنتاج الزراعي في المنية والضنية وعكار، فيما يصنّف الخير الذي يحرص على توطيد علاقته مع كل من يتعرف إليه، من بين النواب الأقرب إلى السفارة السعودية.

(مروان بو حيدر)

لاحقاً، نشأ ما يشبه الشراكة بين بلال الحشيمي وياسين ياسين. وبدا التنسيق عالياً بين هؤلاء جميعاً في الاستحقاقات السياسية، لا سيما في ما يتعلق بالانتخابات الرئاسية.

قبل بضعة أيام، بدأ أربعة من نواب «الاعتدال» (سليمان والصمد وعطية والخير) مبادرة سياسية يرفضون التأكيد ما إذا كانت بإيعاز سعودي، ويشدّدون على أنها «تتماهى مع لقاءات الخماسية» أو «تلاقيها في منتصف الطريق»، وهي تتألف من ثلاث مراحل. في الأولى، يجول النواب الأربعة على المرجعيات السياسية والدينية وغالبية النواب لإقناعهم بالمشاركة في المرحلة الثانية التي تتمثل بعقد «اجتماع تشاوري» يرفع توصية سياسية بفتح أبواب المجلس، في المرحلة الثالثة، لعقد جلسة مفتوحة حتى انتخاب رئيس للجمهورية. ويأمل هؤلاء أن يتمكنوا في الاجتماع التشاوري من جمع تواقيع 86 نائباً لتعزيز موقف «الخماسية» في ضغطها المتقطع على رئيس المجلس النيابي.

اللافت هنا أن «المبادرة العفوية» بدأت من عند الخير المقرب من السفارة السعودية، وأن البعريني، وهو النائب الأقرب إلى حزب الله في هذه التركيبة، لا يشارك في الجولة (لأسباب جغرافية بحسب قول أحد المشاركين، إذ يفضّل البقاء في عكار). كذلك يغيب عنها زميله عن المقعد العلوي أحمد رستم، كما يغيب لأسباب غير معلومة أمين سر التكتل هادي حبيش. اللافت أيضاً أن النواب الأربعة انطلقوا في مبادرتهم من عين التينة، وأن الرئيس نبيه بري أبدى «ترحيباً كبيراً»، مشدّداً على إيجاد تسمية غير «الحوار» لئلا يحصل تضارب بين مبادرتهم وبين الحوار الذي يمكن أن يدعو إليه لاحقاً، طالباً مشاركة أعضاء من كتلته في المرحلة الثانية من المبادرة. وكانت المحطة الرئيسية الثانية عند رئيس تكتل لبنان القوي النائب جبران باسيل الذي أبدى، أيضاً، كل ترحيب مؤكداً أن الاتفاق على رئيس أفضل من انتخاب رئيس من دون اتفاق، وأن الانتخاب من دون اتفاق أفضل من الفراغ.

شجّعت هذه المواقف «تكتل الاعتدال»، مفترضاً أن تمثيله تجمعاً نيابياً وازناً في الطائفة السنية، إضافة إلى دعم بري وباسيل، توفّر دفعاً كبيراً لمبادرته أول انطلاقتها من ثلاثة مكوّنات أساسية، في انتظار اجتماع النواب الأربعة اليوم برئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع، والاثنين المقبل مع كتلة حزب الله ومع نحو 20 نائباً من «المستقلين» و«التغييريين» وغيرهم. مصادر في التكتل تؤكد أن الاجتماع مع جعجع «مفصلي» كونه كان من أشد الرافضين لمبدأ الحوار، وأن الوفد سيشرح له أن الهدف من «المرحلة الثانية» هو تظهير الاتفاق على عقد جلسة مفتوحة لا الاتفاق على اسم رئيس، مع عدم إخفاء طموح المبادرة بحصر السباق الرئاسي باسمَين أو ثلاثة.

مطلعون يؤكدون أن جمع الـ86 نائباً على عنوان «عقد جلسة» أمر ممكن، ويمثل ورقة ضغط إضافية في يد «الخماسية» التي ترتّب أوراقها قبل انتهاء حرب غزة، على رئيس المجلس. كما أن موقف جعجع اليوم سيوضّح ما إذا كان هناك جو سعودي عام يدفع بهذا الاتجاه أم أنّ الأمر كله بالفعل مبادرة شخصية من دون حضانة إقليمية.

وسواء وصل «الاعتدال» إلى المرحلتين الثانية والثالثة من مبادرته، أو انتهى كل شيء عند الجولة الحالية كما حصل في غالبية المساعي والمبادرات، إلّا أنّ انتقال هذا اللقاء، كتجمّع نيابيّ سني وازن (رغم ديناميكية سبعين عطية) من موقع المتفرج الذي يصدر بيانات دورية إلى محاولة لعب دور سياسي، أمر يجدر التوقف عنده في ظل الفراغ السياسي في الطائفة السنية. ففي ظل صعوبة تصنيفه سياسياً، قد يكون «التكتل» مخرجاً من الجمود والمراوحة، من دون أن يشعر أيّ من الفريقين المتصادمين بأنه ربح أو خسر، وهو ما يراعيه التكتل بالقول إن «ثمة فريقاً يريد الحوار قبل الرئاسة وآخر يرفض الحوار، ولذلك نقترح نصف حوار يوصل إلى الجلسة الرئاسية». علماً أنه لا يمكن مبادرة كهذه في مثل هذا التوقيت يمكن أن توفّر مخرجاً لكثيرين، كما يوحي الترحيب الكبير بـ«المبادرة العفوية» حتى الآن. أما إذا «تعرعشت» المساعي، فيمكن عندها «فرط» المبادرة من دون أن يشعر أحد أنه خسر من رصيده.

قضية اليوم

فوج حرس بيروت متّهم بالقتل «على الهوية»
حواجز ضبط الدراجات النارية «تبيض» دولارات

زينب حمود

لطالما ميّزت حواجز توقيف الدراجات النارية، سواء تلك التابعة للقوى الأمنية أو لعناصر شرطة البلديات، عنصرياً بين المخالف اللبناني والمخالف السوري الذي غالباً ما يواجه إساءات لفظية. غير أن ما جرى أمس في منطقة الأونيسكو تعدّى الإساءة إلى «الشروع بالقتل»، وأدى فعلياً إلى مقتل شابين سوريين شاء حظهما العاثر أن يمرّا بـ«كمين محكم» نصبه «أبطال» فوج حرس بيروت.

فقد أظهر شريط لإحدى كاميرات المراقبة عند مدخل مخيم مار الياس المجاور، أحد عناصر «الكمين» وهو يركل دراجة كانت تحاول تجاوز الحاجز، ما أدى إلى انقلابها ومقتل سائقها ومرافقه.

وقبل أي تحقيق في ملابسات الحادث، ورغم أن شريط الفيديو يظهر توثب أحد عناصر الحاجز وتوجهه في اتجاه الدراجة من أجل «الظفر» بها، سارع رئيس بلدية بيروت عبد الله درويش إلى ترويج رواية أن دراجتين كانتا تسيران عكس السير عندما اصطدمت إحداهما بالأخرى، فيما ذهب محافظ بيروت مروان عبود إلى تحليل آخر مفاده أن «سرعة الدراجة النارية لا يمكن أن تسمح بركلها من دون أن يتأذى الشرطي أو يقع أرضاً على الأقل»، مرجحاً أن يكون الأخير قد «هبّ لمساعدة راكب الدراجة التي انزلقت نتيجة حادث اصطدام». غير أن شهود عيان يؤكدون أن عناصر من حرس بيروت نصبوا الحاجز عند مستديرة الأونيسكو، قبل أن «يتموضع» أحد العناصر بين السيارات عند مدخل المخيم. وقال هؤلاء إن فرع المعلومات في قوى الأمن الداخلي حصل على مشاهد للحادث من زاوية أخرى تؤكد أنّ عنصر الحرس ركل الدراجة النارية التي كان على متنها شابان، ما أدى إلى انقلابها». وأفيد ليلاً بأن مديرية المخابرات في الجيش أوقفت عناصر الحاجز واقتادتهم إلى وزارة الدفاع. وتحصر المادة الثالثة من نظام فوج حرس بلدية بيروت مهمة الفوج المرتبطة مباشرة بالمحافظ، بحماية المؤسسات والممتلكات العامة ومنع السرقة، وإفادة قوى الأمن الداخلي عن كل جنائية أو جنحة تردهم، ولا يقع نصب الحواجز وملاحقة المخالفين ضمن صلاحية الفوج.

(مروان بو حيدر)

غير أن عبود يشير إلى أن «بلدية بيروت كغيرها من البلديات، ورثت هذه المهمة بتكليف من وزارة الداخلية للحدّ من ظاهرة الدراجات النارية المخالفة وتنقّلها ليلاً، من دون استعداد، بعدما انهارت مؤسسات الدولة واضطرارنا إلى سد الفراغ في الأجهزة الأمنية». ولكن، لماذا لا يُصار إلى تدريب عناصر الفوج على التعامل مع الحواجز؟ يجيب عبود: «وقّعنا اتفاقاً مع الجيش بهذا الخصوص، لكن مدة التدريب التي تستغرق شهرين تحول دون تنفيذه لأن العناصر يعملون في أشغال ثانية بسبب الضائقة المالية».

بعيداً عن التبريرات الرسمية، المؤكد أن الحادثة ليست الأولى من نوعها التي تنجم عن نصب الحواجز «العشوائية» لتوقيف الدراجات النارية، لكنّها لا تنتشر إعلامياً ما لم توقع ضحايا. وأوضح مصدر في بلدية بيروت لـ«الأخبار» أنّ «هذه الحوادث كثيرة وطبيعية ما دام الشرطي في حرس بيروت غير مؤهل للتعامل مع هذه الحواجز كونها مسؤولية عناصر قوى الأمن الداخلي، فلا يلتفت مثلاً إلى ضرورة تفتيش الموقوف أو تكبيله بالأصفاد»، مضيفاً أن «ركل الدراجة النارية ليس أداءً فردياً، وإنما هو نهج يعتمده العناصر في الفوج».

غير أن المصدر لفت إلى ما هو أسوأ من عدم جهوزية حرس بيروت لهذه المهمة، مشيراً إلى وجود «مافيا تتقاضى بين 80 دولاراً و100 دولار لتحرير كل دراجة نارية بعد توقيفها. ويوضح أن الشاحنات التي تجمع عشرات الدراجات المخالفة، «غالباً ما تصل إلى بورة الكسر تحمل دراجة أو اثنتين». وما يصل إلى البورة «يجري تحريره مقابل محضر ضبط جرى ابتداعه بقيمة 5 ملايين ليرة، تضاف إليه 20 دولاراً رسم نقل الدراجة إلى البورة و20 دولاراً أخرى رسم وقوف في البورة بتقاضاها ضابط الحرس، كما يعرّف عن نفسه، ويتقاسمها مع المسؤولين عن البورة».

هذه الممارسات دفعت المجلس البلدي في بيروت، بأكثرية أعضائه، إلى الطلب من محافظ بيروت، الأربعاء الماضي، منع عناصر الفوج من إقامة حواجز لمصادرة الدراجات النارية «إلى حين إعادة تنظيم المهمة، لجهة تدريب العناصر وتزويدهم بالمعدات والأجهزة لحمايتهم، وخصوصاً بعد حوادث أدّت إلى سقوط جرحى وشهداء من الفوج نفسه، وتنظيم آلية حجز الدراجات النارية ووضع محاضر ضبط وفق القوانين المرعية الإجراء». ويلفت المصدر إلى أنه «سرعان ما فتح باب جهنم على أعضاء البلدية لقطعهم أرزاق المنتفعين، فانهالت الاتصالات على رئيس البلدية والشكاوى لدى المحافظ، وعبّر عناصر الفوج عن سخطهم على القرار على صفحاتهم في مواقع التواصل الاجتماعي».

يؤكد المحافظ أن قرار البلدية لم يصله، لكنه يؤكد رفضه لأنه «لا يمكن تصحيح شائبة في مرفق عام بإيقاف المرفق، بل بتذليل الشائبة»، من دون أن ينفي وجود مخالفات «نعمل على ضبطها». وعن محاضر الضبط، أشار إلى أنها «بمثابة أوامر تحصيل تعود للبلديات لقاء القيام بمهمتها، أما رسوم النقل ووقف الدراجة في البورة فلا تخصّ البلدية وإنما تسعّرها المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي وتحصل عليها البورة نفسها، علماً أنني أشرت إلى أنها تكاليف مضخمة».

يبقى ضبط المخالفات خطوة إيجابية لإحلال النظام، ولكن من دون مزاريب فساد، وبتطبيقه على الجميع، من دون «التساهل مع اللبنانيين بسبب الضائقة المالية التي يمرون بها، والتي لا يشعر بها اللاجئ السوري الذي يحصل على مساعدات من الأمم المتحدة»، كما يبرر عبود تركيز الحواجز على السوريين!

تقرير

المتقاعدون للحكومة
الرواتب أولاً

فوّاد بزي

نفّذ العميدان المتقاعدان شامل روكز وبسام ياسين تهديدهما لرئيس الحكومة نجيب ميقاتي، بإشعال الشارع ومنع انعقاد مجلس الوزراء. تعلّم المتقاعدون من تحرّكاتهم السابقة، فاستبقوا موعد جلسة مجلس الوزراء بساعات، وقطعوا كل الطرقات المؤدّية إلى السراي حتى مواقف السيارات في الأبنية المجاورة. فهكذا طارت الجلسة، ومعها طارت محاولة ميقاتي الرامي إلى فرض أمر واقع على الموظفين والمتقاعدين لناحية الزيادات. لو اكتمل النصاب، كان المجلس سيلتفّ على كلّ الاتفاقات، ويناقش من خارج جدول الأعمال إعطاء الموظفين 3 رواتب إضافية فقط من دون أي زيادة أخرى، و3 معاشات للمتقاعدين من المدنيين والعسكريين برتبة مؤهل وما فوق، و4 معاشات للمتقاعدين العسكريين برتبة ما دون المؤهل... أي ما هو بعيد عن المطلب في تعديل عادل للرواتب.

كان اللقاء الأخير بين ميقاتي وروكز وياسين «متوتراً» بحسب المطلعين، إذ إنّ ميقاتي كرّر طرحاً يقضي بإعطاء المتقاعدين 3 معاشات فقط بذريعة أنّ «عدد المتقاعدين كبير جداً»، ومنحهم زيادات المطالب فيها «يعني الخروج عن سقف الإنفاق المحدّد من مصرف لبنان» بحسب مصادر مطّلعة. رفض العميدان المتقاعدان الطرح مباشرة، وقال روكز: «الحدّ الأدنى المقبول هو وصول معاش العسكري المتقاعد من الرتب الدنيا إلى 400 دولار شهرياً، وإلّا سنلجأ إلى الشارع».

بالفعل، نزل المتقاعدون إلى الشارع. في المرّة الأولى دفعوا رئيس الحكومة إلى تعليق الجلسة سريعاً بعد نقص في الحضور، وفي المرّة الثانية، أي أمس، أجبروا الحكومة على تأجيل عقد الجلسة. وقال روكز لـ «الأخبار»: «نرفض سياسات الحكومة التي لا تتعامل مع الموظفين والمتقاعدين على أساس واحد»، من دون أن يشير إلى أنّ أسباب التدهور في الرواتب والبدلات تتعامل معها الحكومة في آن ميقاتي متّفق مع حاكم مصرف لبنان بالإنابة وسيم منصوري، على سقف محدّد لإنفاق الحكومة وللزيادة على الرواتب.

لذا، يحصر كلامه بنظرة للحقوق من زاوية ضيّقة تكمن في تفضيل فئة من الموظفين على أخرين. وبهذا، قد يبدو أن هناك اتفاقاً على عدم تجاوز «سقف منصوري»، أي توزيع السقف المحدّد للزيادة بقيمة 2000 مليار ليرة بـ«المساواة» بين الموظفين!

هنا تظهر المشكلة ضمن تناقضات السياسات المالية والنقدية والأجور: فهل تخضع الأجور والسياسة الحكومية لقرارات منصوري؟ أم تكون الأولوية للأجور؟ فمن جهة قد يؤدّي ضخّ كتلة كبيرة بالليرة إلى تدهور في سعر الصرف، ومن جهة ثانية في إمكان العاملين في القطاع العام والمتقاعدين الإضراب والتظاهر وتعطيل العمل في الدوائر الرسمية الذي يُعدّ حيوياً للقطاعات الاقتصادية، كما أنه يعطّل قدرة الخزينة على التحصيل، قد تنجح هذه المرّة في الترقيع، لكن أصل الأزمة سيعود للظهور عاجلاً أم آجلاً. وسلوك الحكومة في الترقيع تمثّل في تقسيم التعامل مع الموظفين بين فئة منتجة تُدعم بحوافز، وفئة غير منتجة تترك بلا مساعدات، ومن ضمنهم المتقاعدين. ويأتي هذا الإضراب، بعد هدوء في الشارع لنحو سنة. إذ عاد المتقاعدون لاستخدامه كأداة تفاوضية لتحصيل مطالبهم. آخر مرّة لهم كانت في نهاية آذار 2023 حين انتزعوا مطلب تثبيت منصّة صيرفة للموظفين والمتقاعدين. هذه المنصّة كانت عملية ترقيع أصلاً.

> **روكز: 400 دولار للعسكري من الرتب الدنيا هو الحدّ الأدنى المقبول**

ثم انفجرت أزمة الرواتب مجدداً مع إلغاء المنصّة وتبنّي مصرف لبنان والدولة، موارية، سعر الصرف الفعلي باعتباره السعر الرسمي. هذه الأزمة ظهرت اليوم لأن مجلس الوزراء قرّر دراسة زيادة على الرواتب تستبعد المتقاعدين بشكل تام. فأندفع المتقاعدون نحو الشارع ورفضوا أنفسهم بنداً أولوياً على جدول أعمال الحكومة. وأكثرية المتقاعدين هم من الأسلاك الأمنية، إذ يتجاوز عددهم 70 ألفاً، وهي فئة قادرة على تنظيم نفسها بسرعة بسبب سيطرة الهرمية العسكرية عليهم، ما أعطاهم قدرة سريعة على التواصل وتشكيل التظاهرات.

بالنسبة إلى المتقاعدين يجب توحيد معايير زيادة الرواتب لأن «الكل منتج»، والمطلب الأساسي المساواة في العطاءات. «الدولة تعالج بالصنّارة» يقول عضو الهيئة الإدارية لرابطة موظفي الإدارة إبراهيم نحّال، فهي «تختار من يناسبها من الموظفين وتعالج وضعه». وحول انقسام الموظفين في تحرّكاتهم، أشار نحّال إلى «أنّ الإضراب ليس موجهاً ضد الزملاء في وزارة المال، بل ضدّ الحكومة التي تعتمد مبدأ فرّق تسد، وتصرف رواتب لا تكفي 3 أيام من الشهر»، وأكّد أنّ المفاوضات لا يجب أن تسقط مطلب دمج المساعدات كلّها في أساس الراتب ليستفيد منها الموظف المقبل على التقاعد، كما المتقاعد.

إذاً، ما فضل موظف في تحصيل الضريبة في وزارة المالية، على موظف في وزارة الصناعة، حتى تقرّر الحكومة الانتقاء في زيادة التقديمات إليه؟ يجيب النقابي محمد قاسم، بـ«أن مجلس الخدمة المدنية لا يوظف في أماكن محدّدة بل في الدولة بشكل عام، فالوظيفة تدخل الأموال لا الموظف، بالتالي الأخير يقوم بتنفيذ مهمته فقط». ويصف قاسم سياسة الحكومة بـ«الخرقاء، والبدعة الجديدة التي لا سابق لها في تاريخ الجمهورية. فبحسب هذا المنطق يجب مكافأة أي موظف يقوم بعمله الطبيعي». وذكّر قاسم بسياسة التوظيف في مجلس الخدمة المدنية، إذ «يتمّ انتقاء الناجحين للتوظيف في الدولة لا في دائرة معيّنة في وزارة المالية أو غيرها».

ميقاتي ومنصوري مسؤولان عن أزمة الرواتب (هيثم الموسوي)

الأخبار
al-akhbar
السبت 24 شباط 2024 العدد 5140

رسالة برلين

مريم جعبر... «توابل» عربية تُرضي المشاهد الغربي

مشهد من فيلم «ماء العين»

برلين ـ **شفيق طبارة**

لمدة ساعتين تقريباً، تبحث المخرجة التونسية الكندية مريم جعبر في سبب الرغبة غير المفهومة في اللجوء إلى العنف، بالاستعارات والمجازات. قبل نهاية الفيلم، تقع القطع كلها في مكانها الصحيح، أو هكذا ربّما وجدت جعبر إجابات لبحثها، لأن كل شيء بالنسبة إليها كان محدداً مسبقاً، وكانت مقتنعة قناعةً تامةً بالنتيجة. يبقى للجمهور أن يقرّر ما إذا كانت هذه الإجابات عميقة أو سطحية. «ماء العين» الباكورة الروائية للمخرجة التونسية مريم جعبر، الذي يعرض في المسابقة الرسمية لـ «مهرجان برلين»، فيلم صعب، ستبقى صوره ومناظره الطبيعية معنا لوقت طويل، لكن هذا التألق المشهدي أكثر سطوعاً من القصة والشخصيات نفسها التي لا تملك إجابات واضحة. لقد ضاع الاتساع والحرية التي أظهرتها جعبر في البداية، ليبقى شعور قمعي بمحاولة فك شفرات إجاباتها.

تأخذنا مريم جعبر إلى صحراء كئيبة وعالم أحلام مفرط الجمالية في الشمال التونسي. هناك تعيش عائلة انضم ولداها مهدي (مالك مشرقي) وأمين (شاكر مشرقي) إلى تنظيم «داعش» ضد رغبة والديهما وذهبا إلى الحرب في سوريا. يمتزج خوف الأم عائشة (صالحة نصراوي) والأب إبراهيم (محمد حسين جرايعة) على ولديهما، من الموت والإرهاب، وأيضاً من عودتهما حيّين لأنهما سيواجهان السجن في تونس. يعود مهدي، حاملاً معه خبر وفاة أخيه الأصغر. يعود ومعه امرأة غامضة حامل، لا يمكننا سوى رؤية عينيها. ريم (ديا ليان) منقّبة، لا تريد التحدث. وبما أن العائدين لا يستطيعان مغادرة المنزل خوفاً من الشرطة، فإن الوضع في المنزل والقرية يبدأ في التدهور. آدم (ريان مشرقي) الابن الأصغر للعائلة يخاف المرأة المنقبة الجديدة، بينما تحدث أشياء مخيفة في القرية: يُقتل خروف، يختفي العديد من الرجال وتعاني عائشة من كوابيس غريبة.

ببضع كلمات وصور مشحونة رمزياً، تروي جعبر قصة ظلال الرعب الطويلة. فيلمها الطويل يبدو كأنه تكملة لفيلمها القصير «إخوان» (2018) الذي رُشح لجائزة الأوسكار. في ثلاثة فصول، تروي التونسية الكندية كيف تؤثر ذكرى الرعب والعنف في البشر، ويؤدي ذلك في البداية إلى تفريغ عائلة من الداخل، ثم يسحب مجتمع القرية بأكمله إلى الهاوية. تنجح المخرجة إلى حد ما في بداية الفيلم في الدمج بين الاستعارة السهلة أحياناً، والصعبة أحياناً أخرى، والأفكار السردية الواضحة. كما أنّ صور المصوّر السينمائي الكندي فنسان غونفيل تخدم الفيلم في المشاهد الثابتة واللقطات القريبة على وجوه الشخصيات، بينما ينعكس الخوف والحزن في عيونها. يُروى الفيلم تقريباً عبر النظرات والحوار المتناثر. تسري لمسة الواقعية السحرية في الفيلم المليء بالأرواح المعذبة. ثم يتحول الفيلم إلى شكل من أشكال الرعب الخارق للطبيعة، وخصوصاً مع مشاهد ريم المنقّبة، وهنا يبدأ الفيلم في الانحدار بسبب قلة البصيرة، وتكريس النظرة النمطية إلى المسلمين عبر ريم المرأة التي تبدو في الفيلم كالشبح الذي يرعب المدينة والمشاهدين.

«ماء العين» مبهر بصرياً، لكن بعد منتصفه، نبدأ بطرح السؤال الذي طرحته جعبر في عنوانه الأجنبي: «إلى أين أنتمي؟» (Where do I Belong to?). نجد صعوبة في فهم أين يقع الفيلم وماذا يريد منّا كمشاهدين. ما يبدأ بواقعية اجتماعية، ينتهي ليكون فيلم رعب مع صور تشبه الحلم تقريباً. الفيلم مهرجاني بامتياز، ينتمي تحديداً إلى مهرجان مثل «برلين»، ولا نستبعد أن يحصد «الدب الذهبي» لأنّه ينسجم مع الرؤية الغربية الاستعمارية تجاه الإسلام. هو سياسي تماماً مثل الفيلم الإيراني «كعكتي المفضلة» (الذي لم يتمكن المخرجان من الحضور بسبب منعهما من السفر من السلطات الإيرانية). بعد عرض الفيلم، بدأت المخرجة مؤتمرها الصحافي ببيان سياسي أشار إلى «اللاعدالة في موضوع التأشيرات» لأنّ اثنين من الممثلين لم يتمكنا من الحضور بسبب عدم حصولهما على تأشيرة. هذا التحكّم الشديد بالفيلم من كل الجوانب الاجتماعية والسياسية، أظهر هشاشة القصة المروية، وفي بعض الأوقات سذاجتها. في النهاية، صحيح أنّ المخرجة تونسية لكنّها تعلّمت وتقيم في كندا، وفيلمها يحمل «توابل» عربية من منظور غربي. لن نقول «استشراق»، كيلا نحمّل الفيلم أكثر مما يحتمل. ولكن لا يسعنا إلا أن نشعر أن جعبر مندمجة اجتماعياً في الغرب، تروي قصصها العربية متأثرة بأشكال السرد الغربي، وربما تسعى لا شعورياً، إلى تحقيق التوقعات الغربية من فيلم عربي، وهذا تحديداً سوف يوصلها ويوصل فيلمها إلى مكان بعيد جداً، وخصوصاً في موسم الجوائز في نهاية السنة.

المفكرة

رالف حدّاد: فقر وسرقة وكنباية

■ يحتضن «مسرح بيريت» في «جامعة القديس يوسف»، اليوم السبت، مسرحية «الفقر تحت الكنباية» التي كتبها وأخرجها ويؤدّي أحد الأدوار الرئيسية فيها رالف حدّاد (الصورة). العمل كوميديا سوداء تدور حول سارقَيْن يلتقيان في البيت نفسه في الوقت نفسه، أحدهما محنّك والثاني هاوٍ. تنشأ بينهما علاقة تلميذ بأستاذه، قبل أن تدخّل الشرطة على الخطّ. إلى جانب حدّاد، تضمّ قائمة الممثلين كلّاً من: جان بول سيف، وشربل مهنّا، وجاد عثمان. علماً أنّه سيُعلن عن مواعيد عروض جديدة بعد انتهاء شهر رمضان.

«الفقر تحت الكنباية»: اليوم السبت. الساعة السابعة والنصف مساءً. «مسرح بيريت» في USJ (طريق الشام ـ بيروت). للاستعلام: 76/013348 أو 70/691808

إيلي وغسّان ضيفا «ليالي الأفلام»

■ ضمن برنامج «ليالي الأفلام»، يدعو «مترو المدينة» في الرابع من آذار (مارس) المقبل إلى حضور الفيلمَيْن اللبنانيَيْن «قلتلّك خلص» (75 د) لإيلي خليفة، و«النهر» (101 د) لغسّان سلهب. في شريطه الذي استغرق تصويره 20 شهراً تقريباً، يدعونا خليفة إلى رحلة مخرج تائه يبحث عن أفكار لفيلمه الجديد ويضيع بين شخصياته. العمل الذي يتأرجح بين التجريبي والكوميدي والبوليسي، نرى فيه إيلي مخرجاً ومنتجاً وممثلاً، فيما تلعب الموسيقى دوراً بارزاً. أما قائمة الأبطال، فتضمّ: لينا خوري، طارق تميم، فادي أبي سمرا، روان حلاوي، مروى خليل، طلال الجردي، إلياس الزايك وستيفاني عطاالله. أما «النهر»، فيعدّ آخر ثلاثية أفلام نفذها سلهب بعد فيلمَي «الجبل» (2010) و«الوادي» (2014). يتناول قصة رجل وامرأة يهمان بمغادرة أحد المطاعم في قلب الجبال اللبنانية في فصل الخريف، فيُفاجآن بأصوات الطائرات الحربية تحلق على ارتفاع منخفض، فيشعران كأن الحرب اندلعت. عند هذه اللحظة، تغيب المرأة عن أنظار الرجل، ويبدأ الأخير برحلة البحث عنها، ليجدها في الجانب الآخر من الجبل، فيقررا حينذاك الغرق في أعماق الطبيعة. الفيلم من بطولة اللبنانية يمنى مروان والفلسطيني علي سليمان.

«ليالي الأفلام»: الإثنين 4 آذار 2024. بدءاً من الساعة السابعة والنصف مساءً. «مترو المدينة» («أريسكو بالاس». القنطاري/ بيروت). للاستعلام: 76/309363

بين الأب والابن... جاز وصوفي وروك

■ في إطار المواعيد التي تواظب على إحيائها في فضاءات بيروتية مختلفة، تعود فرقة «جيلان»، اليوم السبت، إلى NOW Beirut (الأشرفية)، حيث تقدّم حفلة تؤدّي خلالها أغنيات شرقية وأخرى خاصة بها تمزج بين الجاز والصوفي والروك. تحاول هذه الفرقة تقديم أمزجة مختلفة والإفادة منها ضمن

أسلوب يُعبّر عنه جيلان من أعضاء الفرقة: الأب والابن. ومن هنا، تستمدّ الفرقة اسمها، وهي المكوّنة من خالد العبدالله (الصورة ـ غناء وعود) وابنه آدم العبدالله (غناء، بيانو وكيبورد)، وأسامة الخطيب (غناء وغيتار باص) وابنه إبراهيم الخطيب (درامز).

أمسية موسيقية لفرقة «جيلان»: اليوم السبت ـ الساعة التاسعة مساءً ـ NOW Beirut (شارع سليم بسترس ـ الأشرفية ـ بيروت). للاستعلام: 01/211122

إنّما
مناورات كتابية أسبوعية

مباشرةً من جنوب لبنان

محمد حويلي

هذه المقالة تكتب على وقع أصوات القذائف التي تتساقط في جنوب لبنان.

لقد أتقن نجيب محفوظ درس تعاقب الأجيال، ونسج الكثير من رواياته في هذا الصدد. لقد أظهر تأثير الزمن على طبائع الشخصيات، وتبدل الأفكار والتصرفات مع توالي الأيام ضمن البقعة الجغرافية نفسها. ومنها ملحمة الحرافيش وفيها عشر حكايات، تبدأ بحكاية عاشور الناجي، وقد أطلق عليه لقب الناجي لأنه شاهد في رؤية أنه يتوجه إلى الخلاء اتقاءً من الوباء، وهذا ما نصح به المحيطون به بعد استيقاظه. لم يتجاوب معه أحد، فغادر ليعيش مع زوجته وابنه شمس الدين في مغارة، وبعد ستة أشهر عاد إلى حارته ليجدها خالية، لم يبق فيها أحد. وفي تعاقب الأجيال عدّ واضع علم الاجتماع، ابن خلدون، أنّ للدول أعماراً، وقسّمها إلى أجيال ثلاثة، والجيل الثالث، هو الجيل الهادم، وتكون «العصبية» المسؤولة عن القيام والديمومة، هي أيضاً السبب الأبرز للسقوط والانحدار. بناءً عليه، فإسرائيل، الدولة المزعومة، بعد أن وصلت إلى جيلها الثالث، والعصبية اليهودية التي كانت سبب نشأتها وديمومتها لمدة خمسة وسبعين عاماً، ستكون السبب في تحلّلها، ولمن يريد النجاة منهم فما عليه سوى الاستجابة إلى الرؤية؛ عليه المغادرة قبل سقوط الدولة في عقدها المشؤوم على رؤوس مريديها.

نحن في الجنوب، والأجيال متعاقبة فيه، لقد آمن الجنوبيون بالمقاومة، والمقاومة هنا ليست خياراً من ضمن مجموعة من الخيارات، بل هي الخيار الوحيد، خيار البداهة، خيار التزكية إذ إن الهوان لا يرتقي ليكون أحد الخيارات أصلاً. المقاومة إضافةً إلى السلاح والعمليات العسكرية هي إصلاح وعمليات فكرية. المقاومة ثقافة ولا يعكر صفوها كل ما يُبث من سخافة. إنّ البيت الذي يُهدم في الجنوب يُهدم عنّا جميعاً. إنّ من يستشهد في الجنوب، يموت عنّا جميعاً. يموت نيابة عنّا حتى نحيا. إنّ من يتهمنا ببغض الحياة فقصوره ليس في عدم فهمنا، بل في عدم فهمه الحياة نفسها. ثم إنّ التهميش والتغاضي عن معاناة الجنوبيين، لا يجب أن يجرنا إلى الرد بالمثل، نحو حملة «أنا مش من لبنان، أنا من جنوب لبنان»، فالانجرار هذا -ولو كان محض انفعال، ورد فعل غير مقصود- هو المبتغى، إذ يسهم في تحقيق مطلب الانعزاليين، فيجاهرون بطرحهم، ويبثون عبر شاشاتهم إعلانات تروّج له، وتُقدَّم الفدرالية غلافاً للتقسيم، ليعود زمن الحواجز، وصراع الهُوية، ويصير لكل قسم دولة راعية.

إن العلاقة بين الجنوب وغزة تكاملية، وعلى باب الجنوب وباب غزة ما من عدّاد يحصي التضحيات. كلما كان الخطر محدقاً ازددنا تمسّكاً بالأرض، ولو أنكرَنا العالم. الحزن العارم على فقد الأحبة لا يزول، ولكن يعين عليه الصبر، والإصرار على كل شبر. الفداء، هو ما يُقدّم في سبيل تخليص المَفديّ، والمفدي هنا هو الجنوب، هو الوطن، وهو يستحق التضحيات، مهما كانت جسيمة. وقد كان لافتاً في تشييع شهداء مجزرة النبطية، ترداد عبارة: «لبيك يا جنوب»، فالجنوب ليس أرضاً فقط، هو بحدّ ذاته قضية.

لقراءة ملحق «إنّما»

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
امل الاندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الاوائل
15ـ 01/666314 ـ 03/828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com

الأخبار
al-akhbar
السبت 24 شباط 2024
العدد 5140 السنة الثامنة عشرة
Samedi 24 Février 2024 nº 5140 18ème année

كلمات

ملحق
أسبوعي
www.al-akhbar.com

صورة غلاف «غزّة: تحقيق في استشهادها»

نورمان فينكلشتاين

«لعنة» دماء غزّة

سعيد محمد

كأنّه سيزيف معاصر! يستمر البروفيسور اليهودي الأميركي نورمان فينكلشتاين (1953) في مقارعة باطل «الصهيونية»، دافعاً صخرة حقيقة الأيديولوجيّة الناظمة لوجود الكيان العبري الملفّق وفلسفة ممارساته المتوحّشة إلى أعلى قمّة جبل اصطناعيّ هائل بنته الإمبريالية الغربيّة من مراكمة قمامة البروباغاندا والتضليل. كلّما هوت تلك الصخرة، عاد هذا النبيل متحاملاً على آلامه الكثيرات ليحملها فوق كتفيه مجدداً، لعلّ بقية من عقلاء في هذا العالم تتنبه إلى خطورة أن تكون هناك «إسرائيل». رغم أنه ليس متخصصاً في القانون، إلا أنّه أصبح منذ بعض الوقت محام أوّل عن غزّة، يطوّع قدرته الفائقة على التحليل والتدقيق الأكاديمي الصارم لنسج سرديّة مضادة لأكاذيب الصهيونية تبدّد ستراً من دخان كثيف ينفثه أكاديميون ومثقفون متصهينون تموّلهم السلالات المتواطئة، بينما تعجز الغالبيّة، كما ديدنها، عن إدراك أبعاد الصورة الكليّة بكل تعقيداتها وتشابكاتها.

كتابه الأحدث «المنهج والسّعار: الأبعاد الخفيّة للاعتداءات الإسرائيلية على غزة» الذي تزامن صدوره في تشرين الأوّل (أكتوبر) الماضي مع انطلاق العدوان الإسرائيلي الحاليّ على القطاع، نذير صريح بأنّ لجوء الكيان العبري إلى حروب التوحّش ليس أمراً انفعاليّاً أو مرحليّاً، بقدر ما هو نهج متعمّد، عابر للحكومات يمينها ويسارها، وغايته تصفية قضية الشعب الفلسطيني، وتخريب كل ما من شأنه أن يسمح بأي صيغة تسوية معه، ولو بشروط تضمن ديمومة بقائه مغروساً في قلب الشرق العربي. بعد أشهر على صدور الكتاب، يمكننا التيقّن من صحة مرافعة مؤلفه ودقة قراءته لمنطق المشروع الصهيونيّ عبر مضاهاته بحرب الإبادة التي تواصل القوات الإسرائيلية شنّها ضد الفلسطينيين، ولا سيما استهدافها الأطفال والشبان، هؤلاء الذين اعتبرهم فينكلشتاين سرّ غزّة الذي يقض مضاجع القادة العبريين، وأيضاً ذاك التعنّت الصلد ضدّ كل دعوات وقف إطلاق النار، أو مشاريع التسويات السياسية «السلميّة»، ولو طرحت من قبل حلفاء الكيان وطاقم الدويلات المتواطئة معه.

قبل «المنهج والسّعار»، كان فينكلشتاين قد وضع سجلاً تاريخياً موثقاً صدر في 2021 بعنوان «غزّة: تحقيق في استشهادها» عن الحروب الإسرائيلية المتكررة ضد قطاع غزّة في العقد السابق. حروب ترتقي منفردة وفي مجموعها إلى مستوى كارثة من صنع الإنسان، ليس في طول أمدها وقسوتها المفرطة فقط، بل أيضاً في اقترافها علناً، في وضح النهار، على مرأى ومسمع وتواطؤ كثيرين بمن فيهم حرّاس ما يسمّى بالقانون الدولي، من منظمة العفو الدولية، و«هيومن رايتس ووتش»، إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة الذين خذلوا غزة وشهداءها إلى درجة تلاشت فيها الفروق بين المرتكبين والمتغافلين. السرد الشامل لأهوال عمليّات «الرصاص المصبوب» و«عمود السحاب» و«الجرف الصامد»، ومحاكمتها من الناحية القانونيّة، جعلت من هذا الكتاب الرواية الأكثر موثوقيةً لهذه الصفحة من تاريخ التوحش الصهيوني، ونصباً تذكاريّاً خالداً لأرواح الآلاف من الأطفال والنساء والرجال الذي ذهبوا ضحيّتها.

على أنّ أهم كتابات فينكلشتاين التي تضيء على جزء من المشهد اليوم بعد انطلاق جولة حرب الإبادة الأحدث ضدّ غزّة، هو نصّه «لقد أصبحوا يعرفون الكثير: لماذا تتجه العلاقة الرومانسيّة ليهود أميركا إلى الاضمحلال؟» (2012). حلّل هنا إرهاصات تحولات الرأي في أميركا، بخاصة في أجواء الجالية اليهوديّة هناك كما في جميع أنحاء العالم، ضد الكيان العبري، وما تسببت به حلقات الإبادة الجماعية المستمرة ضد الفلسطينيين من أضرار للصورة الرومانسيّة عن الـ «يوتوبيا» العبرية التي طالما روّجت لها الحركة الصهيونيّة. وخلافاً للتغطية الإعلامية، يُظهر فينكلشتاين كيف تم التلاعب بيهود أميركا والعالم طوال عقود للحصول على دعمهم، وتوفير الغطاء للجرائم التي ترتكبها السلطات الإسرائيليّة بحق سكان الشرق العربيّ، فيما تواصل تلك السلطات تكريس منظومتها داخل الأراضي التي تحتلّها كأحد أبشع أنظمة الفصل العنصريّ في التاريخ.

في وقت ما، كان فينكلشتاين ـ في انتقاده المنتظم والمهنيّ للدولة العبريّة ـ أقرب لأن يكون استثناء بين يهود أميركا. دفع لذلك ثمناً كبيراً نتيجة حرب شاملة شنّها عليه اللوبي الصهيوني، على أنّه اليوم في قلب تيّار عريض، بينهم جيل جديد يعرف الكثير عن معاناة الفلسطينيين، ويدفع باتجاه التملّص من ارتباط مخجل بسعار القتل الذي استحكم بالمشروع الصهيوني. لا عدالة في هذا العالم، لكن يبدو، أقلّه في ما يرى فينكلشتاين، أنّ دماء شهداء غزّة ستكون لعنة على القتلة.

طوفان الأقصى

تعرّض الأكاديمي اللبناني الأسترالي غسان الحاج (1957) أخيراً لحملة تشويه من الصحافة الألمانية، اتهمته بـ«معاداة السامية» وتشجيع مناهضة الاحتلال في الأوساط الأكاديمية. جاء هذا الهجوم على أستاذ الأنثروبولوجيا في «جامعة ملبورن» في أستراليا، بسبب موقفه الرافض للعدوان على غزة ومطالبته بوقف الجرائم الحربية والإنسانية ضد الفلسطينيين. دفعت الحملة الموجّهة هذه بالمعهد البحثي الألماني «ماكس بلانك» إلى وقف التعاقد مع الحاج، على خلفية منشوراته على منصّات التواصل الاجتماعي التي ادّعى أنّها تتعارض مع «القيم الأساسية». هناك، فاطلع أكاديميون وناشطون حقوقيون عريضة تضامن رافضين «اغتيال الشخصية» للباحث المعروف في المؤسسات العلمية بنصوصه المناهضة للتمييز العنصري والتفوّق الثقافي العرقي. تتبّع هذه المقالة ما حصل أخيراً مع الحاج، وتسترجع نصاً قديماً له للدلالة على أنّ موقفه لم يتغيّر، وإنّما «القيم الأساسية» في ألمانيا هي التي تغيّرت

تهاني نصّار

الغرب يأمر بـ «اغتيال الشخصيّة» المناهضة للصهيونية

غسان الحاج يواجه الأيديولوجيا الفاشيّة الألمانية

يحظى الأكاديمي اللبناني غسان الحاج المولود في بيروت عام 1957، بالاحترام في المؤسسات الأكاديمية والبحثية. يعود ذلك إلى عمله محاضراً زائراً في أكثر من جامعة مرموقة في العالم مثل «جامعة سيدني» و«جامعة هارفرد» و«الجامعة الأميركية في بيروت»، وباحثاً متخصّصاً في تفكيك العنصرية ودراسة التعددات الثقافية. عمل باحثاً في المدرسة العليا لدراسة العلوم الاجتماعية في فرنسا، ويشغل اليوم منصب أستاذ الأنثروبولوجيا والنظرية الاجتماعية في «جامعة ملبورن».

كان الحاج قد هاجر في بداية الحرب الأهلية اللبنانية لمتابعة دراسته الجامعية في أستراليا، وربما كان لخلفيته الاجتماعية تأثير على اهتماماته البحثية، إذ درس الهجرة العربية واللبنانية في كتابيه «العرب الأستراليون اليوم: المواطنة والانتماء» (2002) و«الحالة التشتتية» (2022). اهتمّ بموضوع تشكيل المليشيات ودلالات حمل السلاح من منظور علم النفس. يعدّ كتابه «أمة بيضاء» (1998) من أكثر

> فلسطين هي أحد الأماكن القليلة التي لا يزال «الغرب» فيها قادراً على الوجود كقوة استعمارية جماعية في التاريخ اليوم (غ.ح)

أعماله انتشاراً وجدلاً، لأنّه يطرح نقداً يعرّي مجتمعات البيض التي تضم ثقافات مختلفة (السكان الأصليين واللاجئين القادمين من أنحاء العالم) وتذعي صفة «التعددية الثقافية» لكنها تعمل برغبة تفوّق العرق الأبيض.

بدأت الحكاية في صباح يوم الأربعاء 31 كانون الثاني (يناير)، عندما أرسلت صحيفة «فيلت أم زونتاغ» (العالم يوم الأحد) الأسبوعية الألمانية، بريداً إلكترونياً إلى الحاج. ادّعت الصحيفة اليمينية أنّ الحاج «ناشط منذ سنوات في حركة المقاطعة BDS». أمر نفاه الحاج في بيان نشره في 8 شباط (فبراير) عبر مدوّنته الخاصة Hageba2a (حاج بقي) معلّقاً أنّه أكاديمي جادّ في عمله، فلا وقت لديه ليكون «ناشطاً». تضمّنت الرسالة مجموعة منشورات منتقاة من حساباته على مواقع التواصل الاجتماعي اعتبرها النقّاد «معادية للسامية»، وكانت الصحيفة تسأل إن كان لديه ما يقوله. وفقاً لـ «فريق البحث» في الجريدة، لاحظوا أنّه منذ السابع من أكتوبر وتصريحات الحاج أصبحت «متطرفة بشكل متزايد تجاه دولة إسرائيل». لكن الحاج لم يردّ لأنّه رأى أنّ الأسئلة الموجّهة إليه ما هي إلا «مقدمة لعملية اغتيال أيديولوجية فاشية»، ستحدث في كل الأحوال، سواءً قال أم لم يقل شيئاً. بالفعل، حين نُشرت المقالة، وجد الحاج أنها صوّرته «بعبارات تآمرية كأنه تابع لمجموعات المقاطعة ومهمته التسلّل إلى الأوساط الأكاديمية». بدا كأنّه «انتهى من القيام بعمله في أستراليا وها هو عازم على التسلّل إلى ألمانيا».

كان صاحب كتاب «الاضمحلال» (2021) قد بعث الرسالة الأولى فوراً إلى إدارة معهد البحث الألماني للأنثروبولوجيا الاجتماعية «ماكس بلانك» حيث يتمتع بإقامة بحثية منذ أقل من عام. في اليوم التالي، أتاه القرار المركزي من إدارة المعهد بوجوب قطع العلاقة معه لأنّ موقفه «معاد للسامية» بحسب التعريف الجديد لمعاداة السامية (الذي يساويها بمعاداة الصهيونية) وفرضه على المؤسّسات الثقافية في ألمانيا (راجع الأخبار 2024/1/20). يعلّق الحاج أنّه كان يتوقّع من المدير أن ينصفه تبعاً لخلفيته الإيديولوجية والبحثية، فهو لم يغيّر مواقفه بحيث «إنّ الإيمان بمجتمع متعدّد الأديان وانتقاد من يخالف ذلك ليس معاداة للسامية». كما إنّه ينتقد الفلسطينيين و«الإسرائيليين» انطلاقاً من المبادئ والأفكار ذاتها. ويضيف: «قد لا تعجبني الطريقة التي يتمّ بها الخلط بين انتقاد إسرائيل ومعاداة السامية، واجد أنّ محبة السامية الزائفة في ألمانيا تخدم مصالح ذاتية، وفي بعض الأحيان عنصرية، وتُستخدم كأداة لإضفاء طابع عنصري على الفلسطينيين والمجتمع العربي والمسلم بشكل عام في ألمانيا». لكنه يصفته زائراً، هناك حدٌّ للمدى الذي يشعر بأنه يحق له أن ينتقد ذلك.

أتى ردّ الحاج في اليوم التالي لنشر «مجتمع ماكس بلانك» بياناً جاء فيه: «إنّ الحريات المنصوص عليها في القانون الأساسي لجمهورية ألمانيا الاتحادية منذ 75 عاماً لا تقدّر بثمن بالنسبة إلى مجتمع «ماكس بلانك». مع ذلك، فإنّ هذه الحريات ذاتي مع مسؤولية كبيرة. ويسيء الباحثون استغلال حرياتهم المدنية عندما يقوّضون مصداقية العلم بتصريحات منشورة علناً، وبالتالي الإضرار بسمعة وثقة المؤسّسات التي تدعمهم. إنّ الحق الأساسي في حرية الرأي مقيّد بالواجبات المتبادلة المتمثلة في الاعتبار والولاء في علاقة العمل». ويختتم البيان بالتأكيد على مبدأ «أنّ العنصرية وكراهية الإسلام ومعاداة السامية والتمييز والكراهية والتحريض، ليس لها مكان في مجتمع «ماكس بلانك»»». في الإطار نفسه، نشرت صحيفة «دي فيلت» اليومية مقالاً عن الحاج متّهمة إياه بمعاداة السامية وبالتحريض على مقاطعة المؤسّسات الأكاديمية التابعة للاحتلال الصهيوني. مسّت الاتهامات أعماله السابقة التي وصفتها بأنّها «تمجّد إرهاب حماس». وللمفارقة فإنّ هذه الجريدة التي تأسّست عام 1946 تُعرّف عن نفسها بأنّها أنشئت «للدفاع عن الأفكار الثورية في ألمانيا» بمعنى أنّها جريدة يسارية ومن مبادئها نقد الدولة والممارسات اليمينية. لم يكن كل ما حصل مع الباحث الزائر كافياً حتى تلك اللحظة، بل طالب رئيس «المجلس المركزي لليهود» في ألمانيا جوزيف شوستر، بتوضيح لما حدث من قبل غسان الحاج، كما حثّ للضغط على اتخاذ عواقب تضمن عدم تكرار الحادثة مرة أخرى. يجب الإشارة هنا إلى أن ما يقصده شوستر بـ«اتخاذ عواقب» يعني ترهيب الأكاديميين الذين ينتقدون الصهيونية، ويتحدثون عن ممارساتها اللاإنسانية في فلسطين المحتلة. تريد الإمبريالية البيضاء من المثقفين حول العالم لا أن يغضّوا بصرهم عن جرائم الاحتلال فقط، بل أيضاً أن يقلبوا الحقائق التي تراها أعينهم ويبرّروا للقوات الصهيونية غطرستها تحت مسمى «الدفاع عن النفس» في وجه «الإرهاب».

على إثر قطع المعهد الألماني علاقته البحثية مع الأستاذ الجامعي، وقّعت مجموعة من الأكاديميين والناشطين الحقوقيين على عريضة للتضامن مع الحاج. جاء في نص العريضة: «نحن ملتزمون بشدة بمبادئ حقوق الإنسان وحرية التعبير والبحث العلمي. دفعتنا هذه القيم إلى التضامن مع البروفيسور غسان الحاج، عالم الأنثروبولوجيا المتميز، والمثقف العام، وأحد الأصوات الأكاديمية التقدمية الأكثر بلاغة». أضافوا أيضاً بأنّ حملة التشهير الشرسة التي تعرّض لها الحاج في ألمانيا من قبل بعض الصحافيين والناشطين المؤيدين لـ«إسرائيل»، جاءت بسبب موقفه الذي «يدين جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي يرتكبها الجيش الإسرائيلي والمستوطنون ضد الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية». وقّع على العريضة، حتى اليوم، ما يزيد عن ثلاثة آلاف شخص، وجاءت التعليقات مؤيّدة لموقف الحاج ورافضة لما حدث معه في ألمانيا. نذكر من التعليقات واحداً باسم توماس مارتن من «جامعة ملبورن» الذي قال بأنّ معاداة الصهيونية لا تساوي معاداة السامية، كما وصف المقال التحريضي والسكوت عنه «بالأمر المشين». وكتبت إسثر سنجر: «أدعم حق غسان في الاستمرار بالكتابة والكلام عن فلسطين. أنا حفيدة ناجين من الهولوكوست، وأعلم أنّ انتقاد إسرائيل ليس معاداة السامية، مهما حاول الألمان أن يفعلوا ليجعلوا أنفسهم يشعرون بتحسّن تجاه تاريخهم».

نشر الحاج عبر حسابه على موقع إكس مجموعة تغريدات رداً على بيان المؤسسة الألمانية، قائلاً في إحداها إنّه يرفض ما جاء في ختام البيان «لا مكان للعنصرية في مجتمعها»، لأن هذا الكلام يصنّفه «شخصاً عنصرياً» وهو اتهام لا يمكنه السكوت عنه. وفي تغريدة أخرى، كتب: «لا أحب الدول ذات القومية العرقية، وخصوصاً تلك التي زرعها الاستعمار. إنهم أصحاب التاريخ الطويل من الكراهية العنصرية، والرقابة وحرق الكتب، والتمييز وحرق المتاجر، ووضع الناس في معسكرات الاعتقال». وعلّق أيضاً بأنّها لمفارقة أن يتلقى دروساً أخلاقية في كيفية تجنّب معاداة السامية من الدولة التي «رفعت كراهية اليهود وحرقت كتبهم ومتاجرهم ووضعتهم في معسكرات الاعتقال والقتل الجماعي». أمّا بالنسبة إلى التغريدات التي نشرها الناقد والباحث قبل إنهاء العمل معه في ألمانيا، فكانت بمعظمها جريئة وواضحة في رفضها للجرائم الإنسانية التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي في غزة، وفي انتقادها لازدواجية معايير الغرب المدهشة. أعاد نشر قصيدة له تحمل عنوان «ليست قصيدة» يقول فيها: «منذ زمن طويل جعلوني أفهم أنّ فلسطين ليست فلسطين، وأن الفلسطينيين ليسوا فلسطينيين، وأن التطهير العرقي ليس تطهيراً عرقياً... بتنويرهم اللطيف (يقصد الغرب) جعلوني أرى أنّ الغطرسة ليست غطرسة، والقمع ليس قمعاً، والإذلال ليس إذلالاً». وحين رأيت البؤس والعنصرية واللاإنسانية ومعسكرات الاعتقال، قالوا لي بحكم خبرتهم في العنصرية ومعسكرات الاعتقال واللاإنسانية، أنّ ما أراه ليس كما يبدو...».

غسان الحاج: يدفع الغرب بأمواله وفرصه التنويرية من أجل «ترويض» المثقفين

انتقد الحاج موقف الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس (1929)، الذي أصدر بياناً يحمل عنوان «مبادئ التضامن»، اتّخاذ موقف» (الأخبار 2024/2/12) ويدعو إلى ضرورة اتخاذ موقف وفقاً لـ «بعض المبادئ التي لا يمكن الاعتراض عليها» مهما اختلفت وجهات النظر المتضاربة. أدان هابرماس بشدة، مع ثلاثة من النخبة الأكاديمية الألمانية، «المجزرة التي ارتكبتها «حماس» ضد إسرائيل بنية إبادة الحياة اليهودية بشكل عام». جاء نقد الحاج في تغريدة أعلن فيها عن عزمه على تقديم ورقة بحثية عن «الاقتصاد السياسي للكرامة»، ينطلق فيها من النظرية الأخلاقية للفيلسوف الألماني إيمانويل كانط، مضيئاً على الفارق بين «الثمن» و«الكرامة». وأردف قائلاً إنه لا يريد استعمال أفكار هابرماس النظرية وإن كانت لها قيمتها، «بإمكان هابرماس أن يحتفظ بحكمته «لنفسه» (استعمل كلمة محكية شعبية بدلاً من هذه). لا أريد استعمال أفكار هابرماس، هكذا فقط، أستطيع العيش من دونها». وأكمل: «يبدو موقفي هذا غير مهني وغير أكاديمي. غيرّة غيرّتني، لكنّي أشعر أنّ هذا الجزء غير الأكاديمي مني قد قدّم لكرامتي الكثير من الخير من خلال ما فعله». يمكن القول إنّ تلك التغريدة كانت بمثابة القشّة التي قصمت ظهر البعير، فالمثقف الأكاديمي عليه أن يكتب ويتحدث ويدلي بأفكاره وآرائه بحذر شديد، حتى يحافظ على مركزه ومكانته في المؤسّسات المموّلة والجامعات الغربية. لكن هول الإبادة المستمرة والصمت والنفاق المؤسساتي الغربي تجاه المذبحة التي يرتكبها الاحتلال، كان الدافع لتحرير هذا الجانب من الحاج. يدفع الغرب بأمواله وفرصه التنويرية من أجل «ترويض» المثقفين والمتعلّمين، ويتوقّع منهم أن يعملوا وفقاً للمعلّبات الجاهزة التي ينتجها ويصدّرها إلى المؤسسات العلمية والثقافية والإنسانية. وفي حال ظهرت على الأكاديمي أي دلالة تشي بتحرّره من الضوابط والقيود، فإنّه سيواجه حتماً الكثير من حملات التشويه واغتيال شخصيته المعنوية، كما التشكيك بماضيه ومؤلفاته السابقة التي كانت قد نالت استحسان الغرب نفسه.

قبل ثماني سنوات (في 16 أيلول/ سبتمبر 2016) كان أستاذ الأنثروبولوجيا قد نشر عبر صفحته على الفايسبوك رسالة توضيحية لرفضه دعوة مشاركة في مؤتمر جمعية الأنثروبولوجيا في كيان الاحتلال. «إنني أقدّر بصدق دعوتكم لإلقاء الكلمة الرئيسية، وأنا أقبل فكرة أن هذه دعوة موجّهة بنيّة حسنة تنبع من رغبتكم في فتح الجمعية أمام الأصوات التي تنتقد إسرائيل بشدة كما هي موجودة في العالم اليوم، والتي كما تقول لم يتم سماعها بما فيه الكفاية. لكنّني أخشى أنّني يجب أن أرفض هذه الدعوة». بيّن الحاج سبب رفضه الحوار مع الأنثروبولوجيين الإسرائيليين الذي لا يرفضه من مبدأ رفض الحوار بشكل عام، بل من مبدأ تأثيره السلبي على الفلسطينيين: «أفكر في كيفية تأثير ذلك على نضال الشعب الفلسطيني لتحرير نفسه من الاستعمار، وليس كفاح علماء الأنثروبولوجيا الإسرائيليين لجعل مجتمعهم أكثر انفتاحاً وتقبلاً. من الخطأ المساواة بين الاثنين على الرغم من أنهما قد يتداخلان في بعض الأحيان من حيث الاهتمام». قارب أيضاً الأزمة التي يواجهها علماء الأنثروبولوجيا الإسرائيليون مع بعض المواقف التي تشكّل تحدّياً للباحثين في البيئات الاستعمارية الاستيطانية في أستراليا وكندا ونيوزيلندا. «نحن جميعاً علماء أنثروبولوجيا نعمل في مجال اجتماعي دائماً ما يمتصّ السكان الأصليين (مثل مصّاص الدماء) ويمنعهم بعنف بشكل قانوني وغير قانوني، من مطالباتهم بالأرض. عليكم أنتم الإسرائيليون أن تواجهوا الموقف الإضافي المتمثل في أنّ تاريخكم كمصّاصي دماء قصير وجديد نسبياً، فالسكان الذين استعمرتموهم ما زالوا أقوياء نسبياً وما زالوا يطالبون بالسيادة الوطنية والحكم الذاتي على الأرض». وأضاف بأنّ القوى المهيمنة في الأرض المحتلة، تهدف إلى محو وجود الفلسطينيين المطالبين بالسيادة الوطنية، وإخضاعهم لعنف غير إنساني مروّع؛ وهذه «إبادة سياسية» كما وصفها عالم الاجتماع العبري باروخ كيمرلينغ (1939-2007). وختم رسالته بالقول إنّه إن كان سيشارك في حوارات علمية، فيفضّل أن تكون حوارات «تفتح المجال لمزيد من علماء الأنثروبولوجيا الفلسطينيين ليكونوا مواضيع ومشاركين في تشكيل مستقبل الأنثروبولوجيا في إسرائيل/ فلسطين، ولو كان عليّ أن أتخلى عن التفاعل مع علماء إسرائيليين ممتازين ومنفتحين وساحرين». في عام 2019، كتب الحاج مقالاً في «مجلة الدراسات الفلسطينية» بعنوان «فلسطين والغرب: الاستعمار ونقطة اللاانتماء الراديكالي» قال فيه: «...نحن الذين نتعاطف مع النضال الفلسطيني ونعيش خارج فلسطين، فإننا نختبر فلسطين في المقام الأول باعتبارها ظاهرة استعمارية انتزاعية عالمية نرى جميع العالم الغربي متورطاً فيها. وقد يكون الصهيونيون هم المستعمرين المباشرين للأرض، إلا أننا جميعاً نعلم من الطريقة التي جرى بها تيسير الأمر تاريخياً، ومن الطريقة التي لا يزال يتم بها تسهيل الأمر، أن فلسطين هي مشروع استعماري غربي. في الواقع، فإن فلسطين هي أحد الأماكن القليلة التي لا يزال «الغرب» فيها قادراً على الوجود كقوة استعمارية جماعية في التاريخ اليوم».

كان موقف غسان الحاج واضحاً قبل سنوات طويلة من «طوفان الأقصى»: أكاديمي يؤمن بتعدد الثقافات ومحاربة الاستعمار والفوقية العرقية والتمييز العنصري، يرى أنّ الحل في الأرض المحتلة يكمن في نموذج مثالي يعيش فيه المسلمون والمسيحيون واليهود معاً تحت سقف دولة واحدة. لا يمكن لـ «الدولة الإسرائيلية» في فلسطين - بحكم الاحتلال والقوة- أن تستمر وهي تعمل وفقاً للمشروع الاستعماري لدولة قومية عرقية. لم يغيّر الناقد رأيه ولم تتبدّل مواقفه، كان يجاهر بها باريحية في الجامعات والمؤسسات البحثية التي زارها وعمل فيها، إذ لم تكن ترى في طرحه المثالي أي تهديد حقيقي لاستمرار المشروع الصهيوني. ربما كانت مبادئه تلك توحي بتقليل العنف في المنطقة والسعي إلى سلام يضمن حق كل الأطراف بالعيش متساوين تحت سقف دولة واحدة، لكنّها اليوم تصنّف بأنّها «تحرض على الإرهاب» و«تنشر مناهضة الصهيونية» و«تهدّد استمرار الوجود اليهودي». هل فعلاً تم قطع العلاقة بين الباحث الزائر في المعهد الألماني لأنّ مواقفه الأخيرة تعارض «المبادئ الأساسية» للمجتمع هناك؟ أين كانت تلك المبادئ الأساسية حين تعاقدت معه في نيسان (أبريل) 2023 ومقالاته ومحاضراته علنية ومنشورة في المؤسسات الأكاديمية؟ ربما كان من الأفضل الاعتراف بأنّ مبادئ «ماكس بلانك» قد تغيّرت لحماية الاستعمار الصهيوني والغربي وضمان استمراره في أصعب محنة يواجهها منذ النكبة. وربما يجب أيضاً ذكر أنّ قرار الفصل جاء بعد إعلان تمويل سنوي إضافي بقيمة نصف مليون يورو «للغرب الإسرائيليين» ضمن برنامج زمالة «مينيرفا» وتمويل المشروعين البحثيين «حقوق الإنسان والديموقراطية» و«الحياة في ظل الظروف القاسية»، إضافة إلى تمويل بقيمة مليون يورو لـ «مواجهة تسرّب المواهب الشابة وتسهيل العودة المبكرة للباحثين الدوليين إلى إسرائيل وتعزيز تبادل العلماء الإسرائيليين مع معاهد ماكس بلانك».

ذكرى

إنّه الشتاء وابنه فبراير قبل عقد من الزمن تماماً... أقسى الأشهر على الشعر: هجم الموت على محبرة جوزيف حرب (1944 ــ 2014) وانتزع عنوة من انسي الحاج (1937 ــ 2014) خواتم الجمال والحب. كان جوزيف ارقّ من نسمة الليمون التي يحملها هواء البحر نحو بلدته الجنوبية «المعمرية»: لئن عرفنا صاحب «شجرة الاكاسيا» في الكثير من الاغاني بصوت السيدة فيروز مثل «اسوارة العروس» و«لبيروت» و«زعلي طوّل» واخرى بصوت مارسيل خليفة مثل «انهض وناضل»، فإنّ الكثير من شعر جوزيف حرب النثري يحمل تلك الزخرفة الهائلة التي تستحقّ الوقوف عندها طويلاً، ولا سيما في مجموعاته الأخيرة مثل «شيخ الغيم وعكّازه الريح» و«السيدة البيضاء في شهوتها الكحلية» حين ينفلت الشعر من وثاق التفعيلة او يهرب من الضغط الايديولوجي الذي يقيد النص في «المحبرة»، لتبدو قصائد هذه المجموعات الاخيرة اشبه بقميص وزّال تحمله العصافير. شعر مشغولٌ بالقلب كتراب الجنوب تماماً. اما انسي الحاج، فاول ما يستحضرنا في غيابه ذلك السوّال الازلي المربك الذي حملته إحدى مجموعاته الشعرية: ماذا صنعت بذهب الشعر؟ وماذا فعلت بوردة الجمال الازلية؟ هجم الموت على العشبة الهوجاء، على من قال «لن» في وجه كل الموروثات الجامدة والقوالب التقليدية ليخلف لنا تلك اللغة المتوترة الهائجة التي تكتب الشعر بالجهاز العصبي، على الثائر الذي يريد أن «يبجّ السدّ»، ويخلق لنا القصيدة العذبة التي تشبه «الرسولة بشعرها الطويل حتى الينابيع». ابن بلدة قيتولي الجنوبية، كان من مؤسسي مجلة «شعر» عام 1957 وأحد روّاد الحداثة الشعرية في بيروت حين كانت مختبراً حيّاً لهذه الحداثة بكل تجلياتها الفكرية والادبية والشعرية، كما عُرف كناقد ومترجم في «شعر» و«الناقد»، إضافة إلى عمله لمدة طويلة في «النهار» ثم مواكبته لتجربة «الأخبار» من عام 2006 حتى وفاته. تحية محبّة لجوزيف الذي كتب مرة «طالع عبالي فل»، ولانسي الذي كانت «أخاف» اولى كلماته في «لن»: نحن ايضاً نخاف حين ينفّذ الشاعر تهديده بالرحيل

تقديم واختيار **محمد ناصر الدين**

عقد على رحيل أنسي الحاج وجوزيف حرب... فبراير أقسى الشهور

أنسي الحاج

1- هويّة

أخافُ.
الصخر لا يضغط صندوقي وتنتشر
نظّارتي. أتبسّمُ، أركعُ، لكنّ مواعيد
السرّ تلتقي والخطوات تُشعُّ، ويدخل
معطف! كُلّها في العُنُق. في العُنُق آذان
وسَرقة.
أبحث عنك، أنتِ أين يا لذّة اللّعنة!
نسلّكِ ساقطٌ، بصماتُكِ حفّارة!
يُسلّمني النوم ليس للنوم حافّة،
فارسمُ على الفراش طريقة، أفتحُ
نافذةً وأطير، أختبي تحت امرأتي،
أنفعلُ!
وأشتعلُ!...
تعال أصيح. تعال أصيح. إنّني أهتف:
النصر للعلم! سوف يتكسّر العقرب،
وأتذكّر هذا كي أُنجبَ بلا يأس.
تُمطر فوق البحر
أناديكَ أيُّها الشبحُ الأجمر، بصوت
الحليف، والعبد، والدليل، فأنا أعرف،
أنت هو الثار العائد، صلّباً كالرّيا،
فاحشاً، أخرس، وخطّطي بلا
مجاذيف. أُسدل رأسي على جبيني
فتحدُّثني عينُك الوحيدة من أسفل:
النهارُ يتركني اللّيلُ يحميك. النهارُ
يدفعني «لك الليل!» فأركض، اللّيلُ
رَجُلٌ! أهربُ أين وأنا الأفق؟
الحياة حيّة. العين دَرَج، العين قَصَب،
العينُ سوق سوداء. عيني قِمَع تقفز
منه الريحُ ولا تصيبه. هل أعوي؟
الصراخ بلا حَبْل. هناك أريكة
وسأصمد.
سوف يأتي زمن الأصدقاء، لكن
الانتظار انتحر. الجبال تُسرع. عَبَثاً،
عَبَثاً، الخوف رقم لا نهائي.
السقفُ ينحلّ في قلبي والأرضُ لا
مكانَ لها. أهرولُ وأقذف، يكنسُني
الصدى، صدى! الأرض بعيدة بلا
طريق، الأرض تنزل بلا عَتَبة.
أُطلّقُ على الهواء، أغزل الهواء، بالياقي.
بلا ثغَّة، الحركة ليست ضدّ اللّيل،
الحركة عمياء، ترى باللّيل. ثُم!
المصباح خادم ويدك خادمة. (أضحكُ
مني) قم! هوذا أنا، الباب يُطرَق.
الباب: هنا الموت. وجهُهُ وجه القَدَر
وظهرُه الضّياع. يُطرَق ولا ينتفض،
فهو يبقى.
يجب أنْ أبكي، كيف نسيتُ أنّ الدموع
تعكّر المرايا؟ المرآة غابة لكنّ الدمعة
فدائيّ. فلاسمع جلّيتكِ أيّتها الرفيقة!
فلأرفع لواءك حتّى تتقطّع أوتار
كتفي!
تُمطر فوق البحر
لم يعد في العالم دمعة
والحزن؟

ما سعر رجل حزين! التغضّن علامة،
الغضب إبحار. زُرقُ الصّرخ تذبح
الربيع، وعند الصباح تتعانق المذبحة
والظّفر وحسداً تخلّعُ وجنتيّ.
لكنّ الخوف!
ما
الخوف؟
لا تبدأ. سأصوّل. وأصمت. جناحك،

أنسي الحاج

كنتُ أسمع كالنائم، وأرى
ولما ما زلتُ ولداً
تكدّس العالمُ في عينيّ
الأخبار والأعياد وكتبُ الجيب
الأمزجة والمفردات
تكدّست الطُرُقة والنقشة
(كلّ طُرْقة)
كل نقشة)
وصرتُ حين أشدّ لأفلت
كُلّما شددت
كَرَجتُ من فمي طرّة
ومن فمي نقشة
ومن فمي المزاج والمفرَدة
الجدارُ الذي وُلدتُ عليه
بَصَقتُ عليه
وحرَسَني.
بين ذراعيّ يبكي
ولد
لأن زهرته الصغيرة التي خطفَها من
الغابة
عادت ونَبَتَتْ في المكان نفسه.
لأن العقرب التي
هزّيها ليحميها
مسحورة بشياطين الأسفلت.
لأنّ حشيشة الجدار الهوجاء
ليست كما حرّضها.
لمّا كنتُ ولداً
لمّا صرتُ ولداً
لمّا ما زلت ولداً
لم أكن محظوظاً كصغار الغرب
ولا كصغار الشرق
بلادي ضيّقة مثل سُكّرة
كرهتُها ووُصِفتُ
وسقطتُ كالمارد عليها.
وُلدتُ تحت بُرج الأسد
وأسداً ولدتُ
تحت برج السرطان
وانتقاماً
سطوتُ على الأبراج جميعاً
وكُنتُ ممنوعاً من الدخول لمّا
دخلتُ أبعد من الجميع
غافياً على جذوري في غول
هو أُمُّ أربع وأربعين
وشمعدان أيضاً، وإبريقُ الزيت
وحملت الغول بأحشائي
فسدَّد خناجري إلى أحشائه
مُتلاصقَين كعُفوَة ونباتها
واحداً كطُرْفة ونقشة.
المُنهالون من أظافري
المُزدادون سواداً تحت عينيّ
سواء دفنوني أو هربتُ
غَيّرتُ أبراجي أو انتحرت
صَنَعوني.

6- اذهبي، اذهبي، ولتتبارك الارض

اذهبي في روائح الليمون ولا ترجعي
بعد القطاف.
اتّحدي ولا تنفصلي.
تضمّخي، تَورّعي في الشُّعاع، لا
تنعكسي.
تصاعدي، تصاعدي، لا تُمطري.
اجعلي خدّيك نِسريْنَتَين، وكوني
جذعهما.
ليَصِرْ نهداك مصباحين وأنت
عتمتهما.
ليكن شعرك غيمة وكوني عاصفة.
اذهبي، اذهبي، ولتتبارك الأرض.

اصعدي إلى الروح، غيبي في الماء،
اهبطي إلى الروح.
خلّصيني أنا الصغير من حبّك.
اتركي، فما من راحة تحت عهدك غير
موتك.
ما مَضت علينا توطئة وها ينتهي
الوقت.
ما فتحتُ لك قميصاً.
في بلادي حيث الحدود عصافير، لا
تنتهي الحدود بين وجهي ووجهك.
في بلادي حيث الزهر يشقّ الصخر،
يسحقني الحرمان.
في بلادي حيث البلابل على الشبابيك،
والسماء، على شفير الأرض، بيني
وبينك غربة الظلّ عن الجسد.
وجوهٌ تنحني عليّ، ولا أراك.
ليتك تبقين وراء اليأس قليلاً، فأوافيك.
أمكُثي قد أصل
فنذهب في روائح الليمون
وأفوزُ بك في ريعان الموت.

7- اوراق الخريف مريضٌ العذارا

الكآبة التي كانت تسكنني ماتت
حلّ محلّها، برياحه وأمطاره،
السيّد الوقت.
صرت أستغرب الشّعر
أقول عن الأطفال أطفال
عن ركبة امرأة ركبة امرأة
وعن غُصن خَوْرَة مقطوع غُصن
خَوْرة مقطوع.
ولم أكن، عهد الضباب الدامع،
أتداول أسماء المُسمّيات المتداولة
لا تكثيراً وحده
بل لأنّي كُنت شاعراً
فكُنتُ، عهدَ الكآبة، أسمّي
مثلاً
أوراقَ الخريف مريمَ العذراء.
كم كُنت أُحسُّ ذلك!
وما كُنت كما قُلت
أسمي هذه الأشياء
بل أراها
وآه كُنت غنيّاً
كُلّ ما يلمسني يسحرني
كُلّ ما أمس أسحَر
ولم أكن أجهل
لكنّ، لم أكن أعرف
وظننت صُبْحَ يوم من الأيّام
أنّني خالد،
حتّى
فاحت الكآبة التي كانت
وانتهى الأمرُ
كما كنتُ أعرف كيف
ماتت كالمِسْك.

8- دُغوش الغياب

تجلسُ أمام النافذة المفتوحة، وتشرعُ
في الذهاب. المدينة مدخنة طويلة،
تصعّد الرغوة.
بعيداً ما، في المكان المقابل، رجلٌ
يذهب إليها وهو وراء نافذته.
يجهل واحدُهما الآخَر. وسيبقيان،
بإذن الله.
وكلّ يوم تقريباً.
هذا هو الحبّ كلّه.

(من الأعمال الشعرية الكاملة لأنسي الحاج - «منشورات المتوسط»، 2023).

جوزيف حرب

... وَكنتُ عريساً مِنَ النَّحل، أمتصُّ
كلَّ بنَفْسجةٍ حَفَّت الخصرَ بالرقص.
كنتُ أميرَ الغمام، وحاشيَتي في بلاطِ
الشُّهورِ الرياحُ. يُفتَحُ فوقَ لساني نهدُ
الخزامى، أَمْوَجُ تحتي عروسُ السهول،
أَعرُبي من الشجراتِ التي أشتهيها،
أضاجعهنَّ، وألمعُ ثمّ أذوبُ. تَحَدَّرْتُ من
أمَهاتِ العريش. أبي كانَ مُهْرَ البراري
سَبَتا مِنْ خِيامٍ لِبَدْوِ العَناقِيدِ
أُمّي، وفيها
رَقَدْتُ.
ولمّا أتاها مخاضُ النَّبيذ،
وُلِدتُ.
أفاقَ نساءُ البنفسجِ من نومهنَّ.
وطَبَّبْنَ أفخاذَهُنَّ بأس. وأكتافُهُنَّ زمنٌ
عليها مُوشّحةٌ مِنْ غِناء الدَّواةِ. وكُنَّ
نَقَشْنَ النُّهودَ بماءِ زَبيبٍ، فَدَرْدَرْنَ مِسْكاً
عليها، وأطْلَقْنَها في
فضاءِ الجسد
حَمَائِمَ
في صيفٍ يومٍ أحَد
ورُحْنَ يرتّلْنَ للصخر، ربِّ الفتُوَّة:
والريح، سيّدةِ الخصْب؛ والموج، فارسِ
مملكةِ البحر. كُنَّ يُضِئْنَ الأصابعَ،
والصَّوْتُ يزْشَحُ منهنَّ خَصراً ونَهْدَيْن:
«اسْقوهُ ماءَ الأنوثةِ حَتّى يَصيْرَ إلهَ
السكارى الّذي كَرْمُهُ أسْوَدُ تحت بطون
النِّساء. ولا تُطْعِمُوهُ سوى عشب بَرْق
لِيَنْمو في صُلبهِ شَبَقُ الغيم. هاتُوا لهُ
فرساً ظهْرُها يشبهُ امرأةً في الحصاد.
ولا تَدَعوه يرى غيْرَ عُري وَرَقْصٍ. وإنْ
شاهدَ اللّيلَ في الشَّعْرِ فَلْتَدْعُهُ شَفَةٌ
للمبيتِ لديها»

■■■

أبدًا لهنَّ كبحر يبدّل موج السواحل.
أحصدهنَّ كأنّي حزيران. أغلّقهنَّ ورائي
فخذين قد أصبحا باب بيت الخطيئة.
أمسح عنّي كآباتهنَّ كمن يستحمّ.
وإنّي اكتشفتُ عفونتهنَّ، وما فوق
أذرعهنَّ من الصدأ الشفّ، بعد العناق،
وليس كزنجارهنَّ سموماً إذا هنّ أرسلن
أدمعهنَّ. لأنّ بياض ملامحهنَّ نحاس.
أسمّي الوفاء لهنَّ المراثي. وأقتح قصر
المساء لأدخلهنَّ توابيت نومي. والقي
النذور على أرجل الوقت حتى يصبنَّ
بداء العكاكيز منذ الولادة. لا لمس
الفأس إلا وأذكر أشجارهنَّ. وإنْ هنَّ
جُعنَ سأطعمهنَّ المرارة والشكّ. أجلسهنَّ
على القبر بين المناديل والقدّرات، وأخرجُ
أهل القبور لهنَّ ليشهدنَ كيف أراهنَّ
بعد السرير. رياحٌ طبائعهنَّ. وأرقى
كراماتهنَّ الخيانة. بتقنّ ذبح الهدية
حتى تسيل دموع المحبّين منها. وتَشْمَلُ
أمهاتهنَّ خيوط جبين العريس ليَزْفَانَ
قبل الزفاف شفوف بكارتهنَّ.

■■■

يُراقِبْنَ في لغتي الياسمينَ، فيقطفنهُ
لتصير دواتي خراباً. فيهجرنها تاركات
عليها صليبَ سوادٍ، وقد وقفتُ أحرقي
تحته مريماتٍ. يخنَّ وهُنَّ يُعانِقْنَ بينَ
الضباب مسيحَ
بياضي.
يُطلّقْنَ حتى النسيم من الأقحوان.
وتُغرقهنَّ بوهْجِ اليواقيتِ والـلازوردِ،
رأيتُ غزالاً وذئباً. سمعتُ أنابيبَ
تجري الجنازات فيها. وكان لها جسد
خشبيّ هو الباب قبل دخولي. وكانت
يداها عليه انحناءة قِفلَينِ كلّ بخمس
نحاسات جَمر.
وغاب الرئيّ ومنه بقلبي دويّ.
وخاف النساء الرئيّ. وقد كنّ حولي.
فجمعنَ أنفسهنَّ كإكليل غيم. وطفقنَ
كأنّي خمر
وهنّ
دُوار.

ولمّا تلاقت أصابعهنَّ بدأن بذبنَ، فلا
هُنَّ ماءٌ. ورُحنَ يسلنَ، فلا هنّ فضّة ورْد.
ولما امّحى شكلهنَّ تحوّلنَ أزرقَ أزرق،
ثم ارتفعنَ خفافاً إلى أن غدونَ سماوات
صيف نقيّ فُرِحتُ أنا الشمس أصعّدهنّ،
فكان على الأرض ليلٌ
وكان
نهارٌ.
ولما أذوب بهنَّ أغيبُ. فيُصبِحنَ مما
أقْضَتْ كواكبُ
مرْأتُهنَّ للبحار.

تزيّنَ أجسادهُنَّ مصابيحُ خوخ عليها
اخْضرارُ الضّبابِ
إزارُ.
رأيتُ النساء لهنَّ انتظار الشموع،
فاشعلتهنَّ؛ وطبّع البحار، فما جئتهنَّ
شتاءً. صنعت زوارق مثل الأصابع فوق
الخصور، وابحرتُ كالخائفين من النوم
في أعمق الماء مثل المراثي.
واكتشفَ الموج فيهنَّ، يُفلتنَ مني،
ويصبحنَ غيماً، فاكتشف المطر الراحلات
إليه، فيدخلنَ دار التراب، ويَخرجْنَ وَرداً،
فأقطفهنَّ، وأملأ منهنَّ روحي عطراً،
وتختي رقصاً، ويذبلنَ عند الصباح،
وأمضي.
ألا انْضَجْنَ يا نسوةَ الأرض، تَمُوْزُ فيّ،
وإنّي قدّيس عيد القطاف، وأجسادُكنَّ
عناقيد هذي المعاصر في جسدي الدّير،
حَيْثُ تَرْهَبُ كلّ السّكارى.
خليعٌ،
أخَفُّ الذي بي المجونُ.
وأرشح مكراً وعاراً. وبي رغبة أن أخون
اللواتي يزيّنَ أرواحهنَّ الوفاء، وألّا أعود
إلى مَنْ بَلَدٌ لهنَّ انتظاري. وكم اشتهي
أنْ تظلّ النساء عوانس، أو أن يمتنّ وهنَّ
عذارى، إذا لَمْ تُقَدِّسْ أصابعُهُنَّ خواتم
طلّسبي، أو لم تُفتَحْ تويجاتهُنَّ بنَيْسَانِ
تَخْتي.

من قصيدة «آدم بين هلاليّ السهم والقوس»، «السيدة البيضاء في شهوتها الكحلية»، دار رياض الريس، 2000).

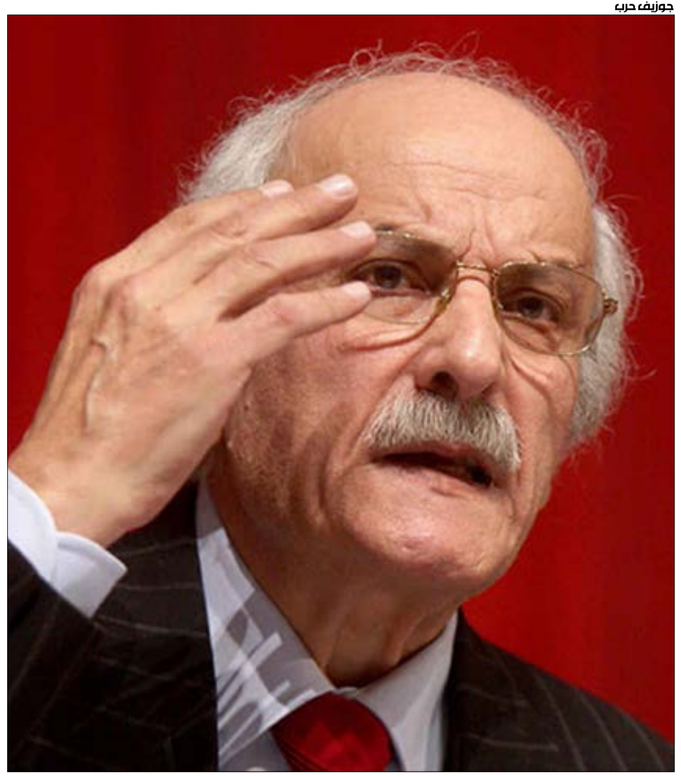
جوزيف حرب

فلسفة

جون غراي متشائم من مصير البشرية

سلوى دبوق

«لا تتفاءلوا كثيراً بمستقبل الإنسانية ولا تحلموا بغدٍ أفضل»! هذه هي الرسالة الأساسيّة لكتاب «كلاب من قش» (2003) لجون نيكولاس غراي الذي صدر أخيراً بالعربية عن «صفصفة سبعة للنشر والتوزيع» (ترجمة مدى شريقي). ينظر الفيلسوف والعالم الاقتصادي البريطاني بتشاؤم شديد إلى مصير البشرية، مشكّكاً بكلّ أفكار التنوير والحداثة، وخصوصاً تلك التي تدّعي أنّ الإنسانية في حركة تطوّر دائم. يرى أنّ التقدّم الإنساني، أي الانتقال من حال وحشية إلى حال إنسية، هو محض أوهام. يرى غراي أنّه حين ابتكر الإنسانيّون فكرة التقدّم، مزجوا بين الخرافة السقراطية المتعلّقة بالعقل والعقلانية والأساطير الدينية. يؤمن غراي بأنّ الفلسفة الإنسانوية تأثرت بفكرة الخلاص المُنجَّزة في العقيدة المسيحية، وحوّلتها إلى مشروع لتحقيق التحرر الإنساني. هو لا يُخفي إعجابه بالفيلسوف المتشائم شوبنهاور، الذي اعتبر أنّ الإنسانوية، تحجب حقيقة الحالة الإنسانية الهشّة، ويجادل بأنّ الفلسفة التقليدية، بما في ذلك فلسفة التنوير، تُديم خطأً أساسياً موروثاً من المسيحية، وهو الإيمان بالاختلاف الجذري بين البشر والحيوانات الأخرى. يؤيد مؤلف «القدّاس الأسود: الدين القيامي وموت اليوتوبيا» وجهة نظر شوبنهاور القائلة بأن الأفراد يظلون طوال حياتهم أسرى للوهم القائل بأن الوعي والإرادة الحرة والفردانية تميّزهم بشكل عميق عن الكائنات الأخرى. وهذا الوهم هو أساس المعتقدات الأخلاقية والوجودية للفلسفات الغربية. يستكشف غراي كذلك الطبيعة المُعقّدة والمجزّأة للذات البشرية، مفنّداً الفكرة التقليدية القائلة بأن أفعالنا هي نتيجة قرارات واعية. ويؤكد أنّ الإنسان، طوال حياته، نادراً ما يقرر، ومعظم أفعاله تنبثق غالباً من عادات ومهارات عميقة الجذور، لا تقع تحت سيطرة العقل الواعي. كما ينتقد فلسفة إيمانويل كانط، أحد أعمدة عصر التنوير، معتبراً أنّ أفكار الإرادة الحرة والهويّة الشخصية والاستقلال الأخلاقي وأهمية الفضيلة كلها بُنيات خيالية ليس لها أساس حقيقي.

يعتبر غراي أنّ نظريّة نيتشه حول الإنسان المتفوّق الذي يتميّز بقوة الإرادة والقدرة على تحدي التقاليد والقيم المتوارثة، وأفكار مارتن هايدغر عن الإنسان صاحب الحضور المركزي في هذا العالم الذي يُعطي للحياة معناها، ويمنح الشرعية والمعقولية للوجود، قد تأثرت بشكل كبير بالموروث المسيحي حول المُخلّص والخطيئة الأولى (رغم ادعائها العكس). تسعى هذه الفلسفات إلى خلق معنى للتاريخ واكتشاف الهدف من الوجود الإنساني. أمر يرفضه غراي لأنه يرى التاريخ البشري كسلسلة لا تنتهي من المصائب والجرائم والحروب الدموية. ينتقد غراي أيضاً فكرة البحث عن الحقيقة التي تنادي بها الأديان والفلسفات الغربية، ويرى أنّ الحقيقة ليست ضرورية للبقاء أو التكاثر، بل يمكن أن تكون عبئاً تطورياً.

يتبنى غراي نظرية «غايا» للعالم جيمس لوفلوك (1919-2022) التي تفترض أنّ الأرض كائن حي ذاتي التنظيم قادر على المحافظة على البيئات الكيميائية والفيزيائية المثالية للحياة. وفقاً لهذه النظرية، يمكن للأرض تصحيح الاختلالات الناتجة من النشاط البشري الذي أدى إلى تدمير البيئة واستنزاف مواردها. يعتبر غراي أنّ النمو السكاني غير المُنظّم، الذي تجاوز حالياً ثمانية مليارات نسمة، هو بمثابة وباء بشري اجتاح كوكبنا. ويتوقع أن تعمل الأرض بطريقة ما للتخلّص من الإنسان بهدف استعادة التوازن السابق. يعتقد صاحب «أوهام الرأسمالية العالمية» أن شفاء الأرض من هذا الوباء سيحدث على الأرجح عبر عملية التغيّر المناخي التي ستؤثر بشدّة على النظم البيولوجية. يتنبأ بمستقبل مظلم للإنسانية، إذ ستؤدي الحروب المستقبلية حول المياه والغذاء والطاقة، بالإضافة إلى التغيّر المناخي الشديد، إلى القضاء على ملايين البشر. ليرجع العدد إلى مستويات ما قبل الطفرة السكانية الكبيرة التي نشهدها حالياً.

يشكّك الفيلسوف الإنكليزي ببسطة العلم وعقلانيته. يرى أنّ التقدّم العلمي في الواقع عن عالم غامض وفوضوي، عصي على الفهم الكامل. يوافق غراي أنّ التطوّر العلمي قد خفّف من حدّة الفقر والمرض، لكنه يرى أنه أسهم أيضاً في تعزيز الاستبداد ونشر الحروب. يؤكد غراي أنّ الإنسان لن يستطيع التحكّم بالتكنولوجيا، معتبراً حلم السيطرة عليها مجرد وهم آخر من أوهام الإنسانية الكثيرة، وخصوصاً أنّ التكنولوجيا اليوم لم تعد حكراً فقط على الحكومات، بل تسرّبت بفضل انتشار المعرفة إلى أفراد وجماعات قد تستخدمها لأهداف سياسية وأيديولوجيّة وحتى أغراض إجرامية. ينتقد غراي الثورة الحالية في مجال الذكاء الاصطناعي التي قد تؤدي إلى زيادة البطالة، مشيراً إلى أن المجتمعات قد تتحوّل نحو سياسات ترفيهية وابتكار أشكال جديدة من الرذائل لإلهاء البشر العاطلين من العمل. ويُعتبر الفيلسوف أيضاً عن رفضه لمشروع الخلود التكنولوجي، الذي يراه تجسيداً لطموح ديني يهدف إلى تحرير الإنسان من الصدفة والفناء المحتوم. يُشدّد المؤلف على أن التاكل الطبيعي للجسد الإنساني يُذكّرنا بجوهرنا الحقيقي، المرتكز على عناصر عرضية مثل مكان وزمان ولادتنا، وعاداتنا وخصائص أجسامنا، ويحذر من التضحية بهذه العناصر الأساسية في سبيل السعي الوهمي إلى حياة خالدة في الفضاء الإلكتروني.

يُجري غراي كذلك مقارنة بين الديانات التوحيدية والديانات الأخرى، ويرى أنّ الأولى قد تسبّبت في حروب دينيّة كبرى، كالتي شهدتها في أوروبا في القرون الوسطى. مردّ ذلك تركيزها على صحة العقيدة والحقيقة بغض النظر عن الطقوس والشعائر الدينية. الطريف أنّ غراي يتوقع أنّه في حالة الانقراض الجماعي للبشر، سيبدأ عصر العزلة، الذي سيشهد عودة التقوى والتصوّف بين سكان العالم المنهكين. ويُشير إلى أنّ المتصوفين، الذين سيبحثون عن الفهم، «في الأماكن الطبيعية الفارغة، غالباً ما سينتهي بهم الأمر بجلب ضياع الإنسانية معهم من جديد، بدلاً من الانفتاح على شيء سام ومتعال. كما يرى غراي بأن الإلحاد، الذي يُعرف بموت الإله، سيظلّ مشبعاً بالإطار المفاهيمي للمسيحية، وهو ينظر إليه على أنّه مظهر متأخر للشغف الديني بالحقيقة.

ما الحلّ إذاً بالنسبة إلى غراي؟ الحقيقة أنّ لا حلول على الإطلاق، لأن غراي يرى أن الإنسانية لا تستطيع العيش من دون أوهام ومغالطات فكرية، ومهمتنا أن نميّز بين الأوهام التي نستطيع التخلّص منها، وتلك التي لا نستطيع التخلّي عنها. يدعو غراي البشر إلى ممارسة التأمل والتخلّي عن حبهم الانطوائي للأشياء البشرية. يدعوهم إلى تحقيق الصحّة الجسدية والعقلية على «الضفة المقابلة للإنسانية» عبر مرافقة الحيوانات، معتبراً أنّ الإنسان العاقل هو «نوع من بين أنواع كثيرة أخرى موجودة في الطبيعة، ربّما من دون أي ميزة تفضيلية. أما الأرض «غايا» فستتنفس الصعداء وتبقى على قيد الحياة لمدة طويلة بعد رحيله عنها.

ينتقد الثورة الحاصلة في مجال الذكاء الاصطناعي

لمحات

ماكسنس فرّمين

عن «دار النهضة العربية»، ببيروت صدرت ترجمة عربية لـ «ثَلْج» للروائي الفرنسي ماكسنس فرّمين (ترجمة الزميل رشيد وحتي). في يابان نهاية القرن التاسع عشر، يكرّس الشابُّ يُوكُو نفسَه لفنّ الهايكو الصّعب المتمنّع، حريصاً على إتقانه أسوةً بمعلّميه الكبار، حدّ أنّه تجشّم عناء عبور جبال الألب اليابانيّة للقاء أحد أهمّ معلّميه المعاصرين له. ستنشأ بين الشّيخ ومريده علاقةٌ غريبةٌ، تطفُو فيها الصّورة المُرْبِكة لامرأةٍ تختفي في الثّلج. في لغة مقتَّرة، متقشّفة، ومركّزة الوقائع، ينسج ماكسنس فيرمين قصّةً تمتزج فيها موضوعتا الجمال والحُبّ بشكل الهايكو، أسلوباً وهيكلاً لتوالي الفصول السّرديّة وتعاقب المواسم والأحداث. نصٌّ يندرج ضمن أهمّ ما أنتجته فرنسا ضمن جنس «نُوفِيلّا» السّرد الشّعريّ المعاصِر.

سليمان العليمات

يتناول الكاتب الأردني سليمان العليمات في روايته الجديدة «الفاتح الكبير: الأمير تيمورلنك بلاء الله» (المؤسسة العربية للدراسات والنشر) سيرة حياة القائد الأوزبكي الشهير تيمورلنك الذي عاش في القرن الرابع عشر للميلاد، وأسّس السلالة التيمورية التي استمرت في الحكم حتى عام 1857. غزا تيمورلنك معظم غرب آسيا ووسطها وعُرف بحملاته العسكرية الشرسة والواسعة، التي استهدف عبرها عدداً كبيراً من المدنيين، والتجمعات السكانية الكبيرة. اشتهر هذا الفاتح الكبير بالقسوة والعنف، ويُقال إنّه صنع أهرامات من جماجم ضحاياه وعلّقها على أبواب بغداد وحلب ودمشق ودلهي وحيثما داست سنابك خيله. لقّبه أعداؤه بـ«الذئب الأغبر أكل الأرض»، بينما أطلق أنصاره عليه لقب «الأسد الغازي»، لكنّ لقباً واحداً يبدو الأنسب لتيمورلنك وهو «بلاء الله».

فراس سليمان

في مجموعته الشعرية «كاميرا قديمة ما زالت تعمل» (محترف أوكسيجين للنشر)، يرصد الشاعر السوري فراس سليمان آثار الحرب بأسلوب يتجنّب الضجيج المفتعل والبكائيات المجانية. يستخدم عدسة الشعر لالتقاط لحظات غير متوقعة من الجمال والإحساس العميق، حيث تتلاشى الأشياء. يتجاوز الشاعر السوري قدرة الكاميرا على التوثيق، ويلتقط ما هو خارج الكادر. يدعونا سليمان إلى فتح أعيننا على المشهد كاملاً، لنعايش مفارقات ومفترقات وطن مدمّر وفقاً لجماليات تجربته الإبداعية وانحيازها المطلق إلى الإنسان، إلى صبية تكنس الفي، وخبّاز يتوق إلى شاي لا يعكّره الطحين، وذاك الذي تسأله القصيدة أن يبتسم لأنه لا زال على قيد الحياة. يحكي سليمان قصص الأبطال العاديين، العشاق، واللاجئين الذين أهملهم المتن كظلال صغيرة وأعادتهم إلى الضوء عدسة كاميرا الشاعر، القديمة كما يقول العنوان، ولكنها ما زالت تعمل.

غسان الصامتي

تحكي رواية غسان الصامتي «النغل» (دار الساقي) قصة جريمة تودي بحياة جدّة الراوي في تونس العاصمة. يروي الطفلُ المنبوذ والابن غير الشرعيّ تفاصيل نشأته في كنف جدّته تحت وطأة الفقر المدقع والحرمان. تركّز الرواية على القاع التونسي وتناقضات المجتمع الذي يُلقي بأبنائه إلى مصائر سوداء، ويُجهض كلّ أمل لهم بالنهوض. تتميّز الرواية ببناء سرديّ محكم، استطاع الكاتب تطويعه ليروي واقعاً تونسياً معاصراً، معيداً تفكيك البنية المجتمعية التونسية للوصول إلى مُسبّبات هذا الواقع المأساوي المشابه لواقع معظم البلدان العربية، نجح الصامتي في خلق شخصيّات روائية متكاملة، ناهلاً من حكمة الشخصيات النسائية، مرجعية غنيّة لرؤية العالم واكتشافه ونقده. كما قسّم السرد بمهارة إلى مستويات عدّة من دون أن يخلّ بالبنى، مازجاً الواقع بالتخييل الروائي.

مصطفى شلش

يعيش العالم اليوم اضطرابات في شأن تأمين إمدادات الطاقة من النفط والغاز، وخصوصاً بعد العقوبات الأميركية والأوروبية التي استهدفت روسيا عقب إعلان الأخيرة عن عملية عسكرية ضد أوكرانيا عام 2022. يُلقي الباحث المصري مصطفى شلش في «خطوط الغاز الروسية» (مركز دراسات الوحدة العربية) على إحدى أكثر القضايا إثارة للجدل في النقاش حول أمن الطاقة العالمي، وهو دور روسيا كمصدر للطاقة. يُقدّم الكتاب نظرة شاملة تتضمن دور الطاقة الروسية في مظاهرها الكثيرة، ويغطي الأبعاد الخارجية والمحلية لثروة النفط والغاز الطبيعي في روسيا التي تشكل إحدى أكبر الاحتياطات في العالم. ينظر الكاتب إلى قوة الطاقة في البلاد عبر تحليل السياسات الروسية تجاه الأسواق الدولية الأوروبية والآسيوية، إضافة إلى السياسات الروسية تجاه المنظمات الإقليمية المختصة بمجال الطاقة.

صابر سلام

يحوي كتاب «كلمات ومواقف» (دار هاشيت/ نوفل) سجلاً للخطابات والمحاضرات التي ألقاها رئيس الوزراء اللبناني الأسبق صائب سلام في مناسبات سياسيّة ووطنيّة بين عامَي 1954 و1990، وفيها يناقش أفكاره وآراءه حول أحداث لبنانية وعربية. جُمعت مواد هذا الكتاب الوثائقي من أرشيف «الجامعة الأميركيّة في بيروت» ومن محفوظات الرئيس سلام الخاصّة، وهو يقدّم لمحة وافية وشاملة عن مواقفه السياسية في قضايا عدّة، ويظهّر توجّهاته السياسية طوال حياته، وموقفه من الصراع العربي – الإسرائيلي، ودعمه للمقاومة الفلسطينية الذي بدأ منذ عام 1936. يعكس الكتاب رؤية سلام لبناء الدولة اللبنانية، كونه كان أحد الذين أسهموا في عمليّة بناء لبنان الحديث، عبر مشاركته في الجلسة النيابية لنزع المواد الانتدابيّة من الدستور، وفي رسم العلم اللبناني الجديد.

بحث

إلياس خوري يُعيد قراءة النكبة

تغريد عبد العال

النكبة ليست حدثاً عابراً بالتأكيد، فالمأساة لم تتوقف حتى اليوم، وتشكل إعادة قراءة النكبة ضرورةً لفهم هذا الحدث، الذي أطلق عليه المؤرخ قسطنطين زريق «النكبة»، بينما سمّاه إيلان بابيه «التطهير العرقي». من هذا الحدث، يُعيد الروائي اللبناني إلياس خوري النكبة في كتابه الصادر حديثاً عن «دار الآداب» تحت عنوان «النكبة المستمرة». يطرح الكاتب أسئلة كثيرة تشكل قراءته لما حدث، إذ يتسلل إلى حكايات النكبة وإلى روايات فلسطينية وإسرائيلية لطرح تلك الأسئلة.

يبدأ سؤاله الأول من مسألة: «سوء الفهم»، منتبهاً إلى ذلك السؤال الذي طرحه فلاح فلسطيني من قرية سمسم على الجنود الإسرائيليين الذين اقتحموا قريته وقاموا بهدم بيوتها في 14 شباط (فبراير) 1948، فيسأل الفلاح الجندي الإسرائيلي: «ليش هادا؟» وكان الجندي الإسرائيلي يعرف العربية، فأجاب: «هادا ايش» وأطلق النار على الفلاح وقتله. و«ايش» في اللغة العبرية تعني النار، فاعتبر الكاتب أن هناك سؤالاً فلسطينياً تقابله نار إسرائيلية، ويذهب إلى رواية الكاتب الإسرائيلي يزهار الذي صوّر صمت الضحية الفلسطينية المصابة بصدمة الاجتياح للأرض، وهكذا خلقت شخصية الفلسطيني الصامت في الرواية الإسرائيلية.

أما سؤاله الثاني فهو مسألة التأويل، فالحاضر الفلسطيني هو في مواجهة التأويل الإسرائيلي، والقصة الإسرائيلية هي في مواجهة القارئ الفلسطيني. يورد الكاتب أنّ الفلسطيني فقد الأرض والمدن والاسم، فأصبحت استعادة الاسم مسألة رئيسية جداً. ففي قصيدة محمود درويش «عاشق من فلسطين»، سيطلق على المرأة التي هي تجسيد للأرض، اسم فلسطينية مرات عديدة، فصار الاسم مرادفاً للهوية. وفقد الفلسطينيون أيضاً الحكاية أو القدرة على روايتها، كما تورد الرواية الإسرائيلية وكذلك رواية غسان كنفاني «رجال في الشمس».

يوضح إلياس خوري أكثر في الفصل الثاني حول مسألة البكم فيقول إنّ «بكم الأدب هو جزء من بكم التاريخ»، فيشير إلى أنّ الأدب أيضاً هو ربما حلبة سوء تفاهم، فحضور الفلسطيني كشبح في الأدب الإسرائيلي هو مشكلة هذا الصراع الطويل، مشيراً إلى أنّ الآخر قد غاب عن الأدب الفلسطيني باستثناء بعض النتاجات كرواية غسان كنفاني «عائد إلى حيفا» وظهور ريتا في قصائد محمود درويش.

يشير صاحب «أولاد الغيتو» إلى كتاب «مسألة فلسطين» لإدوارد سعيد، حيث يقرأ المفكّر الفلسطيني الراحل النكبة على أنها حدث كوني في إطار الحركة الكولونيالية في القرنين التاسع عشر والعشرين، على عكس قسطنطين زريق الذي قرأها على أنها حدث تاريخيّ آنسَ لوعي جديد. فقد وضع سعيد فكرة فلسطين في قلب تاريخ العالم وأعطاها بُعدها الكوني، جاعلاً منها نقطةَ مرجعية في مسألتَي العدالة والحرية. بحسب صاحب «الاستشراق»، هناك علاقة بين الخطاب الصهيوني والتاريخ، فالخطاب الصهيوني كان منذ البدء خطاباً كولونيالياً، وهو جزء من مبنى ثقافي وسياسي أفرزته الحركة الكولونيالية وهي مرتبطة بالمشروع الأوروبي وبالولايات المتحدة الأميركية التي ورثت الإمبراطوريات القديمة، ويستند إلى شرعية دينية أسطورية. ويسأل الكاتب السؤال الفلسطيني الذي يحيّره: لماذا لا تزال الأساطير قادرة على حجب حقائق الحاضر؟ برأيه، إنّ تفكيك هذه الأساطير هو مدخل لاستشراف المستقبل. ومن هذه الأساطير: أسطورة التقسيم وأسطورة مسألة اللاجئين كنتيجة للحرب العربية الإسرائيلية، وأسطورة عملية السلام. وفي باب «أين تقع فلسطين»، يبحث إلياس خوري عن مسألة «الفدائي الجديد»، فتحدث عن باسل الأعرج، وكيف رسم ملامح المثقف المشتبك، الذي يذكرنا بصقة «زمن الاشتباك» لغسان كنفاني. فالاشتباك يتم في لحظتين مكتملتين هو الالتحام بالناس ومواجهة العدو. وفي باب «من يروي الحكاية»، يتحدث الكاتب عن رؤيته للمشروع الثقافي الإسرائيلي الذي يتلخّص في محو الفوارق بين الجلاد والضحية، ليتحول الجلاد إلى ضحية والضحية إلى الجلاد، فاليسار الصهيوني قد شكل العمود الفقري للأدب الإسرائيلي، وقد حول الضحية الفلسطينية إلى شبح لم يسمح لها بالكلام، فيما برز مشروع الفلسطيني في البقاء على الأرض، ووضع جميع المكونات الثقافية لتظهر في هذا المشروع من أدب وفن وسينما ودراسات ثقافية.

تكمن أهمية إعادة قراءة النكبة وتحليلها أساساً للفلسطيني في معركة الوعي، فإعادة طرحها يشكّل جوهر المواجهة مع عدو استطاع أن يروّج لسرديّته عن طريق الأدب، فكما يقول غسان كنفاني، إنّ «الصهيونية الأدبية قد سبقت الصهيونية السياسية». لذلك فإن قراءة الأدب الإسرائيلي كما يفعل إلياس خوري، تشكل عملية تحليل لذهنية الفكر الصهيوني الذي عمل كي يمحو وجود الفلسطيني ويحرس صوته كما صوّر ذلك في الروايات.

يحاول الأدب الفلسطيني الحديث أن يدخل عميقاً في سرّ البوح بالحكاية الفلسطينية من تفاصيل صغيرة مختلفة ومن زوايا أيضاً مغايرة، فهو يريد لتلك الضحية أن تبدأ بكشف جراحها الغائرة منذ النكبة. رواية عدنية شبلي «تفصيل ثانوي» هي مثال على إعادة سرد الحكاية الفلسطينية من وجهة نظر مغايرة، فالجريمة التي حدثت أثناء النكبة في صحراء النقب هي استعارة للجريمة الكبيرة وهي النكبة والمرأة الفلسطينية التي تحاول أن تذهب لتتقصّى ما حدث. هي استعارة للفلسطيني الذي يعيش الحاضر من دون أن يبتعد عن ماضيه، فكأنها هذه هي النكبة المستمرة، لأن المرأة تعيد قراءة ما حدث كأنه استمرار لما تعانيه في الحاضر، فتقوم بتلك الرحلة. الضحية هنا ـ كما يشير إلياس خوري ـ تتحدث وتروي لكن ربما قصة يعتبرها العالم هامشية، لكنّها لبّ وجوهر الإنسانية، فليس هناك من تفاصيل ثانوية في قضية فلسطين. وقد استطاع إلياس خوري أن يضع إصبعاً على جراح غائرة في الكارثة التي سمّيت النكبة.

وضع إدوارد سعيد فكرة فلسطين في قلب تاريخ العالم وأعطاها بُعدها الكوني

قصص

شيخة حليوى ترصد عالم النساء الموشوم بالعار

فاطما خضر

تبدأ القاصّة شيخة حليوى ابنة قرية ذيل العِرج البدويّة على سفوح جبل الكرمل الفلسطينيّة، مجموعتها القصصية «طريق النّحل» (صدرت طبعتها الثّانية أخيراً عن «دار النهضة العربيّة» في بيروت) بقصّة بعنوان «حيفا اغتالت جديلتي» لتصوّر لنا بنظر الكاتب إلى قوة الطّاقة في البلاد عبر تحليل السياسات فلسطينيّ أصيل، وممّا جاء فيها: «كلّ ما أخفيتُه عنها ما كنت أراهُ يندرج في إطار «الجدْبِ» (الكذب)، ولم يكن يستحقّ ما تُنزله بي من عقاب بعد أن يصفعها «جدّبي» ويُحرجها أمام الآخرين. كنتُ أحتاجه، الكذب، كما أحتاج أن أكون، أن أكون منهنّ: طوني، جوليا، مها، إيهاب، نادرة، تشارلي، أحتاجه حتّى أتسلّل من خيمة البداوة وأعيش منفاي المؤقّت بسلام، أحتاجه كي أقتل القبائل، وتُحبّني هي، وهي كان حُبُّها عميقاً بارداً جارحاً. لا يكاد يطلّ بسمةً أو قبلةً متردّدةً إلّا و«تُكْصَف» عمره، كما «تُكْصف» عمري بدعائها عليّ في لحظات غضبها. سَوْدت وجهي كَدَام الرّاهبة! خَلّيتيني كد اللّكمة، شُدّو ودها تْكول عنّي هَسّا؟ مي عازفة تربّي بنتها؟ يُمّة... حُمّة وحيّة جَرة! ما تسْتحي عحالج. وَدّج إرث بداوة يقصم ظهرها. بالتالي، تنجح القاصّة في نقل ملامح حياةٍ كاملةٍ بما يسودها من صراعات طبقيّة وعنصريّة وجندريّة، وبتكثيف عالٍ، عبر طفلةٍ بكلّ ما تحمله من براءةٍ وتساؤلات وأحزان تكسر القلب، تثور على مجتمع ماهر في قصّ جناحيك وتحجيمك، فتذبح جديلتها، لتُشير حليوى بذلك إلى أهمية وأد الكثير من العادات والموروثات التي تصبغ المجتمعات فتُقيّدها وتُبقيها رهينة التخلّف. وتستكمل في «سأكون هنا» الحديث عن البداوة وعلاقة الابنة بالأمّ التي ورثت العصبية والغضب كلعنةٍ تنتقل جيلاً عبر جيل، مُستخدمةً الفاظاً بدويّةً تستمدّها من أصلها، لتؤكّد على قيمة الهويّة والأرض كأيّ «وضحى المصطفى»، والتي لا يُريد أن يُصدق موتها. ففي شرع البداوة، ثمّة أمورٌ كثيرةٌ لا تموت وإن دُفنت تحت التراب. وتستمرّ حليوى في رصد عالم النساء، وهذه المرّة مع «أفعى» التي تحكي فيها عن نعيمة التي تغسل جُثث النساء الميتات، وما يحدث من نميمةٍ بعد غسلها جثة امرأةٍ وشمت أفعى في موضعين من جسدها الغض، الأنوثة إلى الجسد لتهدّمَ به وتحصد زرعه، رابطةً الحكاية بالأرض الأمّ. وسنابل القمح ومواسم الحصاد؛ ثمّ تصل إلى قصّة «عليّ» التي قد يشي عنوانها بدايةً ياسم رجل، لكنّها لا تبتعد عن عالم النساء، فعليّ الزّوج والعاشق الذي يقف ليتقبّل العزاء بزوجته وضحى التي اصطلحت النسوة على مناداتها بلقب زوجها «أفعى في موضعين من جسدها الغض، لتأخذنا حليوى برحلة عن المحرمات والدين والآيات التي تحكيها نعيمة، حتّى تغدو تلك الأفعى حديث النسوة وحُلم الرّجال. تعود حليوى مجدداً إلى الأمّ وأطفال لا حول لهم والفقر والزوج الظالم في «مدن منزوعة الرّوح». تحكي عن قوّة الكلمة وتأثيرها، حواراً قصيراً، قد يبدو عابراً، لكنّه يُشكّل حافزاً للأمّ لانتزاع روحها: «المرّة الأولى هي القاتلة ولا شيء يؤلم بعدها. صدّقيني. انزعي منّك شيئاً ما، وادفنيه في مكان ما وانسيه. مثل ماذا؟ خوفك، خجلك، روجك مثلاً». ثمّ إلى قرية أمّ الزّينات الفلسطينية التي يُغري اسمها بالجمال والحبّ، عبر «الحبّ كلّه حبّيته فيك». تحدّثنا المؤلفة عن عادات البدو ومحرماتهم وأوّلها الحبّ، فالبدويّ مضياف لديه كلّ ما يشتهي الضّيف ويُحبّ، ما عدا أن تُحبّ العذارى. تقول حليوى: «الرّجال في أمّ الزّينات لا يثقون إلّا بالنّساء اللّواتي تجاوزن الشّباب والجمال، فلا يُخشى عليهنّ من الفتنة، وهنّ فقط يتولّين تلقين عذارى القرية هذا النّاموس المقدّس: ما عندينا بنات يحبّ!...». تروي لنا كيف تختفي العذارى اللّواتي يعشقن ويغنّين، الواحدة تلو الأخرى. تتابع حليوى في باقي قصص مجموعتها رصد عوالم النساء ومعاناتهن، ومجتمع البداوة وتقاليده ومحظوراته، ومعالمه وعوالمه، وما يسوده من عصبية وتعصّب، وما يُروى فيه من أساطير تجعل الخوف سمة أساسيّة لنسائه، إلّا قلّة منهنّ يتمرّدن فيكون نصيبهنّ الرحيل بمعناه المجازيّ أو الاصطلاحيّ.

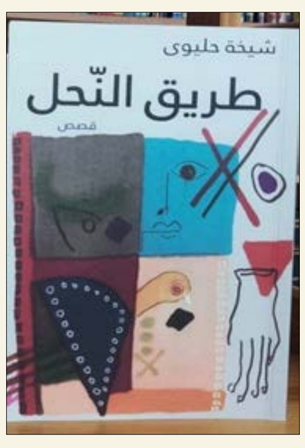

تضيء على مجتمع البداوة وتقاليده ومحظوراته

أوراق

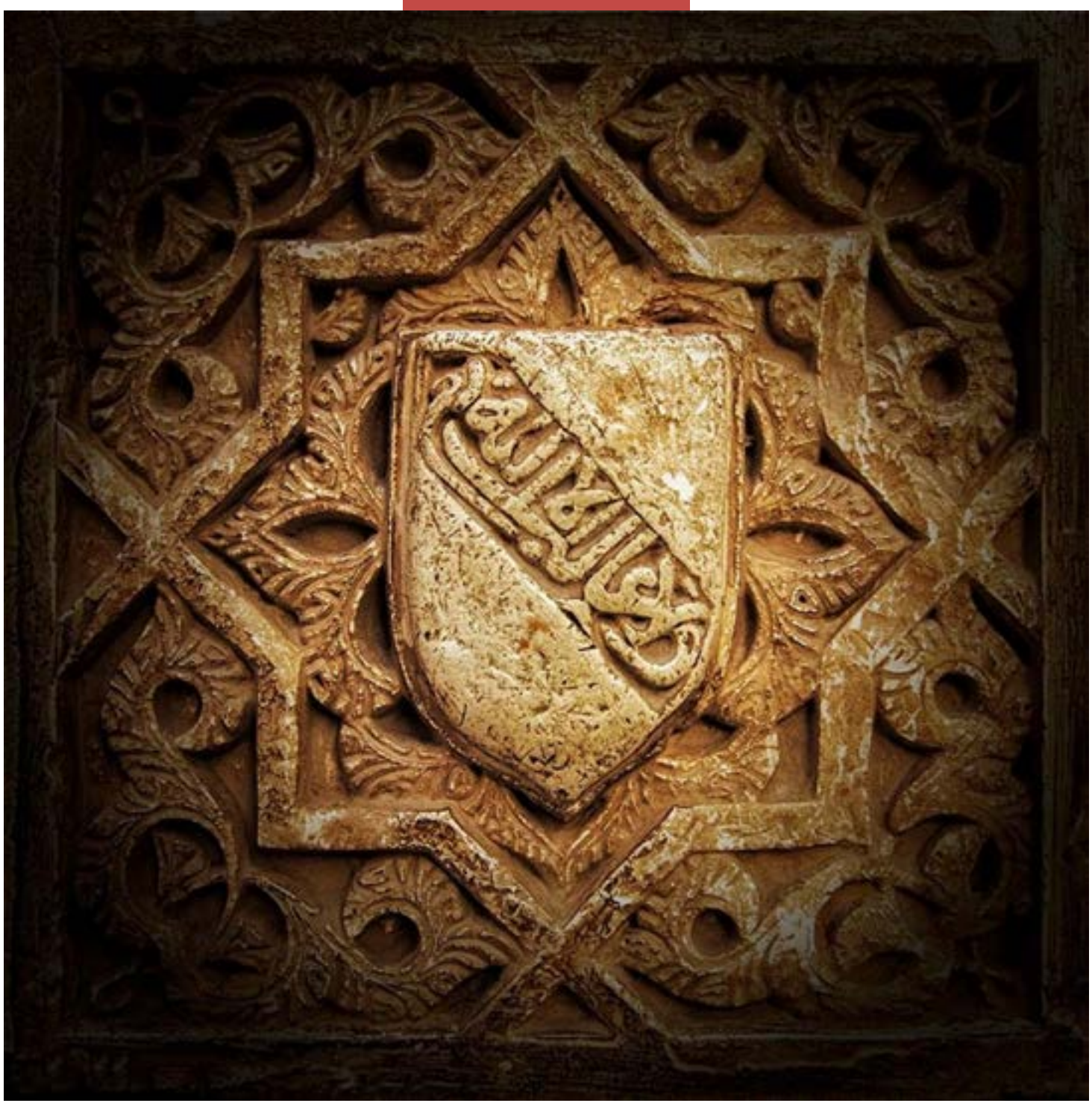

ركّز الخلفاء الأمويّون على توسيع حركة الفتوحات من الهند إلى الأندلس (تصوير أحمد البدوي)

ضرورة العودة إلى التاريخ الأموي

بثينة بن حسين *

رغم حملات التشويه التي تعرّض لها الأمويّون خلال المدة العبّاسيّة أساساً وطوال القرون الماضية، فقد طبعت هذه الدولة التاريخ الإسلامي. نشأت الدولة الأمويّة بعد الفتنة الكبرى بعد الصّلح بين الحسن بن عليّ ومعاوية بن أبي سفيان. وكانت لهذه النّشأة المنبثقة من الفتنة الكبرى آثارها السيّاسيّة والإيديولوجيّة والاجتماعيّة على الدّولة الأمويّة.

فقد ركّز الخليفة معاوية بن أبي سفيان الطابع الأرستقراطي القرشي العربي في الدولة الأمويّة بحكم انتمائه لبني عبد مناف في قريش. وسعى الخليفة عبد الملك بن مروان إلى تركيز الهويّة العربيّة الإسلاميّة بتعريب النقود والدواوين ووضع التنقيط للقرآن وبناء قبّة الصّخرة في بيت المقدس.

كما كان الخليفة معاوية بن أبي سفيان حريصاً على تركيز شرعيّة الخلافة الأمويّة المستمدّة أساساً من القصاص للخليفة المظلوم عثمان بن عفّان. وأدخل الخليفة نفسه الحكم الأسروي متأثّراً بالتّقاليد السّياسيّة البيزنطيّة، فحافظ الخلفاء المروانيّون على هذه التقاليد الأسرويّة وحصر الخليفة عبد الملك بن مروان الحكم في أبنائه. وكان الهدف الأساسي للخلفاء الأمويين هو تطوير مؤسّسات الدولة التي أصبحت دولة إمبراطوريّة. فقام الخلفاء الأمويّون وولاتهم، خاصّة ولاة العراق، بمجهود ضخم في بناء الدولة كإنشاء الدواوين كديوان البريد والرّسائل والطّراز وضرب العملة وتعريبها وتركيز التّنظيمات الإداريّة والعسكريّة خصوصاً في الأمصار في العراق وخراسان.

كما حرص الخلفاء الأمويّون ابتداء من مدة الخليفة معاوية بن أبي سفيان إلى مدة الخليفة عبد الملك بن مروان، على تشريك الفئات الاجتماعيّة المتنفّذة والثريّة في الشّام والعراق أساساً وهم فئة الأشراف، فتمكّنوا من السّيطرة على القبائل وتأطيرهم والقضاء على الثورات.

وقام الخلفاء الأمويّون بمجهود ضخم في تركيز الجهاد بتوسيع حركة الفتوحات في الشرق (الهند وبلاد ما وراء النّهر) وفي الغرب (فتح الأندلس والوصول إلى وسط بلاد الغال) والصّوائف (الحملات الصيفيّة على الثّغور باتّجاه بيزنطة). لكنّ الشّرعيّة المنقوصة للأمويين أدّت إلى قيام ثورات ضدّهم وتكوّن جبهات معارضة متنوّعة (شيعيّة وخارجيّة وغيرهما)، فظهرت أوّل حركة شيعيّة في عهد الخليفة معاوية بن أبي سفيان في الكوفة (حركة حجر بن عديّ الكندي51 هـ). ثمّ اندلعت الفتنة الثّانية في عهد الخليفة يزيد بن معاوية بعدما رفض أبناء الصّحابة البيعة له بالخلافة. فأعلن الحسين بن عليّ ثورة باسم أهل البيت وانطلق للعراق متوقّعاً دعم شيعة أبيه ولكنّه فشل أمام جيش الدّولة الأمويّة وتحالف الأشراف بالكوفة مع السّلطة. وعاقب الخليفة يزيد بن معاوية أهل المدينة على رفضهم مبايعته، فاستباح الجيش الأموي «مدينة النبيّ» للنّهب والسّلب و«هتك الأعراض». كما حاصر الجيش الشّامي مكّة وضرب الكعبة بالمنجنيق. حتّى يخضع عبد اللّه بن الزّبير بن العوّام «العائذ بالحرم»، فاخترق الأمويّون «كلّ الحدود والحرمات».

وبدأت الشّرعيّة التّاريخيّة الأمويّة (1) تضعف شيئاً فشيئاً. وتواصلت الفتنة الثّانية بعد وفاة الخليفة يزيد بن معاوية ودخول الشّام - مركز الخلافة الأمويّة - في حرب أهليّة وانتقال السّلطة للفرع المرواني. ونشأت أوّل حركة شيعيّة بعد مقتل الحسين بن عليّ في كربلاء وهي حركة «التوّابين» لتمهّد الطّريق للحركة الشّيعيّة كحركة سياسيّة -دينيّة معارضة للدّولة الأمويّة. وأسّس عبد اللّه بن الزّبير «دولة معارضة» للسّلطة الأمويّة في العراق والحجاز. وقد عرفت مدة الخليفة عبد الملك بن مروان أهمّ الثورات التّي عرفتها الدّولة الأمويّة (كثورات الخوارج والموالي وثورة عبد الرّحمن بن الأشعث الكندي) وكانت كلّها ثورات انطلقت من العراق.

> الشرعيّة المنقوصة للأمويّين أدّت إلى قيام ثورات ضدّهم وتكوّن جبهات معارضة متنوّعة

تعتبر هذه المدة (من خلافة معاوية بن أبي سفيان إلى آخر خلافة عبد الملك بن مروان) مدّة مهمّة في التّاريخ الأموي للتّرابط الوثيق بين تطوّر الدّولة كمؤسّسات وأيديولوجيا وفئات اجتماعيّة متحالفة مع السّلطة ارتباطها بالثورات وحركات المعارضة السّياسيّة -الدينيّة.

نشأت الأيديولوجيا الأمويّة بوصول الأمويّين إلى الحكم. فقد هبّ معاوية بن أبي سفيان أمير الشام من قبل الخليفة عثمان بن عفّان للمطالبة بدم الخليفة المظلوم وتطبيقاً للمبدأ القرآني «القصاص»: «ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليّه سلطاناً». ورفض البيعة لعلي بن أبي طالب لأنّه آوى قتلة عثمان حسب رأيه. ونصب معاوية قميص عثمان في منبر مسجد دمشق وأقنع مقاتلة الشام بشرعيّة خطابه. وقد ساعده هذا الخطاب رغم ضعف سابقته وقدمته التاريخيّة بالمقارنة مع علي بن أبي طالب، في خوض معركة صفّين والانتصار على علي في التحكيم. وتقوّت أيديولوجيا معاوية بفضل طموحه السياسي الواسع وتغيّر الظروف لمصلحته (ضعف علي نتيجة انشقاق الخوارج من «جيشه» وكذلك بروز فكرة «الأجدر» سياسياً لتولّي الخلافة). كما ساعده عمرو بن العاص بفضل دهائه وكذلك اعتماده على أهل الشام الذين كانوا ملتفّين حوله منذ ولايته الشام في عهد الخليفة عمر بن الخطّاب. وكان موت علي وعجز الحسن بن علي عن تولّي أمور أهل العراق سبباً مباشراً لتولّي معاوية الخلافة سنة 41 هـ. وبالتالي كانت وجاهة المطلب أي القصاص لعثمان أحد عناصر الشرعيّة التاريخيّة الأمويّة 2.

ولم تقتصر الأيديولوجيا الأمويّة على فكرة القصاص فقط، بل شملت جوانب أخرى كمفهوم الدولة العربيّة التي سنحلّلها لاحقاً.

* كاتبة ومؤرخة تونسية

(1) ركّز الخلفاء الأمويّون شرعيّتهم على القصاص للخليفة المظلوم عثمان بن عفّان.
(2): بثينة بن حسين، الدولة الأمويّة ومقوّماتها الأيديولوجيّة والاجتماعيّة، كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بسوسة، 2008.

Samedi 24 Février 2024 no101
السبت 24 شباط 2024 العدد 101

القوس

www.alqaous.com

8 صفحات

ملحق أسبوعي مخصّص للعدل والإنصاف يصدر مع الأخبار كل سبت

الاعتقال والتعذيب لمن نجا من الإبادة والجوع [3_2]

نظارات لبنان غير صالحة لاحتجاز الأحداث [7]

ما جدوى ملاحقة «إسرائيل» في المحاكم الدولية؟

[5_2]

(من الويب)

المختبر الجنائي

(من الويب)

«إسرائيل» تمعن في تعذيب الفلسطينيين جسدياً ونفسياً
الاعتقال والتعذيب لمن نجا من الإبادة والجوع

لم تعد محاولات الإهانة العلنية للمحتفظين الفلسطينيين تقتصر على منصات التواصل الاجتماعي، بل يعرضها العدو الإسرائيلي على أحد تلفزيوناته (القناة 14) على شكل وثائقي يظهر مدنيين مقيّدين ومعصوبي الأعين، تم اختطافهم من خان يونس، أثناء نزوحهم من المدينة طالبين الأمان في مناطق أخرى. «هذا شيء ممتع». يقول أحد جنود العدو، «هذه الصور ستبقى في عقولهم وسيفهمون ماهو جيش الدفاع الإسرائيلي وماهو شعب إسرائيل».

وهذا صحيح، إذ إن من الضروري توثيق وحفظ كل مقاطع الفيديو والصور التي تظهر عمليات التعذيب والممارسات المهينة والحاطّة للكرامة الإنسانية التي يمارسها جيش الاحتلال الإسرائيلي بحق المدنيين الفلسطينيين، رجالاً ونساء وأطفالاً ومعجّزاً. ولا شك أن هذه التسجيلات المصوّرة هي بمثابة قرائن وأدلّة يمكن الاستناد إليها لكشف الكذب والاحتيال الإسرائيلي، ومنع إفلات العدو من العقاب بعد إجرامه في ممارسة التعذيب بشكل ممنهج واستعراضي مهين

جنان الخطيب

يسأل جندي الاحتلال الإسرائيلي شاباً فلسطينياً معتقلاً، مكبّل اليدين ومعصوب العينين في شمال غزّة، بينما يقوم جندي آخر بتصوير الاستجواب:

- انت من وين؟
- انا من بني سهيلا
- بسبعة أكتوبر وين كنت؟ ما تكذّب
- والله كنت عند الكنب (يعمل في محل للمفروشات)
- عند بتاع الكنب؟
- نعم
- لماذا أنت هنا الآن؟ هل تعتقد أننا نعتقل الناس بلا سبب؟
- حقاً أنا أعمل في محل مفروشات.

التفت جندي الاحتلال صوب الكاميرا وقال:

- جميعهم يبدأون هكذا، ولاحقاً، كما تعلمون، سيقولون الحقيقة.

في بداية البرنامج التلفزيوني الذي بثّته القناة 14، يشير أحد جنود الاحتلال الى عدد من المعتقلين الفلسطينيين قائلاً: «هؤلاء إرهابيون من حماس، وبعضهم شارك في هجوم 7 أكتوبر». ويضيف، من دون عرض أي دليل، أن «هؤلاء من قوات النخبة وقادة حماس. إنه لشعور صعب أن تقف أمام هؤلاء الإرهابيين الذين قتلوا عائلاتنا وأطفالنا».

ويقول جندي آخر: «من الصعب عليّ جداً أن أقف بالقرب منهم. إنه أمر صعب بالنسبة إلينا جميعاً، لكننا محاربون ولسنا مرتزقة مثلهم». وحتى قبل البدء بالاستجواب الذي لا يستند أساساً إلى أي معايير علمية أو مهنية أو أخلاقية، يقول الجندي: «لا يوجد أي شخص بريء، جميعهم إرهابيون».

يسأل جندي معتقلاً شاباً يرتجف من الخوف والبرد:

- أنت، في 7 أكتوبر أين كنت؟
- كنت في البيت. ذهبت قليلاً الى المتجر لأحضر بعض الأغراض لطفلي الصغير. لديّ مولود جديد. ذهبت وعدت مباشرة الى البيت.
- في 7 أكتوبر ماذا رأيت؟
- ذهبت الى البيت ولم أر شيئاً. كنت في الشارع، وكانت هناك فوضى كبيرة. وأنا فوجئت وصُدمت. هذا الأمر حرام.
- هذا يعني أنك كنت مصدوماً بشكل كامل في 7 أكتوبر. ما هو رأيك في حماس؟
- الله ينتقم منهم. حسبي الله ونعم الوكيل. دمروا الدنيا. دمروا العالم. كنا نعيش بفرح وكنا نعمل.

في مشهد آخر، يتحدث جندو عن كيفية تفتيش النازحين: «هنا يتجمع عشرات الآلاف السكان الهاربين من خان يونس. يأتون الى هذه الحفرة، يضعون كل شيء معهم جانباً، ثم يذهبون إلى التفتيش الذي يتم بطريقة جيدة جداً جداً». وأظهر الفيديو الطريقة «الجيدة جداً جداً» لتفتيش النازحين، حيث تظهر المقاطع نازحاً عُرّي من ملابسه (باستثناء السروال الداخلي). ويضيف الجندي: «حتى الآن، وخلال أربعة أيام، أوقفنا 400 شخص لكونهم إرهابيين أو لديهم علاقة بإرهابيين من حماس بطريقة أو أخرى».

في فيديو آخر، يشير جندي إلى أحد النازحين ويقول للمذيع: «أرأيت؟ هذا إرهابي تم توقيفه. وهو متّهم بالقيام بعمل إرهابي». علماً أن مقاطع الفيديو تظهر نازحين مدنيين تم تفتيشهم بشكل عشوائي، ويبدو أن اختيار «الإرهابي» يكون حسب «مزاج» الجنود عند نقاط التفتيش.

يسأل جندي أحد المعتقلين:

- أنت من حماس؟
- كلا
- هل لديك أي تواصل مع أحد من حماس؟
- كلا
- أين كنت في 7 أكتوبر؟
- كنت أجلب شيئاً لأبي، وحدث ما حدث.
- إلى الداخل

ثم يظهر الفيديو اقتياد المعتقل الى مكان مخصص للتفتيش، حيث يجبر على نزع ملابسه وتُكبّل يداه وتعصب عيناه ويُترك في العراء حتى صدور قرار السلطات العسكرية الإسرائيلية بشأنه.

> **يستهزئ جنود العدو بالمعتقلين الذين يحاولون الإفلات من التعذيب الإسرائيلي من خلال إدانة حركة حماس**

وتظهر المقاطع استهزاء جنود العدو بالمعتقلين الذين يحاولون الإفلات من التعذيب الإسرائيلي بإدانة حركة حماس:

- من أين أنت؟
- بني سهيلا.
- أين كنت في 7 اكتوبر؟
- كانت مناسبة خطوبتي.
- صباحاً؟
- نعم. حسبي الله عليهم، دَمرونا ودمروا مستقبلنا
- من دمّر حياتك؟
- حماس، هنية، السنوار.
- انت كانك من حماس.

ورغم أن الجامعات والكليات الإسرائيلية تدرّس تقنيات التحقيق الفعالة التي تركز على أهمية الخصوصية والسرية والاحترافية بعيداً عن الكاميرات والتلفزيون، يبدو أن جيش العدو الإسرائيلي لا يريد التحقيق وتحديد الحقيقة، بل كل ما يريده هو القتل والأذى والتعذيب والإهانة والحطّ من كرامات البشر.

ففي مشهد تباهى به تلفزيون العدو، يسأل ضابط التحقيق بغضب مجموعة من المعتقلين العراة الموثقي اليدين والمعصوبي العينين، وقد بدت على أجسادهم آثار التعذيب: الحق على من ولاه؟ فيجيب هؤلاء: «الحق على حماس».

ويظهر مقطع فيديو آخر، بتاريخ 8 كانون الثاني 2024، عشرات المعتقلين الفلسطينيين في جباليا، شمال قطاع غزة، بملابسهم الداخلية، وأيديهم مقيدة، يصرخون ضد حماس أمام جنود إسرائيليين. والفيديو ليس الوحيد الذي تم نشره منذ اندلاع العدوان الإسرائيلي على الفلسطينيين في 7 تشرين الأول 2023.

المعروف هو أن إجراءات الاستجواب المحترف تكون خالية من الإكراه والترهيب والتلاعب، وتركز على البحث عن الحقيقة والحصول على معلومات دقيقة وتجنب الأساليب التي قد تؤدي إلى اعترافات غير صحيحة وبيانات غير موثوقة. لكن الحقيقة لا تهم الجيش الإسرائيلي الذي ما زال يختلق الروايات بشأن ما حصل يوم 7 تشرين الأول 2023 في مستوطنات غلاف قطاع غزة المحاصر.

أطباء وممرضون وصحافيون وعجّز

وثّق المرصد الأورومتوسطي شن جيش الاحتلال الإسرائيلي حملات اعتقال عشوائية طاولت مئات المدنيين الفلسطينيين من مناطق مختلفة من قطاع غزة، عقب اقتحام منازل سكنية ومدارس تحولت إلى مراكز إيواء لآلاف النازحين. وأشار إلى أن حملات الاعتقال العشوائية طاولت أطباء وممرضين وصحافيين وعجّزاً، فضلاً عن عشرات النساء، من بينهن سيّدة ظهرت في أحد المقاطع وقد تم اقتيادها إلى شاحنة مع مجموعة رجال وهم عراة.

ويظهر في مشهد آخر أكثر من 90 رجلاً بملابسهم الداخلية يجلسون في وسط الطريق تحت مراقبة جنود الاحتلال في شمال قطاع غزة (نشر في كانون الأول 2023). مقاطع فيديو وصور أخرى تم تداولها في اليوم ذاته أظهرت فلسطينيين عراة محشورين في شاحنات تابعة لجيش الاحتلال أو متجمعين في حفرة رملية معصوبي الأعين أو مصطفّين أمام جدار بطريقة مهينة، وكأنها مشاهد تسبق إعدامهم.

قال جيش الاحتلال إن هؤلاء تم توقيفهم لأنهم ينتمون الى «حماس»، بينما أكد فلسطينيون لوسائل إعلام أنهم تعرّفوا على أقارب لهم في بعض مقاطع الفيديو، وأن لا علاقة لهؤلاء بحركة حماس. من بين هؤلاء، الرّملاء في صحيفة «العربي الجديد» الذين تعرّفوا الى أحد زملائهم من بين المعتقلين (أطلق سراحه في كانون الثاني 2024، بعد أكثر من شهر على اعتقاله).

يتذرع جيش الاحتلال لإجباره المعتقلين على خلع ملابسهم وإبقائهم عراة بالتأكد من أنهم لا يخفون أسلحة أو سترات ناسفة. وإذا كان ذلك صحيحاً، فلماذا لا تعاد ملابس المعتقلين إليهم بعد التفتيش؟ ولماذا يتم ضربهم وتعذيبهم وشتمهم وتصويرهم وإذلالهم والتهكّم عليهم؟

> **يتذرع جيش الاحتلال لإجباره المعتقلين على خلع ملابسهم وإبقائهم عراة بالتأكد من أنهم لا يخفون أسلحة او سترات ناسفة**

«غوانتنامو» إسرائيلي جديد

أشار المرصد الأورومتوسطي إلى أن معسكر «سديه تيمان»، الذي يديره الجيش الإسرائيلي ويقع بين مدينتي بئر السبع وغزة جنوباً وتُحتجز فيه غالبية المعتقلين من قطاع غزة، تحوّل إلى «غوانتنامو» جديد تمتهن فيه كرامة المعتقلين، وتمارس في حقهم أعتى أشكال التعذيب والتنكيل، في ظل حرمانهم من الطعام والعلاج. وأشار المرصد إلى أنه تلقى شهادات عن وفاة اثنين من المعتقلين داخل هذا المعسكر، أحدهما مبتور القدم، كما أكّد اعتقال مسنّين من الرجال والنساء، مشيراً إلى أنه وثّق اعتقال امرأة يزيد عمرها على 80 عاماً، ومسنّين آخرين تزيد أعمارهم على 70 عاماً.

وفي 3 تشرين الثاني 2023، وثّق المرصد وفاة أحد العمال الفلسطينيين بعدما اعتقله جيش العدو لمدة 24 يوماً، وظهرت على جسده آثار كدمات وتكبيل. وبعد أربعة أيام، في 7 تشرين الثاني 2023، وثق المرصد وفاة عامل فلسطيني آخر (32 عاماً) بعد احتجازه في سجن «عوفر» وتعرّضه لتعذيب شديد.

تعذيب النساء والفتيات

في 19 شباط 2024، أعرب خبراء الأمم المتحدة عن قلقهم إزاء الادعاءات الموثوقة بشأن الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان التي تتعرّض لها النساء والفتيات الفلسطينيات في قطاع غزة والضفة الغربية. فقد أفادت تقارير بأن نساء وفتيات فلسطينيات تعرّضن للإعدام تعسفياً في غزة، غالباً مع أفراد أسرهنّ، بمن فيهم أطفالهن. كما تعرضن للضرب المبرح ولمعاملة لاإنسانية ومهينة، وحُرموا من فوط الدورة الشهرية والغذاء والدواء، واحتُجزت بعض النساء الفلسطينيات في غزة في قفص تحت المطر والبرد، من دون طعام.

وأعرب خبراء الأمم المتحدة عن شعورهم «بالأسى بشكل خاص إزاء التقارير التي تفيد بأن النساء والفتيات الفلسطينيات المحتجزات تعرّضن أيضاً لأشكال متعددة من الاعتداء الجنسي، مثل تجريدهنّ من ملابسهن وتفتيشهن من قبل ضباط الجيش الإسرائيلي الذكور». وأضافوا إن ما لا يقلّ عن معتقلتين فلسطينيتين تعرّضتا للاغتصاب، بينما ورد أن أخريات تعرّضن للتهديد بالاغتصاب والعنف الجنسي. وأشاروا إلى أن صور المعتقلات في ظروف مهينة قد التقطها الجيش الإسرائيلي ونشرها على الإنترنت.

المعاملة بالمثل؟

تظهر مقاطع الفيديو التي نشرتها حركة حماس معاملة الأسرى الإسرائيليين بكرامة واحترام وعدم إهانتهم أو تعريضهم لأيّ نوع من الإذلال وضمان سلامتهم من أيّ سوء معاملة أو تعذيب. كما سعت حماس، بحسب شهادة الأسرى الإسرائيليين أنفسهم، إلى توفير طعام كافٍ وتأمين رعاية طبية مناسبة لهم.

في المقابل، يظهر فيديو نشره جندي إسرائيلي عبر حسابه الإلكتروني اعتقال مواطن فلسطيني من أهالي غزة واقتياده وهو عارٍ ومكبل اليدين الى التحقيق والدم يُسيل من جسده النحيف.

هذه المشاهد تكشف مرة جديدة حقيقة جيش الاحتلال الإسرائيلي، على عكس ما يدّعي قادته الذين ينعتونه بـ«الأكثر أخلاقية» في العالم.

(نتحفّظ عن نشر الأسماء حفاظاً على كرامات المعتقلين)

شهادات معتقلين فلسطينيين

عمري 75 عاماً

قال: «اعتقلتني القوات الإسرائيلية من منزلي في مدينة غزة في 12 كانون الثاني 2023، وضربني الجنود وركلوني بأقدامهم، وقيّدوني بالسلاسل الحديدية، قبل أن يستخدموني درعاً بوضعي في بيت سكني داخل منطقة تشهد عمليات عسكرية لهم. خلال نقلي من المنطقة مع معتقلين آخرين في شاحنة، استمر الجنود بضربنا طوال الطريق على رؤوسنا بأعقاب البنادق وبأيديهم. وحين وصلنا إلى معسكر للجيش، كان فيه مئات المعتقلين، جرّدونا من ملابسنا وأجبرونا على النوم على الأرض من دون فراش، وكان يُسمح لنا بالذهاب إلى دورات المياه مرة واحدة كل يومين أو ثلاثة أيام، مع حرماننا من الأدوية وتعريضنا للضرب بين الحين والآخر».

رحلة عذاب في قفص من حديد

رجل مسنّ آخر (70 سنة) قال: «اعتقلوني في منزلي في حيّ الأمل غرب خان يونس. أبلغتهم أنني مريض ولا أستطيع التحرك، لكن لم يهتموا. أجبروني على خلع ملابسي، ونقلوني إلى بيت مدمّر. شعرت بأنني أستخدم درعاً بشرياً. لاحقاً، اعتقلوا المزيد ونقلونا في رحلة عذاب قاسية إلى معتقل هو عبارة عن قفص من الحديد. يومياً، كنا نتعرض للضرب والسبّ. لم نشرب الماء داخل السجن لمدة 4 أيام، كانوا يصبّون المياه على الأرض أمامنا، ليعذّبونا ونحن عطشى. طوال الوقت، كنا نجلس على ركبنا، الطعام قليل، والذهاب للحمام مرة واحدة، وربط الأيدي للأعلى».

عندما اشكو كان يضربني اكثر

«اعتقلوني عند الحاجز وأجبروني على خلع ملابسي. تعرضت للضرب الشديد. كنا ننتظر ببطانيات مبلّلة بالمياه، عشنا برداً غير طبيعي ولم نشرب الماء». «الجيش نقلنا إلى مكان آخر، تعرّضنا لتعذيب مختلف، كل مكان فيه عملية تعذيب مختلفة عن الأخرى، كان الضابط يضربني على رأسي، وعندما أشكو، يضربني أكثر، ولم أستطع النوم من البرد».

هدّدوا باغتصاب عائلتي

«اعتقلوني من بيت لاهيا، وأجبروني على خلع ملابسي تماماً. احتجزوني في العراء، مع ضرب شديد، عبثوا بأيديهم بجسمي، وعلّقوني من رجلي بالسقف، كنت أتعرّض للشبح على مدار 4 إلى 6 ساعات يومياً. هددوا باغتصاب عائلتي، وطلبوا معلومات لا أعلمها. كانوا يجبروننا على شتم فصائل وشخصيات معينة وأن نهتف لإسرائيل، ونقول عن الكلب الذي يُسمح له بنهشنا إنه تاج رأسنا».

أذلوني وتحرشوا بي

«اعتقلوني على الحاجز على طريق صلاح الدين خلال نزوحي. طلبوا مني التوجه نحو ساتر رملي، هناك وضعوا عصبة على عينيّ، وفتشوني بأيديهم، وسألوني عن حماس والأنفاق، ثم نقلوني إلى مكان مفتوح. قبل أن يأخذوني إلى معتقل. أجبروني على خلع ملابسي، كان هناك جنود ينظرون ويعلّقون تعليقات خادشة، أعطوني "ترنج" (ملابس منزلية) فقط دون ملابس داخلية لألبسها. في المعتقل، خضعت للتحقيق عدة مرات. في كل مرة كانت مجنّدات تعرّيني، ويضعن أيديهن ويتحرّشن بي، وكان الجنود ينظرون أحياناً ويعلّقون. كانت هناك شتائم قاسية، وتهديد بهتك العرض».

الأطفال الشهداء

الشهيدة امل الدر
(7 سنوات) استشهدت نهار الأربعاء 21 شباط 2024 نتيجة غارة نفذها العدو الإسرائيلي في بلدة المنصوري

الشهيد محمود عامر
(5 سنوات) استشهد نهار الأربعاء 14 شباط 2024 نتيجة غارة نفذها العدو الإسرائيلي في النبطية

الشهيد امير محسن
(عامين) استشهد نهار الأربعاء 14 شباط 2024 نتيجة غارة نفذها العدو الإسرائيلي في بلدة الصوانة

الشهيد حسن محسن
(13 عاماً) استشهد نهار لأربعاء 14 شباط 2024 نتيجة غارة نفذها العدو الإسرائيلي في بلدة الصوانة

الشهيدة ريماس محمود شور
الشهيدة تالين محمود شور
الشهيدة ليان محمود شور
(14 عام، 12 عام و10 أعوام) استشهدن نهار الأحد 05 تشرين الثاني 2023 نتيجة غارة نفذها العدو الإسرائيلي على طريق عينابا – عيترون في قضاء بنت جبيل

الاحتلال الاسرائيلي أمام محكمة العدل الدولية

لا يُعلى على حق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره

لونا فرحات

تُعقد في محكمة العدل الدولية جلسات الاستماع العلنية بين 19 و26 شباط / فبراير 2024، بعدما قبلت المحكمة طلب الجمعية العامة للأمم المتحدة إصدار رأي استشاري بشأن شرعية السياسات والممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وعواقب سلوك إسرائيل على الدول الأخرى والأمم المتحدة. وتستمع المحكمة، بهيئتها المكوّنة من 15 قاضياً، إلى بيانات شفهية مقدّمة من 52 دولة (من بينها لبنان)، وهو رقم غير مسبوق في تاريخ المحكمة، إضافة إلى مداخلات ستقدّمها ثلاث منظمات إقليمية سمحت لها المحكمة أن تبدي رأيها، وهي منظمة الاتحاد الأفريقي ومنظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية. ويأتي طلب الرأي الاستشاري عملاً بالمادة 96 من ميثاق الأمم المتحدة التي تنصّ على أنه «لأي من الجمعية العامة أو مجلس الأمن أن يطلب إلى محكمة العدل الدولية إفتاءه في أي مسألة قانونية»، والمادة 65 من نظام محكمة العدل الدولية التي تنص على أن للمحكمة أن تفتي في أي مسألة قانونية بناءً على طلب أي هيئة مخوّلة من قبل أو وفقاً لميثاق الأمم المتحدة لتقديم مثل هذا الطلب».

مسار طلب الاستشارة من محكمة العدل الدولية

إثر عدوان إسرائيل على غزة عام 2021، وبعد دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ في 21 أيار / مايو، عقد مجلس حقوق الإنسان في 27 منه، دورة استثنائية بشأن الحالة الخطيرة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، واعتمد خلالها القرار المعنون «ضمان احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية وداخل إسرائيل». وقرّر المجلس إنشاء لجنة تحقيق على وجه السرعة، وحدّد ولايتها للتحقيق في جميع الانتهاكات والتجاوزات المزعومة للقانون الدولي الإنساني، وجميع الانتهاكات والتجاوزات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان التي سبقت 13 نيسان 2021 ووقعت منذ هذا التاريخ. وتم تعيين أعضائها الثلاثة من جنوب أفريقيا والهند وأستراليا. وطلب قرار ولاية اللجنة التحقيق في جميع الأسباب الجذرية الكامنة وراء التوترات المتكررة وعدم الاستقرار وإطالة أمد النزاع، بما في ذلك التمييز والقمع المنهجيان على أساس الهوية الوطنية أو الإثنية أو العرقية أو الدينية. وينص قرار ولاية لجنة التحقيق على تقديم تقارير إلى مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة للأمم المتحدة سنوياً ابتداءً من حزيران/ يونيو 2022 وأيلول/ سبتمبر تباعاً. وقدّمت لجنة التحقيق الدولية تقريرين، تبيّن لها في الأول أن احتلال إسرائيل المستمر للأراضي الفلسطينية والتمييز ضد الفلسطينيين هما السببان الجذريان الأساسيان وراء التوترات المتكررة وعدم الاستقرار وإطالة أمد النزاع في المنطقة. وفي آخر تقرير لها أمام الجمعية العامة في 27 تشرين الأول /أكتوبر 2022، تبيّن للجنة وجود أسباب معقولة تدعو للاستنتاج بأن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية بات غير قانوني بموجب القانون الدولي نظراً إلى طول أمده وتدابير إسرائيل المستمرة لضمّ أجزاء من الأرض بحكم الأمر الواقع وبحكم القانون، وأن الأعمال التي تقوم بها إسرائيل تهدف إلى خلق حقائق لا رجعة فيها على الأرض، وتوسيع رقعة سيطرتها على الأراضي المحتلة لعام 1967، وهي انعكاسات لاحتلالها الدائم. وعليه، أوصت لجنة التحقيق الجمعية العامة بإحالة طلب عاجل إلى محكمة العدل الدولية لإصدار فتوى بشأن الآثار القانونية الناشئة عن استمرار إسرائيل برفضها إنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية، بما في ذلك القدس الشرقية، والذي يشكل ضماً بحكم الواقع، بالإضافة إلى تلك الآثار الناشئة عن السياسات المتخذة لتحقيق ذلك وعن رفض إسرائيل إنهاء الاحتلال وعدم احترامها لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وعلى الفتوى أن توضح ما هي الالتزامات المترتبة على الدول والأمم المتحدة لضمان احترام القانون الدولي. وبناءً على ذلك، تقدّمت البعثة الدائمة لدولة فلسطين بطلب الفتوى إلى اللجنة الرابعة (اللجنة الخاصة بالمسائل السياسية لإنهاء الاستعمار) في الجمعية العامة للأمم المتحدة، في 11 تشرين الثاني 2022 ووافقت عليه. وفي 30 كانون الأول/ ديسمبر من عام 2022 تبنّت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار الرقم 77 /247 (بتصويت 87 دولة ومعارضة 26 دولة وامتناع 53 دولة عن التصويت) يطلب من محكمة العدل الدولية إصدار رأي استشاري بشأن المسائل الآتية:

(أ) ما هي التبعات القانونية الناشئة عن استمرار انتهاك إسرائيل لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، من احتلالها الطويل الأمد واستيطانها وضمّها للأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بما في ذلك تدابير تهدف إلى تغيير التركيبة الديمغرافية، والطابع والوضع لمدينة القدس المقدّسة، ومن اعتمادها لتشريعات وتدابير تمييزية ذات صلة؟

(ب) كيف تؤثر سياسات وممارسات إسرائيل المشار إليها على الوضع القانوني للاحتلال، وما هي التبعات القانونية التي تنشأ عن هذا الوضع بالنسبة إلى جميع الدول والأمم المتحدة؟.

> إن آراء محكمة العدل الدولية الاستشارية هي غير ملزمة ولكنها تحمل قيمة معنوية

الوفد الفلسطيني في محكمة الهدل الدولية في لاهاي

في 3 شباط / فبراير 2023، أعلنت محكمة العدل الدولية عن تلقيها طلباً لتقديم رأيها الاستشاري، وقررت أنه «من المرجّح أن تكون الأمم المتحدة ودولها الأعضاء، وكذلك دولة فلسطين بصفتها مراقباً، قادرة على تقديم معلومات حول الأسئلة المقدّمة إلى المحكمة للحصول على رأي استشاري، ويجوز لها القيام بذلك خلال المهل الزمنية المحددة بشأن هذا الأمر».

موقف «إسرائيل» من طلب الفتوى

سعت إسرائيل إلى عرقلة المساعي الفلسطينية بطلب الرأي الاستشاري من محكمة العدل الدولية. ورغم أن رأي المحكمة غير ملزم، إلا أن الكيان الصهيوني يتخوّف منه من الناحية القانونية، لأنه في حال صدوره، ستكون له تبعات دبلوماسية ودولية ذات أهمية خاصة، قد تكون ضارّة لإسرائيل، ومن شأنها أن تعرّض قادتها لخطر الملاحقة الجنائية القانونية. وصرّح مسؤولون في الكيان المحتل بأنه «في حال قرّرت محكمة العدل في لاهاي أن إسرائيل تمارس احتلالاً طويل الأمد في الضفة الغربية، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تعقيد الوضع إلى حد كبير من الناحية القانونية. ومع اعتبار الاحتلال طويل الأمد ضماً فعلياً، مع كل ما يترتب على ذلك من آثار في القانون الجنائي الدولي في مثل هذه الحالة، يمكن فرض عقوبات على إسرائيل، وحتى إدخالها في عزلة سياسية». ورغم معارضتها لقرار طلب الاستشارة، قدّمت إسرائيل بياناً خطياً من خمس صفحات، أهم ما جاء فيه «أن السؤالين اللذين طرحهما قرار الجمعية العامة على المحكمة يمثلان تشويهاً واضحاً لتاريخ الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني وواقعه الحالي، وأن طلب الفتوى الوارد فيه يتعارض مع الإطار القانوني المعمول به الذي يحكم الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، ويشكل إساءة استخدام للقانون الدولي والعملية القضائية، وخلافاً لأي تصور للإجراءات القانونية الواجبة، يطلب القرار من المحكمة ببساطة أن تفترض الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي - وأن تقبل، كما هو مذكور، التأكيدات المتحيّزة والمعيبة بشكل واضح الموجّهة ضد إسرائيل وحدها من خلال الإشارة بإصبع الاتهام إلى جانب واحد فقط». وقد قرّر الكيان الصهيوني عدم المشاركة في جلسات الاستماع الشفهية.

أهمية طلب الفتوى

بعد مرور عقدين على رأيها الاستشاري عام 2004 بشأن الجدار الفاصل، تنظر محكمة العدل مرة أخرى في مسألة تتعلق بالاحتلال الإسرائيلي. ولكن المطلوب منها هذه المرة تقييم أكثر شمولاً لممارسات الاحتلال الإسرائيلي، وتقديم مشورة بشأن تطبيق القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الجنائي الدولي. فمنذ صدور الفتوى المتعلقة بالجدار العازل، أمعنت إسرائيل في سياستها الممنهجة القمعية ضد الشعب الفلسطيني، واستمرت في التقتيت المنظم لوحدة الأراضي الفلسطينية من خلال سياسة الاستيطان وضم الأراضي الفلسطينية قانونياً، بعد أن أحكمت سيطرتها عليها من الناحية الفعلية. كما واصلت محاصرة غزة لمدة 15 سنة حصاراً مطبقاً. وترافق الحصار مع شنّ خمس حروب ارتكبت فيها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وتأتي الحرب الحالية لتجسّد أفعال الإبادة الجماعية.

آراء محكمة العدل الدولية الاستشارية غير ملزمة، لكنها تحمل قيمة معنوية وقانونية لناحية استنادها إلى القانون الدولي، ويمكن أن تصبح في نهاية المطاف جزءاً من العرف الدولي لكونها أساساً تعتمد مبادئ القانون الدولي وبالتالي قد تصبح ملزمة قانونياً لجميع الدول ومرجعية قانونية لمسألة الاحتلال لأنها توضح موقف القانوني الدولي من مسألة الاحتلال الإسرائيلي. وهذا في حد ذاته سيدعم الحقوق الفلسطينية. فالطلب التي تقدّمت به الجمعية العامة حظي بتصويت أغلبية أعضائها وهو تصويت يعكس نوعاً من الإقرار بولاية المحكمة ودعمها في ظل عدم موافقة الدولة الطرف في المسألة المعروضة أي إسرائيل.

الرأي الاستشاري المتوقع

ويتوقع خبراء قانونيون أن من الطبيعي أن تصل المحكمة في فتواها المرتقبة للقول إن الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين هو غير قانوني من دولة لدولة أخرى وفقاً لقواعد القانون الدولي، لأن الاحتلال وسياسات الضم على أرض الواقع أصبحا لا رجعة فيهما، رغم تخفّي سلطات الاحتلال تحت ستار أنهما أمر مؤقّت. لكن الواقع يقول إنها تنوي إبقاء سيطرتها على هذه المناطق بشكل دائم. ويندّد القانونيون بأن المحكمة ستنظر في حجة إسرائيل المتمثلة في حقها في الدفاع عن النفس لتبرير احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967 وأنه لا يمكن الاستناد إلى هذه الحجة الآن لأنه لا يوجد هجوم مسلح فعلي يبرر الاحتلال بأنه ضروري ومتناسب كوسيلة للدفاع عن النفس. كما أن الدفاع الوقائي عن النفس الذي تستخدمه إسرائيل لتبرير احتلالها، ليس له أساس في القانون الدولي. ومن المنتظر من المحكمة أن تقوم بوضع العديد من الالتزامات على الدول وإلزامها باتخاذ إجراءات لتفكيك الاحتلال وإنهائه. ومن هنا سيتم تطبيق مبادئ المسؤولية القانونية للدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً، وهو ما ينطبق على الاحتلال المستمر للأراضي الفلسطينية منذ أكثر من 56 عاماً بعد عقود من مطالبة مجلس الأمن بإنهائه. وبناءً على ذلك، إذا اعتبرت فتوى المحكمة أن الاحتلال فعل غير مشروع، يتعين على إسرائيل إنهاؤه والتعويض واستعادة الوضع الذي كان قائماً قبل الاحتلال، وهو ما ينسجم مع قرارات الجمعية العامة التي تنص على ضرورة قيام إسرائيل بإنهاء احتلالها بشكل كامل ومن دون شروط. كما أن عدم شرعية الاحتلال يرتب ليس فقط مسؤولية على إسرائيل، بل أيضاً على الدول لعدم الاعتراف بأي الأفعال غير المشروعة دولياً، وينطبق ذلك على الحالات التي يكون فيها انتهاك جسيم للقواعد الآمرة في القانون الدولي وعليها، أي على الدول، الالتزام بعدم تقديم العون أو المساعدة الذي من شأنه أن يساهم في استمرار تلك الأعمال غير المشروعة. ويرى القانونيون أن من النتائج المهمة التي قد تتوصل إليها المحكمة في فتواها قضية حق العودة، فذلك سيكون استكمالاً لعملية إنهاء الاحتلال وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل وقوع الفعل غير المشروع.

السؤال المطروح على المحكمة لا يتعلق بسؤال قانوني معلّق بين طرفين (كما تدّعي إسرائيل)، بل يقع ضمن إطار أوسع من مجرد تسوية نزاع ثنائي بحت، ويدخل أيضاً ضمن التزامات الأمم المتحدة تجاه القضية الفلسطينية. وعليه، فإن طلب الرأي الاستشاري حول شرعية أو لا شرعية الاحتلال لا يمكن اعتباره طلباً يتعلق بنزاع بين طرفين لأن المحكمة ستنظر في ضرورة وتناسب بقاء الاحتلال وفقاً لقانون الحرب وقواعد استخدام القوة وما إذا كانت ممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي تنتهك قواعد القانون الدولي من عدمه، بما يشمل حق تقرير المصير بطريقة تؤثر في الوضع القانوني للأراضي المحتلة. فحق تقرير المصير، وفقاً للمحكمة، يمثل قاعدة من قواعد القانون الدولي الآمرة تجاه الكافة erga omnes، أي التي تفرض التزامات على كلّ أعضاء المجتمع الدولي، وبالتالي فهي ليست مسألة ثنائية بحتاً. تحديد شرعية أو لا شرعية الاحتلال يمكن فهمها وشرحها من خلال مجموعة عديدة من موضوعات القانون الدولي بما يشمل حق تقرير المصير والاحتلال الاستيطاني والاحتلال الطويل الأمد ونظام الفصل العنصري وقانون اللجوء إلى الحرب والقانون الدولي الإنساني وقرارات الأمم المتحدة والمعاهدات الدولية وحظر الفصل العنصري وحظر التعذيب، وهذه كلها تتعلق بقواعد غير قابلة للتقييد أو الانتقاص. ولغايات الإجابة على السؤال القانوني الذي تقدّمت به الجمعية العامة للمحكمة، سيتم النظر في جميع هذه الفروع من القانون الدولي.

سبق لمحكمة العدل الدولية أن أصدرت فتوى حول شرعية الاحتلال عام 1971 عندما نظرت في طلب مجلس الأمن لإصدار رأيها بشأن الآثار القانونية المترتبة بالنسبة إلى الدول على استمرار وجود جنوب أفريقيا (العنصرية آنذاك) في ناميبيا. وتضمّن الرأي ما يلي: «إن حكومة جنوب أفريقيا ملزمة بالانسحاب من ناميبيا لأن استمرار وجودها فيها غير شرعي. إن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ملزمة بالإقرار بعدم شرعية وجود جنوب أفريقيا في ناميبيا وبطلان أعمالها نيابة عنها أو بشأنها، وبالامتناع عن أي تعامل مع حكومة جنوب أفريقيا، يُستدل منها ضمناً على اعتراف بشرعية هذا الوجود وهذه الإدارة».

فهل ستصدر المحكمة رأياً مماثلاً بشأن الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين؟

على الموقع
مندوب الصين أمام المحكمة: مقاومة الشعب الفلسطيني حق يستند إلى القانون الدولي

لمن نشكو قتلة أمل الدرّ وسائر الشهداء؟

جدوى ملاحقة «إسرائيل» في المحاكم الدولية

عمر نشابة

يُمعن العدو الإسرائيلي في قتل الفلسطينيين وتعذيبهم وتجويعهم منذ 141 يوماً في غزة المحاصرة، ويواصل قصفه للقرى في جنوب لبنان مستهدفاً بيوت المدنيين، ما أدى إلى استشهاد عدد كبير منهم، بينهم أطفال ونساء وشيوخ انضموا إلى أكثر من 30 ألف شهيد وشهيدة قتلهم جيش العدو في جنوب الجنوب.

شكا عدد من الدول والهيئات الحقوقية والجمعيات «إسرائيل» أمام مجلس الأمن الدولي، وأمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومحكمة العدل الدولية، والمحكمة الجنائية الدولية، ومجلس حقوق الإنسان وغيرها من الهيئات والمحاكم الدولية. وصدرت عن هذه المؤسسات الدولية قرارات ملزمة قانونياً، لا تطالب بمحاسبة الإسرائيليين على جرائمهم، لأن هذه المطالب تصدر عادة بعد وقوع الجرائم وليس أثناءها، بل تطالب بوقف قتل المدنيين وتعذيبهم وتجويعهم واستهدافهم. لكن الولايات المتحدة الأميركية منعت صدور قرارات تلزم الإسرائيلي بوقف إطلاق النار على المدنيين.

وفيما تُعقد جلسات محكمة العدل في لاهاي، واجتماعات مجلس الأمن في نيويورك، ومؤتمرات مجلس حقوق الإنسان في جنيف، تستمر المجازر بحق البشر في غزة والضفة الغربية وجنوب لبنان.

ويُعد قيام الجيش الإسرائيلي بقتل الطفلة أمل الدرّ أثناء تناول محكمة العدل جرائم الاحتلال الإسرائيلي، رداً وقحاً ومباشراً على من يسعى إلى ملاحقة «إسرائيل» قضائياً. كما يُعد إطلاق الإسرائيليين النار على الناس الجياع وهم يجمعون فتات الطعام جواباً على «التدابير المؤقتة» الملزمة التي فرضت محكمة العدل الدولية من خلالها إدخال المساعدات الإنسانية فوراً وبشكل آمن إلى الفلسطينيين في غزة المحاصرة.

إزاء ذلك يسأل البعض: هل من جدوى ملاحقة «إسرائيل» أمام المحاكم والهيئات الدولية، أم أن ذلك مضيعة للوقت وهدر للجهود وإيهام بنظام مفقود للعدالة الدولية؟

بداية، لا بد من الإشارة إلى أن الحكومة الإسرائيلية سعت إلى تعطيل أي خطوة لمجرد طرح القضية على الهيئات والمحاكم الدولية. وعبر رفع شعار «حق الدفاع عن النفس»، حشد العدو حلفاءه الأميركيين والأوروبيين وحتى الهنود، لتبرير إبادة الفلسطينيين من دون أن يسائله أحد. وحاول الإسرائيليون منع جنوب أفريقيا من ملاحقتهم أمام محكمة العدل الدولية عبر تقديم وكيلهم القانوني المحامي البريطاني مالكوم شو طعوناً شكلية، متذرّعاً بحجج ومزاعم تقنية (تتعلق بالمادة 9 من اتفاقية منع الجرائم وليس أثناءها، بل تطالب بوقف قتل المدنيين وتعذيبهم وتجويعهم واستهدافهم. لكن الولايات المتحدة الأميركية منعت صدور قرارات تلزم الإسرائيلي بوقف إطلاق النار على المدنيين.

وفيما تُعقد جلسات محكمة العدل في لاهاي، واجتماعات مجلس الأمن في نيويورك، ومؤتمرات مجلس حقوق الإنسان في جنيف، تستمر المجازر بحق البشر في غزة والضفة الغربية وجنوب لبنان.

ويُعد قيام الجيش الإسرائيلي بقتل الطفلة أمل الدرّ أثناء تناول محكمة العدل جرائم الاحتلال الإسرائيلي، رداً وقحاً ومباشراً على من يسعى إلى ملاحقة «إسرائيل» قضائياً. كما يُعد إطلاق الإسرائيليين النار على الناس الجياع وهم يجمعون فتات الطعام جواباً على «التدابير المؤقتة» الملزمة التي فرضت محكمة العدل الدولية من خلالها إدخال المساعدات الإنسانية فوراً وبشكل آمن إلى الفلسطينيين في غزة المحاصرة.

إزاء ذلك يسأل البعض: هل من جدوى ملاحقة «إسرائيل» أمام المحاكم والهيئات الدولية، أم أن ذلك مضيعة للوقت وهدر للجهود وإيهام بنظام مفقود للعدالة الدولية؟

بداية، لا بد من الإشارة إلى أن الحكومة الإسرائيلية سعت إلى تعطيل أي خطوة لمجرد طرح القضية على الهيئات والمحاكم الدولية. وعبر رفع شعار «حق الدفاع عن النفس»، حشد العدو حلفاءه الأميركيين والأوروبيين وحتى الهنود، لتبرير إبادة الفلسطينيين من دون أن يسائله أحد. وحاول الإسرائيليون منع جنوب أفريقيا من ملاحقتهم أمام محكمة العدل الدولية عبر تقديم وكيلهم القانوني المحامي البريطاني مالكوم شو طعوناً شكلية، متذرّعاً بحجج ومزاعم تقنية (تتعلق بالمادة 9 من اتفاقية منع

إلى المحاكم الدولية ليشكو قيام «إسرائيل» بارتكاب جرائم فظيعة يعاقب عليها القانون الدولي.

صحيح أن محكمة العدل الدولية ومجلس الأمن والجمعية العامة عجزوا عن فرض قراراتهم على الإسرائيليين بوقف القتل والتجويع والتعذيب والتهجير، لكن ما تخشاه الحكومة الإسرائيلية هو نجاح أرفع هيئة قضائية عالمية وأبرز هيئة أممية، في تكريس خلاصة أساسية على المستوى الدولي، وهي أن «إسرائيل» كيان مجرم وقاتل يمسح بالقانون الدولي الأرض.

لكن هل يكفي ذلك؟ وهل يحقق العدالة؟ وهل يقتص من قتلة الأطفال والنساء والشيوخ الأبرياء بوحشية لا مثيل لها؟ وهل يُرضي ذوي أمل الدر وغيرها من الشهداء؟ طبعاً لا. لا شيء في الدنيا يمكن أن يواسيهم إلا إيمانهم وصبرهم وتمسّكهم بالمقاومة المسلّحة بوجه هذا العدو الذي لا يفهم إلا لغة القوة.

فما الجدوى إذاً من ملاحقة «إسرائيل» أمام المحاكم والهيئات الدولية؟

الرهان، كلّ الرهان، على المجاهدين في كل فصائل المقاومة من أنفاق غزة العزّة إلى جبل عامل الشامخ إلى ضفاف الحديدة إلى مضبات الجولان المحتل وأزقّة جنين والخليل... أما الفائدة من مسارات الملاحقة في المحافل الدولية فتشمل الآتي:

- إجراء توثيق دقيق ومفصّل للجرائم الإسرائيلية وجمع القرائن والإثباتات والتسلسل الزمني ووضع سجل بملفات جميع الشهداء وسجل آخر بأسماء الشهود وجدول مفصّل بالتسجيلات والصور والإفادات والتقارير. ولا بد من تنظيم التوثيق تمهيداً لاستخدامه في التربية والتعليم المدرسي والجامعي والتقني، إذ إنه يشكل مادة علمية تتيح للطلاب التعرف بدقة إلى الجرائم الإسرائيلية بحسب القانون الدولي.
- الاستناد إلى القرارات الصادرة عن محكمة العدل الدولية ومجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة التي تشير إلى الجرائم الإسرائيلية كمراجع لا يمكن لأي جهة دولية أو محلية التشكيك في صحتها واتهام مطلقيها بـ«معاداة السامية».
- إعادة القضية الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي لأجزاء من جنوب لبنان والجولان السوري إلى واجهة الاهتمامات الدولية والإقليمية والمحلية من منطلق إحقاق الحق.
- إضافة إلى إلزامية احترام القرارات الصادرة عن المحاكمة الدولية، تعد كل من تلك القرارات مرجعاً قانونياً يمكن الاحتكام إليه في قضايا أخرى تطرح على المحاكم الدولية والمحلية.
- وأخيراً لا بد من التذكير بأن لا مرور للزمن على جرائم الإبادة الجماعية بموجب القانون الدولي، وبالتالي ستبقى كل القرارات والأحكام الصادرة بهذا الشأن سيفاً مسلطاً على رقاب الإسرائيليين ولو مرّ الزمن.

وإلى ذوي الملاك الشهيدة أمل الدر وذوي شهدائنا العظماء على طريق القدس، نقول: الحق يعلو ولا يُعلى عليه.

من تشييع الشهداء الذين اغتالهم العدو الصهيوني في مجزرة النبطي

جرائم العدو

أنظمة معلوماتية وألعاب إلكترونية في مرمى العدو

فاطمة خشّاب درويش

لا يألو العدو الإسرائيلي جهداً على الساحة الإلكترونية من أجل تجميع معلومات دقيقة ومعطيات حسّاسة لتحقيق مكاسب أمنية في موازاة معركته العسكرية الدائرة على أكثر من جبهة.

يجمع العدو، في معركته الاستخبارية، المعلومات من مصادر متعدّدة، سواء تلك المعلنة والمنشورة على مواقع التواصل الاجتماعي، أو التي يصل إليها عبر عمليات اختراق وتجسّس على الأنظمة المعلوماتية وأجهزة الكمبيوتر والهواتف الخلوية، وحتى الألعاب الإلكترونية التي تُعدّ مصيدة ثمينة للمعلومات الأمنية. فما هي الأساليب التي يعتمدها العدو لتحقيق أهدافه على الساحة الإلكترونية؟

ثغرات الأنظمة المعلوماتية

يؤكد ياسر فضل الله، رئيس قسم المعلوماتية في جامعة USAL، أنّ «المشكلة الأساسية في موضوع الخروقات الإلكترونية للعدو الإسرائيلي تكمن في واقع أنظمة المعلوماتية التي تعاني ضعفاً بسبب

> يعتمد العدو على مبدأ الهندسة الاجتماعية التي ترتكز على سيكولوجية الإقناع

ثغرات أمنية يعمد العدو الإسرائيلي إلى استغلالها كما جرى في مطار الشهيد رفيق الحريري أخيراً، مشيراً أن «الثغرات الأمنية موجودة في مختلف الأنظمة المعلوماتية التابعة لمختلف القطاعات في لبنان (المصارف، التكنولوجيا، التأمين، التعليم، الطبابة، مؤسسات حكومية...)، وأكدت ذلك دراسات عدة قامت بها الجامعة بالشراكة مع مركز بحوث تعزيز الحماية السيبرانية (Lebanon CERT)».

ويضيف: «نتيجة انكشاف عدد من أنظمة المعلوماتية في لبنان، في إمكان أيّ مُخترق مبتدئ الحصول على البرنامج الذي ينفّذ عملية الاختراق والسيطرة الكاملة على هذه الأنظمة، فكيف بالعدو الإسرائيلي الذي يمتلك إمكانات استخباراتية متقدّمة؟».

«الهندسة الاجتماعية»

«إن اختراق العدو للأجهزة الإلكترونية والهواتف الخلوية للأشخاص لا يتم بشكل عبثي وغير مدروس، بل يعتمد على مبدأ الهندسة الاجتماعية (Social Engineering) التي تقوم على تجميع معلومات عن شخص أو فئة محددة، والتعرّف إلى ميوله واهتماماته لتحديد وسيلة مناسبة لاختراقه أمنياً. وترتكز هذه الهندسة على سيكولوجية الإقناع، وكسب ثقة الأشخاص حتى يتخلّوا عن حذرهم، ويقوموا بالضغط على روابط غير آمنة تتيح اختراق أجهزتهم الإلكترونية» يقول فضل الله، مشيراً إلى أن «العدو يخاطب الأفراد كلاً وفقاً لاهتماماته. فإذا كان أحدهم من رواد الفيسبوك مثلاً، تُرسل إليه روابط مشابهة لروابط الفيسبوك مع تغيير بسيط قد لا يلاحظه المستخدم على السرعة، مثل https://www.facebook.com، بهدف سرقة الحساب الخاص بالمستخدم، أو دفعه إلى تنزيل تطبيق يتيح اصطياد كل ملفاته، أو حتى مراقبة الجهاز والتحكم بالأدوات الأخرى كالكاميرا والمايكروفون وغيرهما، وهذا ما يسمى الـ phishing، وفي هذه الحالة ما من شيء موجود على الجهاز لا يمكن الوصول إليه». ويتابع: «قد لا يكتفي العدو بهذه الخطوة، بل يذهب إلى خطوات مهمة عبر ابتزاز الضحية بالفيديوهات والصور التي حصل عليها من جهازه أو هاتفه، لإجباره على التعاون وتحصيل معلومات أمنية».

الألعاب الإلكترونية

تُعدّ الألعاب الإلكترونية مسرحاً مهماً للعدو الصهيوني لتحقيق اختراقات أمنية عندما يستخدم الأطفال والشباب هذه الألعاب بطريقة غير آمنة.

«تشكل الألعاب الإلكترونية، بعائداتها المالية التي تصل إلى مليارات الدولارات أحياناً، سوقاً اقتصادياً مهماً للدول، وفي مقدمتها العدو الإسرائيلي»، وفقاً للخبير في الخصوصية الشخصية محسن الموسوي، لافتاً إلى أن «العدو يحقق مكاسب ومصالح أخرى تتعدى المصالح المالية، تصل حدّ الترويج لثقافته، وللأفكار التي تبرر وجوده، وتسعى إلى تغيير الصورة النمطية المجرمة في أذهان الشباب، عبر التواصل مع شباب مجتمعه عبر الألعاب الإلكترونية وفتح نقاشات معهم يكون نتاجها في الأغلب معلومات أمنية تخدم العدو».

تنزيل الألعاب

يشير الموسوي إلى أن «الألعاب الإلكترونية المصنّعة في مختلف بلدان العالم موجودة على play store بما فيها تلك المصنعة من قبل العدو الإسرائيلي، ولا يمكن منع وجودها كون مركز الشركة المالكة للتطبيق في الولايات المتحدة الأميركية، ربما يمكن القيام بذلك عبر متابعة ودعوى قضائية، ولكن ذلك يحتاج إلى قرار ومتابعة»، لافتاً إلى أن «كل لعبة موجودة على play store يوجد في خانة about اسم الشركة المصنّعة وموقعها الجغرافي، ويمكن التأكد قبل تنزيلها إذا كانت تابعة للعدو الإسرائيلي أو لا».

تحذيرات عند تنزيل الألعاب

قد يكون المستخدم للألعاب الإلكترونية هدفاً لتحصيل المعلومات من قبل العدو، إذ تطلب الشركة لتنزيل اللعبة أذونات مسبقة غالباً ما يعطي الأطفال والشباب موافقتهم عليها بشكل تلقائي. ويلفت الموسوي إلى أن «هذه الموافقة تعني ولوج العدو إلى الصور والفيديوهات والأرقام والملفات الموجودة على الجهاز، فضلاً عن البصمة الصوتية للمستخدم التي يتم التعرف إليها عبر الفويسات الموجودة على الهاتف، ويستخدم العدو الصور الموجودة على الهاتف من أجل تحصيل معلومات إضافية عن المستخدم عبر حساباته على مواقع التواصل الاجتماعي: من هم أصدقاؤه؟ أين يذهب وما هي اهتماماته؟ تبدأ بعدها مرحلة جديدة يهدف فيها العدو إلى تجنيد هذا الشخص أو الوصول إلى أحد أقاربه عبره».

الرقابة على الأطفال

يؤكد الموسوي على «ضرورة وجود رقابة مباشرة للأهل على الأطفال تحديداً ما دون 10 سنوات، ويفضل وجود جهاز خاص للألعاب الإلكترونية، لا توجد عليه بيانات شخصية أو صور أو فيديوهات خاصة، وفي حال تعذّر ذلك يمكن تنزيل تطبيق الحماية العائلية (Google family link) عبر تطبيق (play store) أو عبر الرابط (https://play.google.com/store/apps/details?id=com.google.android.apps.kids.familylink)

(أرشيف)

الشركات الإسرائيلية

1. IronSource: شركة تسويق الهاتف الذكي قامت بالمغامرة في نشر الألعاب وأسهمت في عدد من الألعاب المحمولة عبر فرع النشر الخاص بها.
2. Crescent Moon Games: رغم أن مقرها ليس في إسرائيل، تعاونت هذه الشركة الناشرة مع مطوري ألعاب إسرائيليين على عدة عناوين، بما في ذلك Topia World Builder و"Evertale".
3. Candy Grill: معروفة بألعاب مثل "Merge Dragons!"، و"Merge Magic!"، و"Dragon Mania Legends".
4. Magma Mobile: استوديو تطوير ألعاب محمولة أنتج عدداً من الألعاب العابرة للحدود لأجهزة الأندرويد و iOS.
5. Moon Active: مطوّر لعبة المحمول الشهيرة "Coin Master"، التي اكتسبت شهرة واسعة في جميع أنحاء العالم.
6. Playsnak: استوديو تطوير ألعاب له وجود في تل أبيب، معروف بعناوين مثل "Neon Seoul: Outrun" و "Neon Tide".
7. Tab Tale: معروفة بتطوير الألعاب العابرة للحدود والتعليمية للأطفال، بما في ذلك عناوين مثل "Run Sausage Run!" و "My Talking Tom".
8. Tilting Poin: رغم أن مقرها ليس في إسرائيل، عقدت هذه الشركة الناشرة شراكة مع مطوّرين إسرائيليين في ألعاب مثل "Warhammer: Chaos & Conquest" و "Star Trek Timelines"..

ألعاب إلكترونية إسرائيلية

تنشر «القوس» لائحة بأسماء الألعاب الإلكترونية الإسرائيلية والشركات المصنعة لها

1. Madbyte Games: Developed "Zula".
2. Azur Interactive Games: Contributed to "Infinity Ops: Online FPS".
3. About Fun: Developed "WarFriends".
4. Vivid Games and TabTale: 2 Contributed to "Real Boxing ROCKY".
5. nWay and Ilyon Dynamics: Contributed to "Battlepalooza".
6. Iron Rage Team: Developed "Iron Rage".
7. Appsomniacs LLC and Appsolute Games: Contributed to "Mini Militia - 2 Doodle Army".
8. OrangePixel and Thing Trunk: 2 Contributed to "Heroes of Loot".
9. Gram Games and HyperBeard Games: Contributed to "Merge Magic!".
10. Game Insight and Pixonic: Contributed to "Guns of Boom".
11. Lucky Kat Studios: Developed "Beat Street".
12. King and Playtika: Contributed to "Pet Rescue Saga".
13. Wargaming and Persha Studio: Contributed to "World of Tanks Blitz".
14. Big Huge Games and Plarium: Contributed to "DomiNations".
15. DHGames and Ironhide Game Studio: Contributed to "Idle Heroes".

قاووش

نظارات لبنان غير صالحة لاحتجاز الأحداث

تالة نحلة

أطفال خلف القضبان، يعيشون في بيئات خطيرة أوضاعاً لا إنسانية، ويدفعون ثمن إهمال الدولة والمجتمع عقاباً بسبب ظروف فُرضت عليهم وسلختهم من عالمهم الطفولي إلى عالم لا يشبههم، فغرقوا في قعر مظلم، من دون أن يجدوا من ينقذهم وينتشلهم إلى الضوء. محرومون من التعليم والأنشطة المفيدة والاتصال بالعالم الخارجي، يُحتجزون من دون محاكمات في غُرف صغيرة مظلمة لا تراعي الكرامة الإنسانية، وفي ظروف مُهينة تنتهك القانون الدولي والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، ولا سيما اتفاقية حقوق الطفل التي تشترط أن يكون حبس الأطفال جراء اتهامات بالجنوح أو اتهامات جنائية الملاذ الأخير وليس الخيار الأول أو الوحيد كما هو الواقع في لبنان.

تولي القوانين المتعلّقة بالأحداث أهمية لمصلحة الحدث الفضلى، وتحدد هذه المصلحة تبعاً لمعطيات كل حالة، بعد تقييم الآثار السلبية والإيجابية على المدى القريب والبعيد لأي إجراء أو تدبير يتناول الحدث، مع مراعاة المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان بشكل عام وحقوق الطفل بشكل خاص، ولا سيما تلك الحقوق المرتبطة بشكل مباشر بإجراءات التحقيق والحكم وظروف الاحتجاز التي نص عليها قانون حماية الأحداث بشكل واضح. رغم ذلك، فإن من يتابع شؤون الأحداث في مراكز الاحتجاز المتنوعة يلاحظ بشكل واضح الانتهاكات المرتكبة بحقهم بكل أشكالها.

تتدرج العقوبات المفروضة على الأحداث الجانحين من الأخف إلى الأشد، وتتنوع بين التدابير غير المانعة للحرية، وتلك المانعة للحرية التي تتدرج بدورها من الإصلاح إلى التأديب، وصولاً إلى العقوبات المخففة بوضع الحدث في معهد التأديب أو في سجن خاص بالأحداث.

في طريقهم إلى سجن الأحداث، يفترض أن يمرّ هؤلاء سريعاً على نظارات توقيف مؤقت قبل صدور مذكرات التوقيف، إلا أن مسارهم «السريع» يستغرق غالباً أشهراً في نظارات غير مؤهلة، وفي بيئة غير سليمة. إذ لا تختلف النظارات المخصّصة للأحداث في مراكز الاحتجاز المؤقت عن غيرها من النظارات المخصصة للبالغين: في الكثير من المراكز، يُحتجز الأحداث الوضع المأساوي المهين نفسه، اكتظاظ خانق، لا طعام ولا شمس ولا تهوئة ولا اتصال بالعالم الخارجي، وظروف صحية ونفسية غير مناسبة للأطفال. ناهيك عن عدم تقديم المساعدة والتأهيل اللازمين مهما طالت مدة الاحتجاز المؤقت، ما يعرّض الأطفال لخطر التأثر والانحراف لغياب الإشراف من قبل مختصين، كون عناصر الأمن في النظارات غير مؤهلين للتعاطي مع هذه الفئات العمرية، فينهي الحدث مدة اعتقاله المؤقتة ويُرحل إلى معهد الإصلاح وفي جعبته الكثير من التشوّهات الأخلاقية والسلوكية.

تروي هدى، والدة القاصر فادي، عما عاناه طفلها أثناء احتجازه في إحدى النظارات بعد اعتداء «زملائه» عليه. في غرفة صغيرة لا تتسع لثلاثة أشخاص، احتجز ستة أطفال تُراوح أعمارهم بين 14 و16 عاماً، «تناوبوا على إفراغ غضبهم وسخطهم من العالم الخارجي بمن وجدوه الأضعف بينهم، من دون أي تدخل من العناصر المشرفين الذين اكتفوا بالصراخ لإبعادهم عنه».

في مركز آخر، لم يتحمل سامي تحرش حدث آخر به جنسياً وإجباره على ممارسة الرذيلة تحت التهديد، فأقدم على إيذاء نفسه مستخدماً جزءاً من «بورسلان» الحمام. رغم ذلك، لم يحرّك أحد ساكناً، ولم يتخذ أي إجراء سوى معالجته بما تيسّر من مطهرات موجودة في المخفر.

احتجاز الأحداث في نظارات خاصة بالبالغين

تنص المادة الثانية من قانون حماية الأحداث على أن الحدث الذي يخالف القانون يستفيد من معاملة منصفة وإنسانية، وتخضع إجراءات ملاحقته والتحقيق معه ومحاكمته لبعض الأصول الخاصة، فتحاول ما أمكن تجنيبه الإجراءات القضائية، باعتماد التسويات والحلول الحبية والتدابير غير المانعة للحرية... ولا يُحجز الأحداث مع الراشدين. كما تنص المادة 35 من القانون على أن لقاضي التحقيق عند الشروع بالتحقيق مع الحدث، توقيف الحدث الذي أتم الثانية عشرة في الأماكن المحددة لتوقيف الأحداث. وهذا الحق نفسه تؤكد عليه المادة 37 من اتفاقية حقوق الطفل والقاعدة 13 من قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لإدارة شؤون الأحداث.

في النظارات نفسها المخصصة للبالغين بحجة الاكتظاظ وعدم وجود نظارات كافية مخصصة للأحداث. وأخيراً، أصبح الوضع الأمني في الجنوب شماعة جديدة. إذ يتم التحجج بالنظارات المخصصة للأحداث التي أغلقت لضرورات أمنية. أضف إلى ذلك عدم وجود نظارات مخصصة للقاصرات، ما يؤدي إلى احتجازهن مع النساء لحين صدور مذكرة توقيف بحقهن وتحويلهن إلى سجن القاصرات أو مؤسسات أخرى.

وبحجة انعدام الإمكانات، لا يتم التثبت من هوية المحتجزين. ففي حال عدم وجود أوراق ثبوتية مع المحتجز أو عدم إمكانية تأمينها، يتم الأخذ بالهوية المدلى بها من قبله. لذلك يمكن مصادفة عدد من الأشخاص لا تظهر عليهم علامات البلوغ محتجزين في النظارات نفسها مع أشخاص بالغين، ويمكن توقيف شخص ومحاكمته على أساس هوية أدلى بها. علماً أن المادة الأولى من قانون حماية الأحداث تنص بشكل واضح ومفصل على آلية التثبت من الهوية وعمر الحدث الذي يبنى الحكم على أساسه نهائياً بالنسبة إلى تنفيذ التدابير أو العقوبات المفروضة في الحكم.

ولا يخفى على أحد الأثر الخطير لدمج القاصرين مع البالغين في أماكن الاحتجاز نفسها، وما يمكن لهؤلاء اكتسابه من مهارات سلبية في علم الجريمة وتأثير ذلك على نفسيتهم وأخلاقهم وإمكانية تعرضهم لشتى أنواع الاعتداءات.

وعلى خلاف ما تنص عليه الاتفاقيات الدولية والقوانين التي تعنى بالأحداث من ضرورة اعتبار الاحتجاز ملاذاً أخيراً ولمدة زمنية قصيرة، تتجاوز مدة توقيف الأحداث المدة المحددة قانوناً.

> يُحجز الأحداث مع البالغين بحجة الاكتظاظ وعدم وجود نظارات كافية مخصّصة للأحداث

(هيثم الموسوي)

وهناك عدد لا بأس به من المحتجزين الأحداث تجاوزوا مدة الـ 48 ساعة المحددة في قانون أصول المحاكمات الجزائية لاحتجازهم قيد التحقيق.

غياب مندوبي الأحداث عن التحقيقات

أكدت المادة 34 من قانون حماية الأحداث على ضرورة الاتصال فوراً بالمندوب الاجتماعي المعتمد، ودعوته إلى حضور التحقيق خلال ست ساعات، وعدم جواز بدء التحقيق ما لم يكن المندوب حاضراً تحت طائلة الملاحقة المسلكية. وفي حال تعذر الحضور لأي سبب، على النيابة العامة أو مصلحة الأحداث في وزارة العدل أن تعيّن مندوباً اجتماعياً من إحدى الجمعيات المصنّفة في هذه المصلحة ليحضر مع الحدث أثناء التحقيق. ولا يكتفى فقط بحضور المندوب الاجتماعي، بل يكون على هذا الأخير أن يباشر بحثاً اجتماعياً ويقدّم نتائجه إلى من يقوم بالتحقيق مع الحدث.

كذلك أشارت المادة إلى ضرورة إعلام الأهل أو المسؤول عن الحدث إذا كان الأمر متيسراً، وبذلك تكون قد جعلت حضور مندوب الأحداث إلزامياً، على خلاف حضور الأهل الذي يمكن تخطيه لأسباب محددة. لكن الواقع يناقض النص. ففي أغلب الحالات يتم الاكتفاء من قبل بعض القضاة بوجود الأهل من دون حضور مندوب الأحداث، ما يشكل مخالفة قانونية صارخة.

كما تتم الموافقة على حضور المندوب الاجتماعي للتحقيق الأولي عن بعد، أو من مكتب القاضي في التحقيقات التي تتم عن بعد وليس من مركز الاحتجاز. وهذا الأمر يخالف الهدف الجوهري والغاية من وجود مندوب الأحداث، والمتمثلة بتأمين دعم نفسي وحمائي له أثناء التحقيق معه ومراقبة إجراءات التحقيق وحماية الطفل من التعرض لأي ضغط نفسي أو عنف أو انتهاك لحقه في المحاكمة العادلة، إضافة إلى توعية القاصر على حقوقه.

موقوف خلسة

لم تسلم مراكز الاحتجاز من تأثير النزوح السوري غير المنظم. فجزء من الاكتظاظ في النظارات والسجون مرتبط بهذه المعضلة، ونادراً ما تخلو نظارة من حدث أنهى مدة حكمه وينتظر تسلّمه من قبل الأمن العام لاحتجازه بجرم الدخول خلسة. وكان هؤلاء الأطفال لا يكفيهم حمل أوزار حرب لا ذنب لهم فيها، والدخول خلسة كان بإرادتهم لتتم معاقبتهم على «جرائم» لا قرار ولا سلطة لهم باتخاذها.

ما سبق هو جزء ضئيل من الانتهاكات التي تُرتكب بحق الأحداث في مشوارهم وصولاً إلى السجن الإصلاحي الذي يفتقد بدوره إلى مقومات التأهيل، وإعادة بناء الشخصية، وإعداد الحدث لمواجهة المجتمع عند الانتهاء من مدة إصلاحه. لذلك، لا بد من اختيار بدائل للاحتجاز تتمثل بإشراك الأحداث في المجتمع خلال فترة الإصلاح عبر الخدمة المجتمعية والذهاب إلى المدرسة تحت مراقبة مشروطة، وصولاً إلى إمكانية زيارة المنزل واحتجازهم في أماكن شبه مفتوحة.

ولا بد للدولة من تحمل مسؤولياتها تجاه الأطفال بتأمين الخدمات الرئيسية كالتعليم المجاني أو شبه المجاني، وتأمين الرعاية الصحية والمساعدة الاجتماعية عبر إشراك المجتمع المدني، وحسن استثمار الموارد والمساعدات الدولية لحماية الأطفال من خطر الجنوح.

وفقا لقانون الموازنة العامة 324/2024

<0.5%

من الموازنة العامة لوزارة العدل

من بين 28 وزارة وإدارة مركزية في الدولة اللبنانية تقع وزارة العدل في المرتبة 18 من بين ابواب الإنفاق

تبلغ موازنة وزارة العدل للعام 2024 نحو 1370 مليار (1,370,314,045,000 ليرة)

= 15.3 مليون دولار اميركي بنسبة 0.44% من مجمل نفقات الدولة اللبنانية

يعني ذلك ان العدالة تسير برواتب القضاة والمساعدين القضائيين التي لا تكفيهم

مجموع الموازنة العامة (بآلاف الليرات)	نفقات وزارة العدل منها (بآلاف الليرات)	النسبة
308,435,224,000	1,370,314,045	%0.44
(بالدولار الأميركي)	(بالدولار الأميركي)	النسبة
308,435,224,000	1,370,314,045	%0.44

توزع نفقات موازنة وزارة العدل

النفقات التشغيلية لوزارة العدل (بآلاف الليرات)	نفقات التجهيزات (بآلاف الليرات)	مجموع النفقات المقدرة (بآلاف الليرات)
1,329,064,045	41,250,000	1,370,314,045

اما المحاكم الدينية فتبلغ قيمة التحويلات المخصصة لها 30 مليار ليرة من الإدارة المركزية وهي تقل بمقدار يوازي النصف من قيمة المخصصات والرواتب لموظفي هذه الإدارة

نحو 56 في المئة من النفقات التشغيلية هي قيمة المخصصات والرواتب والاجور وملحقاتها

الجهة	المخصصات والرواتب والاجور	مجموع اعتمادات الفصل
الادارة المركزية	56,060,166	416,207,166
المحاكم العدلية	636,566,666	854,052,623
مجلس شورى الدولة	51,753,332	55,583,332
محكمة التمييز	9,424	3,220,924
المجموع	744,389,588	1,329,064,045

قيمة مجموع اعتمادات المجلس الدستوري 19 مليار ليرة، 45.5% منها مخصصة للرواتب والاجور، والباقي للتجهيزات وإيجار المبنى ونفقات تشغيلية مختلفة وفق ما يلي:

النفقات التشغيلية للمجلس الدستوري (بآلاف الليرات)	نفقات التجهيزات (بآلاف الليرات)	مجموع النفقات المقدرة (بآلاف الليرات)
17,007,594	2,200,000	19,207,594

نفقات المجلس الدستوري التشغيلية البالغة 17 مليارا

نفقات المجلس الدستوري التشغيلية	القيمة بآلاف الليرات
مواد استهلاكية	3,674,594
خدمات استهلاكية	3,200,000
المخصصات والرواتب والاجور وملحقاتها	8,733,000
التجهيزات	600,000
نفقات مختلفة	800,000
المجموع	17,007,594

إعداد صادق علوية

القوس

■ فريق التحرير: عمر نشابة (المسؤول)، وفيق قانصوه، جنان الخطيب، صادق علوية، ألف باء القانون
■ تصميم فني وإنفوغرافيك: رامي عليّان

alqaous alqaous22 alqaous 01/34 99 54
info@alqaous.com www.alqaous.com